الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيجل–

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية علوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

أهمية الصادرات غير النفطية في الميزان التجاري الجزائري

_ دراسة تحليلية وإستشرافية_

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: إقتصاد دولي

من إعداد الطالبتن: **تحت إشراف الأستاذ:**

- **بن سليمان بشرى**
- **رحموني مسعودة**

– قريشي العيد

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ : بويلوطة بلال	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذ : قريشي العيد	جامعة جيجل	مشرفا و مقررا
الأستاذ : بوعكريف زهير	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وتقدير

(... ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحي...) الآية 19 سورة النمل.

إذا كان هناك شكر فهو لله سبحانه وتعالى فالحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل، كما نتقدم بخالص الشكر إلى مشرفي الأستاذ *قريشي العيد* _على نصائحه القيمة التي مكنتني من تجنب جملة من الأخطاء، كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر لجميع من ساعدني سواء من قريب أو بعيد ، وإلى جميع أساتذة قسم العلوم الإقتصادية، وطلبة السنة الثانية ماستر زملائي في المشوار الدراسي.

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

إهداء

إلى والدي العزيزين أمي وأبي حفظهما الله إلى اخوتي الذين قاسموني أفراحي وأحزاني عماد،عمر،وأخواتي لينا ،هالة، نسرين ، أهلي وأقاربي.

إلى صديقات الدرب أحلام، حنان، سمى، سارة، أميرة ، فتيحة، نصيرة، نزهة إلى كل من شاركنا معهم لحظات لا تنسى في المكتبة.

وإلى جميع طلبة تخصص إقتصاد دولي دفعة 2019/2018

إلى أساتذتنا خاصة الذين كانو لنا عونا في هذا العمل

بشری

إهداء

إلى ملاكي في الحياة وبسمة الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي

إلى من حملت الفؤاد هما وجاهدت الايام صبرا إلى" **أمي الحنون**"

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار

إلى من أحمل إسمه بكل إفتخارإلى "**والدي العزيز**"

إلى من أستمد منه قوتي وإستمراريتي، الى من كان نعم السند

إلى من قدم لي الكثير من الصبر والأمل والمحبة، إلى الذي يحتل في النفس موقعا جليلا

إلى من سار معي نحو النجاح خطوة خطوة بذرناه معا وحصدناه معا وسنبقى معا بإذن الله إلى

زوجي الغالي.

إلى إخوتي و أخواتي الكرام ، إلى الوجه المفعم بالبراءة" **معتز**"، "**أكرم**"، "**بشرى**"، "**أيمن**"، إلى "**إبنتي**" العزيزة التي أتشوق الى رؤية وجهها البريئ.

إلى التي قاسمت معي عناء هده المذكرة، إلى رفيقة الدرب "**بشرى**"

إلى زميلاتي اللواتي رافقوني طوال مشواري الدراسي

إلى من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

وفي الأخير أرجو من الله عز وجل أن يجعل عملي هذا نفعا ليستفيد منه جميع الطلبة

المقبلين على التخرج

مسعودة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

فهرس المحتويات	الصفحة
الشكر	I
الإهداء	II
الفهرس	V
قائمة الجداول والأشكال	IX
مقدمة عامة	أ_ث
الفصل الأول: الإطار النظري للميزان التجاري	
تمهيد	06
المبحث الأول: مدخل عام لميزان المدفوعات	07
المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات(الأهمية، الخصائص)	07
المطلب الثاني: القيد في ميزان المدفوعات	09
المطلب الثالث: مكونات ميزان المدفوعات	11
المبحث الثاني: أسس نظرية للميزان التجاري	15
المطلب الأول: مفهوم الميزان التجاري وأهميته	15
المطلب الثاني: أقسام الميزان التجاري	16
المطلب الثالث: حالات العجز والفائض في الميزان التجاري	17
المطلب الرابع: العوامل المؤثرة على الميزان التجاري	19
المبحث الثالث: الإختلال في الميزان التجاري	25
المطلب الأول: أسباب الإختلال في الميزان التجاري	26
المطلب الثاني: أنواع الإختلال في الميزان التجاري	27
المطلب الثالث: آثار الإختلال في الميزان التجاري	29
المطلب الرابع: طرق معالجة الخلل في الميزان التجاري	30
خلاصة	33
الفصل الثاني: الإطار النظري للصادرات غير النفطية	

تمهيد	35
المبحث الأول: مفهوم التجارة الخارجية	36
المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية(الأهمية، الفوائد)	36
المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية	38
المطلب الثالث: سياسة التجارة الخارجية	39
المطلب الرابع: النظريات المفسرة لظهور التجارة الخارجية	41
المبحث الثاني: ماهية الصادرات غير النفطية	43
المطلب الأول: مفهوم الصادرات غير النفطية(الأهمية، الفوائد)	43
المطلب الثاني: تطور الصادرات غير النفطية	45
المطلب الثالث: أنواع الصادرات غير النفطية	46
المطلب الرابع: أبعاد الصادرات غير النفطية	48
المبحث الثالث: محددات الصادرات غير النفطية ومؤشراتها	50
المطلب الأول: محددات الصادرات غير النفطية	50
المطلب الثاني: مؤشرات الصادرات غير النفطية	52
المطلب الثالث: مشاكل التصدير غير النفطية	54
خلاصة	57
الفصل الثالث: دراسة تحليلية لتأثير الصادرات غير النفطية على الميزان التجاري للفترة 2000-2017	
تمهيد	59
المبحث الأول: هيكل الصادرات الجزائرية(2000-2017)	60
المطلب الأول: تركيبة هيكل الصادرات الجزائرية الفترة (2000-2017)	60
المطلب الثاني: التوزيع السلعي للصادرات غير النفطية في الجزائر خلال الفترة (2005-2017)	63
المطلب الثالث: إتجاهات الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2017)	68

المبحث الثاني: دراسة الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2017)	71
المطلب الأول: تركيبة هيكل الواردات خلال الفترة من (2000-2017)	71
المطلب الثاني: وضعية الميزان التجاري للفترة (2000-2017)	74
المطلب الثالث: علاقة الميزان التجاري بالصادرات غير النفطية	82
المبحث الثالث: استراتيجيات تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر ودورها في تقليل العجز في الميزان التجاري	87
المطلب الأول: استراتيجيات تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر	87
المطلب الثاني: مستقبل الصادرات غير النفطية في ظل الأوضاع الإقتصاد الراهنة	95
خلاصة	97
خاتمة عامة	99
قائمة المراجع	103
الملخص	

فهرس الجداول والأشكال

1- فهرس الجداول:

	البيان	الصفحة
01-01	القيد في ميزان المدفوعات تحت بابي الأصول والخصوم	09
02-01	الشكل العام لميزان المدفوعات	14
03-03	تركيبة هيكل الصادرات الجزائرية	60
04-03	التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية غير النفطية	66
05-03	التوزيع الجغرافي للصادرات	69
06-03	هيكل الواردات الجزائرية	71
07-03	تطور الميزان التجاري الإجمالي	75
08-03	تطور أسعار النفط	81
09-03	توزيع الأغلفة المالية لبرنامج دعم النمو	85
10-03	السلم الضريبي على الدخل الإجمالي	91
11-03	المزايا التي توفرها الأنظمة الجمركية لقطاع المصدرين	93

2- فهرس الأشكال

رقم الشكل	البيان	الصفحة
01-01	قيد التدفقات في ميزان المدفوعات	11
02-01	مكونات ميزان المدفوعات	13
03-01	العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري	19
04-03	تطور الصادرات الجزائرية	62
05-03	نسبة الصادرات غير النفطية والصادرات النفطية الجزائرية	63
06-03	التوزيع السلعي للصادرات غير النفطية	68
07-03	التوزيع السلعي للواردات الجزائرية	74
08-03	تطور وضعية الصادرات والواردات	77
09-03	تطور وضعية الميزان التجاري	78
10-03	تطور معدل التغطية	79
11-03	علاقة سعر النفط مع الصادرات	81

مقدمة عامة

مقدمة

تعتبر الجزائر إحدى الدول التي تعاني أحادية التصدير، حيث تهيمن فيها المحروقات على أكثر من 97% من إجمالي الصادرات مما يجعل اقتصادها مرتبطا بتقلبات أسعار المحروقات في الأسواق الخارجية، وتعتبر أزمة أسعار المحروقات سنة 1986.

حيث تراجعت أسعار النفط بشكل كبير والتي تسببت في إنخفاض حجم الصادرات ما أدى إلى حدوث عجز في الميزان التجاري، بالإضافة إلى كون مادة النفط مادة غير متجددة، لذا سارعت الجزائر لإتخاد مجموعة من الإستراتيجيات والتحفيزات المالية والضريبية والجمركية والتجارية ، إضافة إلى خلق إطار مؤسسي لمرافقة وتحفيز المؤسسات الوطنية على التصدير وإختراق الأسواق الدولية، قاصدة من وراء ذلك ترقية وتنويع وزيادة صادراتها غير النفطية والقضاء على وحدانية التصدير، ولكن في حقيقة الأمر النسبة لم تتغير، مما يوحي بأن معظم الإجراءات المطبقة كان نصيبها الفشل.

أما الميزان التجاري فهو يمثل الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات الخاصة بالسلع والخدمات الدولية وهو واحد من مكونات ميزان المدفوعات، وبهذا يعطي نظرة عن قيمة السلع والخدمات الداخلة والخارجة من وإلى الدولة ويبين لنا الفائض أو العجز المحقق.

❖ **الإشكالية:**

- **دور الصادرات غير النفطية في تحقيق التوازن في الميزان التجاري الجزائري في ظل الأزمات النفطية ؟**

❖ **الأسئلة الفرعية**

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالصادرات غير النفطية؟
- ما المقصود بالميزان التجاري؟
- هل سجلت الجزائر تطورا إيجابيا في صادراتها غير النفطية خلال الفترة من (2000-2017)؟
- ما هو واقع تطبيق استراتيجيات ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر؟
- هل سوف تحقق الجزائر تطور في مجال صادراتها في المستقبل؟

❖ **فرضيات الدراسة**

وللإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بوضع الفرضيات التالية:

✓ تتنوع الصادرات الجزائرية بين سلع وخدمات متعددة.

✓ تمثل نسبة الصادرات غير النفطية نسبة ظئيلة من إجمالي نسبة الصادرات في الجزائر.

❖ **أهداف الدراسة**

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

- التعريف بالصادرات غير النفطية والميزان التجاري.
- الوقوف على وضعية الميزان التجاري الجزائري.
- الإلمام بأهمية الصادرات غير النفطية في الإقتصاد الجزائري.
- معرفة الدور الذي تلعبه الصادرات في تحديد وضعية الميزان التجاري الجزائري.
- التطرق إلى أهم الإستراتيجيات المتبعة لترقية الصادرات غير النفطية.
- رصد إنعكاس تقلبات أسعار البترول على الصادرات.

❖ **أهمية الدراسة**

تكمن أهمية الدراسة في:

- أهمية الصادرات غير النفطية في إقتصاد البلدان النفطية ودورها في تحقيق العجز والفائض في الميزان التجاري الذي بدوه له أثر في معرفة الوضعية الإقتصادية في البلد محل الدراسة وأيضا من خلال دور الصادرات في تفعيل عناصر الإنتاج والإستفادة من موارد مالية أخرى.
- لأن الميزان التجاري يعد المرآة التي تعطي صورة واضحة عن اقتصاد الدولة.

❖ **أسباب إختيار الموضوع**

تتمثل أهم الأسباب التي دفعتنا إلى إختيار هذا الموضوع:

- الميول الشخصي للموضوع وإنسجامه مع تخصصنا؛
- محاولة إضافة قيمة ومرجع ضمن هذا الموضوع؛
- الرغبة في تغيير النمطية المتداولة وإختيار موضوع لا تتواجد المراجع فيه؛
- الأهمية الإستراتيجية لقطاع الصادرات خارج المحروقات في العالم؛

❖ **حدود الدراسة**

لموضوع دراستنا حدود نوجزها فيما يلي:

1. الحدود الموضوعية:

لقد تم التطرق في هذه الدراسة لمختلف المعلومات المتعلقة بالتصدير غير النفطي بالإضافة إلى مدى أهميته في الدول.

2. الحدود الزمانية

- امتدت الدراسة من (2000-2017).

❖ **منهج الدراسة**

للإجابة على الإشكالية المطروحة اتبعنا بعض المناهج والتي تتمثل في:

- المنهج التاريخي وذلك بتتبع تطور الصادرات غير النفطية في الجزائر بالإضافة إلى تطور الميزان التجاري.
- االمنهج الوصفي التحليلي وهذا لملائمته مع طبيعة الدراسة.

❖ **هيكل الدراسة**

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا دراستنا إلى ما يلي:

بدأنا بالفصل الأول حيثتطرقنا في هذا الفصل إلى الإطار النظري للميزان التجاري ،أولا بدأنا بالتعريف بميزان المدفوعات لأن الميزان التجاري جزء منه ،بعدها دخلنا في الأسس النظرية للميزان التجاري حيث تكلمنا فيها عن مفهوم الميزان التجاري أسامه مكوناته ، بعدها في المبحث الثالث من هذا الفصل تحددثنا عن الإختلال في الميزان التجاري وكيفية معالجته.

أما الفصل الثاني فقد خصصناه للإطار النظري للصادرات غير النفطية،حيث في المبحث الأول تكلمناعن التجارة الخارجية، مفهومها سياساتها وغيرها ،أمل المبحث الثاني فقد خصصناه للصادرات غير النفطية تعريفها أنواعها أبعاده، في المبحث الثالث عرضنا محددات الصادرات غير النفطية

أما الفصل الثالث دراسة تحليلية واستشرافية لأثرالصادرات غير النفطية على الميزان التجاري، حيث في المبحث الأول عرضنا هيكل الصادرات الجزائرية، أما في المبحث الثاني فقد قمنا بدراسة الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة من (2000-2017) ، ثم قمنا بالتطرق لأهم الإستراتيجيات التي تبنتها الجزائر من

أجل تنمية صادراتها غير النفطية ودرها في تحقيق الفائض في الميزان التجاري، وفي الأخير تطرقت لمستقبل الصادرات غير النفطية في ظل الأوضاع الإقتصادية الراهنة .

❖ **صعوبات الدراسة**

اعترضتنا مجموعة من الصعوبات نذكر منها ما يلي:

- تضارب بعض الإحصائيات التي حصلنا عليها حول الإقتصاد الجزائري في الأرقام واختلافها تقرير لآخر وكذا من حيث الوحدة.

❖ **الدراسات السابقة**

- مدورين عبد الرزاق، تحليل فعالية السياسات العمومية في ترقية الصادرات حارج المحروقات في الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المدرسة الدكتورالية للإقتصاد والتسيير، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد، تخصص إقتصاد دولي، جامعة وهران، 2014-2015.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل فعالية السياسات في ترقية الصادرات غير النفطية ، من خلال إبراز أهم الإستراتيجيات التي تعمل على النهوض بالجانب غير النفطي .

- قاسمي الأخضر، أثر الصادرات غير النفطية على النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة مستقبلية حول تنويع الإقتصاد الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية،كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، تخصص إقتصاد نقدي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013-2014.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر الصادرات غير النفطية على النمو الإقتصادي للبلد، وذلك من خلال إبراز أهم السياسات التنموية الإقتصادية بالجزائر، وذلك من خلال العمل على الحد من الإعتماد الشديد على قطاع الطاقة بتطوير القطاعات غير النفطية.

الفصل الأول: الإطار النظري للميزان التجاري

تمهيد

- المبحث الأول: مدخل عام لميزان المدفوعات
- المبحث الثاني: أسس نظرية للميزان التجاري
- المبحث الثالث: الإختلال في الميزان التجاري

خلاصة

تمهيد:

إن تحليل الوضع الخارجي لاقتصاد بلد ما يجسده ميزان المدفوعات من خلال البيانات والمعاملات وجميع التدفقات المالية بين الدول، حيث إن كل دولة تعد بيانا تسجل فيه هذه الحقوق والديون، وغالبا ما يظهر هذا الميزان العلاقات الاقتصادية بين الدول والعالم الخارجي إذ يعكس لنا درجة التقدم الاقتصادي في البلد، ولأهميته البالغة تحاول الدولة معالجة الاختلال في موازينها على اختلاف الأسباب ، لذلك يعتبر الميزان التجاري أهم جزء مكون لميزان المدفوعات الذي يعبر عن الفرق بين الصادرات والواردات من السلع والخدمات، وسنحاول من خلال هذا الفصل إبراز الإطار النظري للميزان التجاري من خلال إلقاء الضوء على:

مدخل عام لميزان المدفوعات.

أسس النظرية للميزان التجاري.

الإختلال في الميزان التجاري.

المبحث الأول: مدخل عام لميزان المدفوعات

إن المعاملات الاقتصادية بين الدول يترتب عليها استحقاقات مالية يتعين تسويتها، ولدى فهي تعد بيانا تسجل فيها حقوقها والتزاماتها هذا البيان يضم ميزان المدفوعات وغالبا ما يظهر هذا الميزان اختلال العلاقات الاقتصادية بين الدول والعالم الخارجي.

المطلب الأول: تعريف ميزان المدفوعات (الأهمية والخصائص):

1. تعريف ميزان المدفوعات:

هناك عدة تعاريف لميزان المدفوعات يمكن ذكر أهمها:

– يعرف على انه "سجل محاسبي منظم وشامل لجميع المبادلات والتعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة"[1].

– يعرف على انه "سجل يعتمد على نظام القيد المزدوج، ويتناول إحصائيات تغطي مدة زمنية تتعلق بالمتغيرات الحاصلة في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما من جراء تعاملها مع بقية دول العالم الأخرى ، أو بسبب هجرة الأفراد وكذالك التغيرات الحاصلة في قيمة مكونات ما تحتفظ به تلك الدولة من ذهب نقدي، حقوق السحب الخاصة من صندوق النقد الدولي وحقوقها والتزاماتها تجاه بقية العالم"[2].

– يعرف على أنه "وثيقة إحصائية تظهر مجموع المعاملات التجارية والمالية لبلد ما مع بقية العالم خلال فترة زمنية محددة وعلى هذا الأساس فان ميزان المدفوعات يبين التدفقات السلعية والخدماتية والمالية بين المقيمين وغير المقيمين، حيث يسجل من جهة مجموع ما يستعمله البلد من بقية العالم ويسجل من جهة أخرى ما يدفعه هذا البلد إلى بقية العالم"[3].

---

[1] شقيري نوري موسى وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان،2012،ص188

[2] محمد علي إبراهيم العامري، **الإدارة المالية الدولية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان،2013، ص 57

[3] الطاهر لطرش، **الإقتصاد النقدي والبنكي**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015،ص241

2. أهمية ميزان المدفوعات:

تبرز أهمية ميزان المدفوعات في[1]:

- كونه يعكس هيكل وتركيبة الاقتصاد القومي ويمثل الجسر الذي من خلاله يتم تبادل التأثيرات الخارجية مع العالم كما يكشف المركز الخارجي للدولة من حيث القوة والضعف ومن ثم يشكل أداة رئيسية لتحليل الجوانب النقدية من التجارة الدولية لأي بلد، مؤشرا لسياستها المالية والنقدية وسياسات الصرف بشان الحاجة للتعديل متى ما حدث اختلال خارجي.
- كما يظهر ميزان المدفوعات القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف العرض والطلب على العملات الأجنبية، كما انه يعكس اثر المبادلات ونوع السلع والخدمات المتبادلة.
- كما انه يشكل أداة مهمة تساعد السلطات الحكومية على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة فيما يتعلق بالتجارة الخارجية[2].

3. خصائص ميزان المدفوعات:

يتخذ ميزان المدفوعات شكل سجل محاسبي ويتميز بالخصائص التالية[3]:

- ميزان المدفوعات يسجل التدفقات والتغيرات التي تمت بالفعل فهو يسجل تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال التي أضيفت بالفعل أو خرجت بالفعل ولكنه لا يظهر إجمالي استثمار الدولة في الخارج أو ديونها مع الخارج.

- ميزان المدفوعات يأخذ مبدأ القيد المزدوج وكل تعامل بين المقيمين وغير المقيمين يؤدي قيد المبلغ مرتين:

✓ قيد العملة المستقلة ويتم تسجيل القيمة في الجانب الدائن.

✓ قيد العملة المشتقة ويتم تسجيل قيمة القيد أو العمولات التي دفعت من الخارج في الجانب المدين.

---

[1] سمير فخري نعمة، **العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وإنعكاسها على ميزان المدفوعات**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان، 2011،ص71-72

[2] محمد علي إبراهيم العامري ، مرجع سبق ذكره، ص58

[3] طارق فاروق الحصري، **الإقتصاد الدولي**، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010،ص49

المطلب الثاني: القيد في ميزان المدفوعات

ويتضمن مبدأين هما[1]:

1. مبادئ القيد في ميزان المدفوعات المعتبر بمثابة ميزانية سنوية:

إذا أعتبر ميزان المدفوعات كميزانية سنوية للتبادلات أن يتضمن الأصول والخصوم، وبالتالي فإن القيود يجب أن تدرج ضمن الأصول أو الخصوم. ولما كانت العمليات أو الصفقات الدولية تسدد، من حيث المبدأ وفي الغالب بالعمولات الصعبة فإن خروج أو دخول هذه العمولات أصبح المعيار الأساسي في عملية قيدها.

فكل عملية ينجم عنها دخول للعملات الصعبة تدون في الأصول ،وبالمقابل كل عملية تستتبع خروجا للعملات الصعبة تدون في الخصوم، فطبقا لقاعدة القيد المتوافق عليها تدون ضمن الأصول قروض رأس المال التي تعتبر بمثابة استيراد للعملات الصعبة على أن تدرج في ميزان المدفوعات الخاص بالسنة التي حصل فيها الإقتراض ، وعلى العكس من ذلك تظهر في الخصوم السلف من رأس المال التي تفترض وكأنها خروج لرأس المال، كذلك فإن تسديد القروض يظهر في الخصوم لأنه ينظر إليه وكأنه خروج لرأس المال في حين أن تسديد السلف يظهر في الأصول إذا ما جرى الإستيناد غلى القاعدة المشار إليها.

الجدول رقم(01-01): القيد في ميزان المدفوعات تحت بابي الأصول والخصوم

أصول	خصوم
- صادرات. - خدمات مقبوضة(نقل، سياحة، مداخيل، رؤوس الأموال مستثمرة في الخارج...). - تحويل مدخرات العمال المهاجرين وهبات مقبوضة من الخارج (خاصة وحكومية). - استثمارات وقروض حكومية متأتية من الخارج. - رؤوس أموال قصيرة الأجل غير مصرفية متلقات من قبل القطاع الخاص المصرفي.	- واردات. - خدمات مدفوعة(نقل، سياحة، مداخيل رؤوس أموال أجنبية مستثمرة في الداخل...). - خروج مدخرات العمال الأجانب وهبات مقدمة إلى الخارج. - رؤوس أموال قصيرة الأجل غير مصرفية مقرضة بواسطة القطاع الخاص غير المصرفي.

[1] محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني للنشر والتوزيع، بيروت،2010 ،ص38

– زيادة الالتزامات القصيرة الأجل للقطاع الخاص أو تدني أصوله. – زيادة مديونية القطاع الرسمي (مصرف مركزي+خزينة) اتجاه باقي البنوك المركزية، أو خفض إحتياطاتها من الذهب والعملات الصعبة وحقوق السحب الخاص.	– زيادة أصول القطاع الخاص المصرفي أو تدني إلتزاماته. – زيادة إحتياطات القطاع الرسمي (مصرف مركزي+ خزينة) بالذهب العملات الصعبة وحقوق السحب الخاصة...إخ، أو تدني إلتزاماته.

المصدر: محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني للنشر والتوزيع، بيروت،2010 ،ص38.

2. مبادئ القيد في ميزان المدفوعات طبقا للمحاسبة المزدوجة :

إذا ما نظر إلى ميزان المدفوعات من زاوية المحاسبة المزدوجة، فهو كناية عن حساب مشتمل على جانب مدين وجانب دائن في الجانب الدائن ندون كافة عمليات البيع بما فيها بيع الأصول من قبل المقيمين وغير المقيمين، وذلك بغض النظر عن نماذج الأصول موضوع البيع، سواء كانت بضائع أو أسهم أو عملات إلخ...أما في الجانب المدين فتدون كافة عمليات الشراء، بما فيها حيازة كافة نماذج الأصول، التي يجريها المقيمون وغير المقيمين.

الشكل رقم(01-01): قيد التدفقات في ميزان المدفوعات

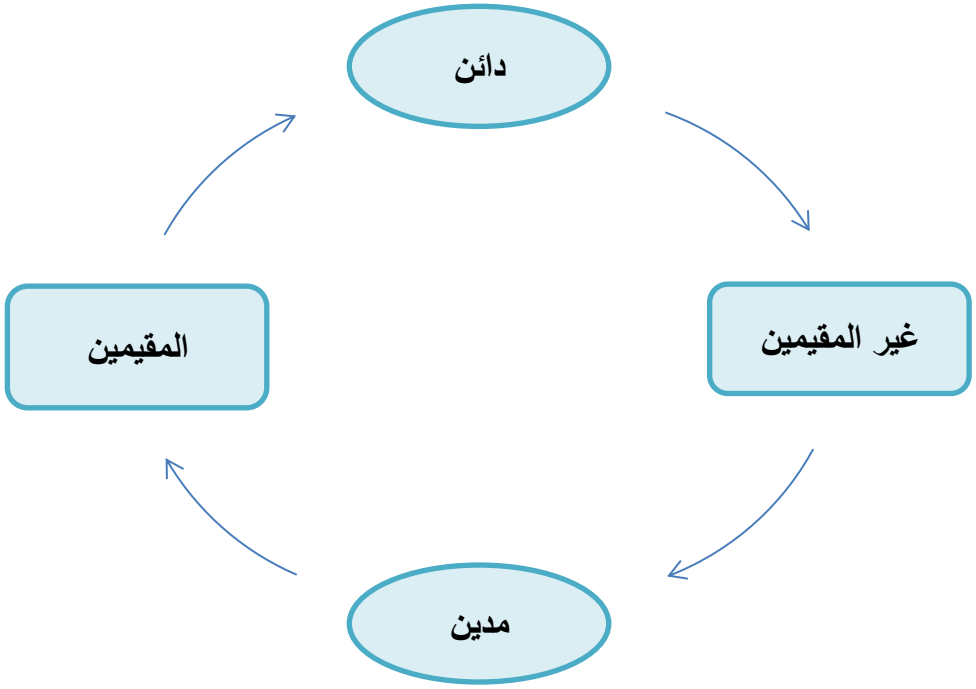

المصدر: محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني للنشر والتوزيع، بيروت،2010 ،ص38

يجب تطبيق القاعدة، الموضحة أعلاه ، على كافة نماذج الأصول فتسديد العملات الصعبة إلى الخارج بواسطة أحد المقيمين يدون في الدائن ، لأنه يترتب على ذلك عملية بيع لأصول نقدية.كذلك البيع في سهم أو سند معين من قبل مقيم إلى غير مقيم، يدون في الجانب المدين لأن البيع وقع على أصل مالي، في المقابل حيازة العملات الصعبة بواسطة أحد المقيمين تدون في الجاني الدائن، كذلك شراء أسهم معينة بواسطة أحد المقيمين من غير مقيم يدون أيضا في جاني الدائن. توسعا في ما تقدم، الزيادة في إلتزامات أحد المقيمين اتجاه غير المقيمين هي شبيهة ببيع أو تحويل أحد نماذج الأصول كذلك فهي تدون في الدائن. بالمقابل كل تدن في إلتزامات أحد المقيمين اتجاه غير المقيمين يدون في الجانب الدائن.

المطلب الثالث: مكونات ميزان المدفوعات

ينقسم ميزان المدفوعات عموديا إلى قسمين أساسيين هما[1]:

1. **الجانب الدائن:** وتسجل فيه كل عملية يترتب عنها دخول للعملة الأجنبية، أي أن الصادرات وكل ما من شانه خلق حقوق للدولة قبل المستوردين الأجانب أو دخول لرأس المال يقيد في الجانب الدائن.

[1] الفار إبراهيم محمد، **سعر الصرف بين النظرية والتطبيق**، دار النهضة العربية ، القاهرة،1991،ص84

2. **الجانب المدين:** وتسجل فيه كل عملية يترتب عنها عملية دفع أو التزام بالدفع للدول الأخرى، أي أن الواردات وكل ما من شانه خروج للعملة الأجنبية من الدولة إلى الدول الأخرى يقيد في الجانب المدين.

أما أفقيا فيتكون ميزان المدفوعات من[1]:

1. **الحساب الجاري:** ويشمل كافة المبادلات من السلع والخدمات ويظم هذا الحساب نوعين من الموازين هما:

1.1. **الميزان التجاري:** ويشمل جميع الصادرات والإستيرادات ويسمى بالتجارة المنظورة وغير المنضورة.

2.1. **ميزان الخدمات:** ويشمل معاملات الخدمات مثل خدمات النقل، والتامين والسياحة، الصيرفة ، والدخول الاستثمارية ويسمى بالتجارة غير المنظورة، ويعد هذا الحساب من اكبر حسابات ميزان المدفوعات وأهمها فهو يمثل ما تحقق فعلا من سلع وخدمات من قبل البلد مع العالم الخارجي سواء سلبا أو إيجابا، كذلك يلاحظ أن الحساب المذكور يرتبط ارتباطا وثيقا بالدخل القومي للبلد ويؤثر فيه من ناحية الحجم والهيكل.

2. **حساب التحويلات من طرف واحد:** ويشمل الهبات والمنح والهدايا والمساعدات وأية تحويلات أخرى لا ترد سواء رسمية أو خاصة[2].

3. **حساب المعاملات الرأسمالية:** ويشمل حركة رؤوس الأموال التي من شأنها أن تحدث تغيرا في مراكز الدائنة والمديونية للدولة وهي على نوعين[3]:

1.3 **رؤوس الأموال طويلة الأجل:**وهي التي تتجاوز السنة الواحدة كالقروض الطويلة الأجل، والاستثمارات المباشرة أو شراء الأوراق المالية (أسهم وسندات) أو بيعها من والى الخارج.

2.3 **رؤوس الأموال قصيرة الأجل:** وهي التي لا تتجاوز السنة الواحدة، مثل العملات الأجنبية، الودائع المصرفية، الأوراق المالية قصيرة الأجل، الكمبيالات وتتسم هذه الاستثمارات عادة بسيولتها الفائقة وسهولة انتقالها بين الدول.

---

[1] محمد دويدار، **مبادئ الإقتصاد السياسي والإقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية،2007،ص60

[2] بكري كامل، **مبادئ الإقتصاد**، دار الجامعة للنشر والتوزيع، بيروت، 1986،ص364

[3] محمد دويدار، مرجع سابق الذكر، ص61

4. حساب السهو والخطأ: يعتبر احد بنود ميزان المدفوعات، حيث يتم تقييد عمليات تم إغفالها في الحسابات السابقة، كما يمكن من خلالها تصحيح خطا ورد في تلك الحسابات، وقد يكون الغرض من التسجيل في حساب السهو والخطأ هو إحداث عملية توازن ظاهري أو حسابي للميزان الكلي[1].

الشكل رقم(01-02): مكونات ميزان المدفوعات

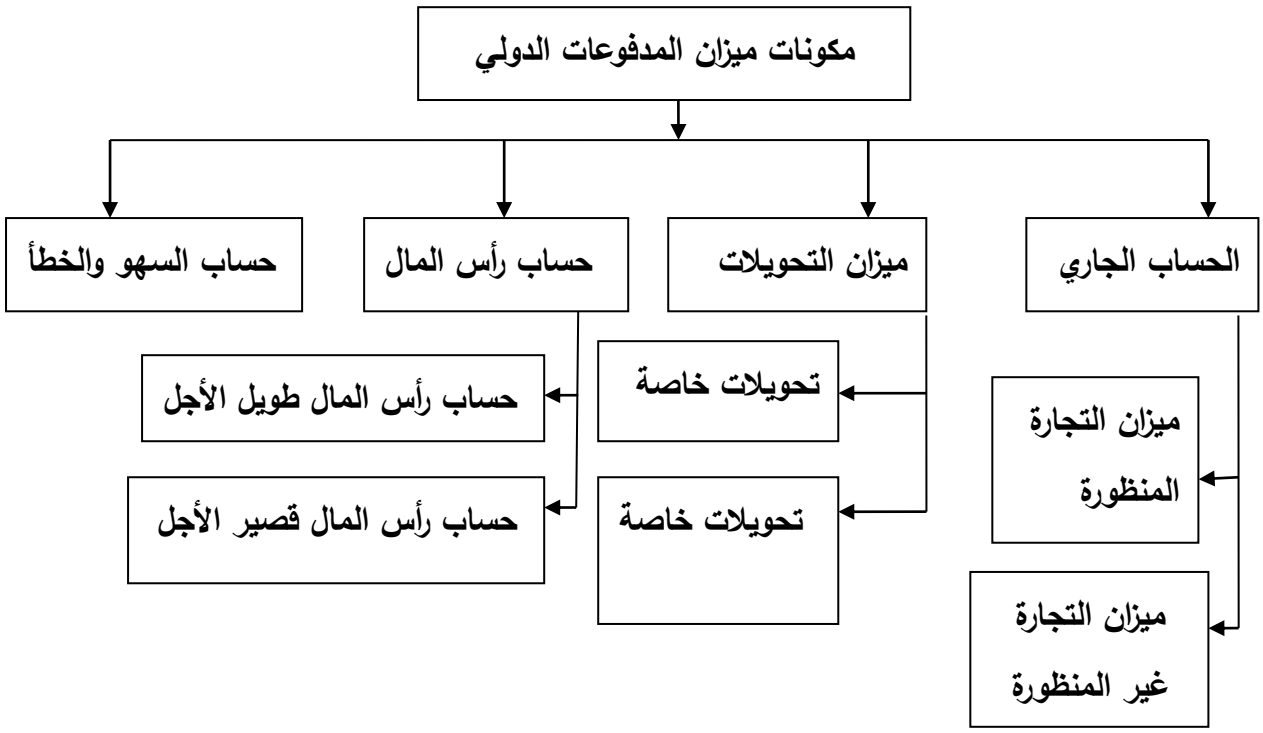

المصدر:من إعداد الطالبتين بالإعتماد على: محمد دويدار، **مبادئ الإقتصاد السياسي والإقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية،2007،ص60.

والآن سوف نتطرق للشكل العام لميزان المدفوعات الذي يتكون من جانبين جانب دائن وجانب مدين ، ومن أربع حسابات والتي هي كالآتي: الحساب الجاري، حساب التحويلات من طرف واحد، حساب رأس المال، حساب السهو والخاطأ ونوضحه في الجدول الآتي:

[1] فليح حسن خلف، **التمويل الدولي**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، عمان، 2004، ص104-105

الجدول رقم(01-02):الشكل العام لميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات	دائن	مدين
أولا:الحساب الجاري **1. الميزان التجاري** - تصدير السلع - استيراد السلع **2. ميزان الخدمات** - الخدمات المصدرة - الخدمات المستوردة		
ثانيا: حساب التحويلات من طرف واحد - مستلزمات - مدفوعات		
ثالثا: حساب رأس المال **1.طويل الأجل** - قروض ممنوحة من الخارج - إستثمار مباشر وافد - قروض ممنوحة إلى الخارج - استثمار مباشر في الخارج **2.قصير الأجل** - حركة الودائع الأصول السائلة		
رابعا: حساب السهو والخطأ		

المصدر: عبد الرحمان الهيتي،منجد عبد اللطيف الخشالي، **المالية الدولية**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن،2008،ص 42

المبحث الثاني: أسس نظرية للميزان التجاري

تعددت أوجه المعاملات الاقتصادية الدولية والتي تشتمل على السلع والخدمات المختلفة وعناصر الإنتاج من عمالة ورؤوس أموال وتكنولوجيا، والتي تتم عبر الحدود المختلفة للدول في العالم، والتي تقوم على عمليات التبادل بين الدول وتشمل على مجموعة كثيرة من المجالات منها المبادلات السلعية سواء كانت مواد خام أو سلع نصف مصنعة ، صناعية أو زراعية استهلاكية أو رأسمالية والتي تسمى بالمعاملات المنظورة والتي ترصد في بيان يسمى بالميزان التجاري.

المطلب الأول: مفهوم الميزان التجاري وأهميته

1. مفهوم الميزان التجاري:

تعددت المفاهيم حول الميزان التجاري حيث أن مجملها تصب في سياق واحد ويمكن إبرازها في ما يلي:

- هو "الميزان الرئيسي في ميزان المدفوعات لأنه يشمل على صادرات وواردات الدولة من السلع المادية والخدمات التي تعبر حدود الدولة إما من الخارج وإما من الداخل"[1].
- يمثل "الميزان التجاري الفرق بين الصادرات السلع وارداتها، حيث في حالة الفائض تكون قيمة الصادرات اكبر من قيمة الواردات، وفي حالة العجز تكون الواردات اكبر من الصادرات، وفي خالة التساوي يكون الميزان التجاري في حالة توازن"[2].
- هو من أهم أجزاء ميزان المدفوعات، ويقصد به "كافة البنود المادية المتعلقة بحركة السلع من صادرات ومستوردات الدولة مع بقية دول العالم في فترة زمنية محددة، المنتجات الجاهزة والوسيطة والمواد الأولية التي يمكن مشاهدتها، تسمى هذه العمليات بالمنظورة لكونها ملموسة ماديا"[3].
- يتضمن الحساب التجاري كافة العمليات التجارية الدولية التي تتم بمقابل، بمعنى وجود عائد سواء سلع أو خدمات أو نقود مقابل هذه العمليات وهو بدوره يتضمن حسابين آخرين : حساب التجارة المنظورة وحساب التجارة غير المنظورة[4].

---

[1] حسين عمر، **المدخل إلى دراسة علم الإقتصاد –العلاقات الإقتصادية الدولية–** ، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، بدون طبعة، القاهرة، 1997، ص34

[2] أحمد فريد مصطفى، **الإقتصاد النقدي والدولي**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، بدون طبعة، القاهرة، 2009، ص361

[3] خالد محمد السواعي، **التجارة والتنمية**، دار المناهد للنشر والتوزيع، بدون طبعة، عمان،2016، ص246

[4] عادل أحمد حشيش و مجدي شهاب، **العلاقات الإقتصادية الدولية** ، دار الجامعة الجديدة، ، الإسكندرية، 2005،ص97

2. أهمية الميزان التجاري:

يعد الميزان التجاري أهم جزء في ميزان المدفوعات لدولة ما حيث تكمن أهميته فيما يلي[1]:

- يضم الميزان التجاري إجمالي الصادرات والواردات من السلع الذي يسمح بقياس تنافسية البلد اتجاه منافسيه، حيث يدل الرصيد التجاري الايجابي مثلا على أن الصناعة كفؤ جدا ، أو أن الشبكة التجارية فعالة بصفة خاصة، وفي المقابل فإن الرصيد التجاري السلبي والمستمر يدل على عجز هيكلي أو بنيوي للميزان التجاري بسبب ضعف تنافسية الصادرات وتحاول كل الدول تحقيق فائض في ميزانها التجاري أو على الأقل الوصول إلى حالة التوازن فيه وذلك عندما تتحقق حالة التساوي بين الواردات السلعية مع الصادرات السلعية للبلاد.
- يعتبر الميزان التجاري الجزء الأساسي في ميزان المدفوعات كونه يبين النشاط الإنتاجي وهيكله في الدولة حيث انه لما يحدث عجز في النشاط الإنتاجي للدولة بسبب ضعف درجة تنوعه وضعف القدرة الإنتاجية فيه أو ضعف درجة مرونته عن تلبية احتياجات الاقتصاد، حيث تلجأ الدولة للاستيراد لسد احتياجات اقتصادها إلى جانب أن عدم مقدرة الدولة عن توسيع نشاطها الإنتاجي وتنويعه لا يتيح لها فرصة توفير فائض في الإنتاج من أجل تشجيع عملية التصدير ما يؤدي بدوره إلى عجز في ميزانها التجاري.

المطلب الثاني: أقسام الميزان التجاري

ينقسم الميزان التجاري إلى قسمين أساسيين هما[2]:

1. التجارة السلعية:

وهي أقدم صور التبادل الدولي، فالتجارة السلعية يطلق عليها وصف التجارة المنظورة visible Trade تمييزا لها عن التجارة في الخدمات أي التجارة غير المنظورة لأنها تجارة في أشياء مادية أو حسية يمكن رؤيتها رؤى العين وبالتالي فهي منظورة.

[1] سمير فخري نعمة، مرجع سبق ذكره،ص71

[2] رضا عبد السلام، **العلاقات الإقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق** ،المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر،2010،ص153-154

وتتم التجارة المنظورة تصديرا واستيرادا في السلع مثل البترول الذي يصدر من دول الخليج وغيره لأوروبا، المنتجات الصناعية كالغسالات والثلاجات التي تصدرها دول أوروبا لدول الخليج، فالسلع التي تخرج من الدولة تسمى صادرات وتدخل في حساب دائن أي أن الدولة تكون دائنة للخارج بقيمة تلك الصادرات ، أما الواردات فهي تلك السلع التي تدخل إلى بلد من بلد آخر، أي أن البلد تصبح مدينة للعالم الخارجي بقيمة تلك السلع.

2. التجارة الخدماتية:

التجارة في الخدمات أصبحت تشكل جانبا هاما في موازين مدفوعاتالدول خاصة المتقدمة، ويطلق عليها أيضا وصف التجارة غير المنظورة invisible Trade لأنها ليست تجارة تنظر بعبورها الحدود الوطنية دخولا أو خروجا، فقد تصدر الدولة للعالم الخارجي خدمات.

والخدمات التي يتم تداولها على المستوى الدولي تنوعت وتعددت أشكالها خاصة مع ثورة العلوم والتكنولوجيا، ولكن نركز على بعض من أهم صور التجارة في الخدمات منها السياحة، النقل، الدراسة والتأمين.

المطلب الثالث: حالات العجز والفائض في الميزان التجاري

وسنوجزها فيما يلي[1]:

يعد الميزان التجاري احد الأرقام المهمة في الإقتصاد، لما للتجارة الخارجية من لأهمية كبيرة وما حضيت به مؤخرا من أهمية وتركيز من قبل المستثمرين، تعتبر أهمية هذا الرقم تابعة من كون الدولة التي تكون عندها فائض في الميزان التجاري فستكون تصدر أكثر مما تستورد مما يعني أن حجم الإنتاج سيكون عاليا، وأن بضائعها منافسة سعرا وجودة في السوق المحلي وفي السوق الخارجي، وما يصاحب ذلك من زيادة في الإنتاج المحلي وزيادة نسبة الوظائف وزيادة مستوى الرواتب مما يؤدي بالنهاية إلى زيادة الإنفاق الكلي في السوق والذي يحرك عجلة الإقتصاد نحو النمو وينعكس على أسواق الأسهم بالإيجاب.

[1] براهيمي تركية، **انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية وإقتصاددولي،بسكرة، 2016-2017 ، ص11-12

ولكن مع ذلك فإن هناك فترات نمو معينة والتي يصاحبها قوة عمله تلك الدولة نتيجة لقوة اقتصادها مما يجعل التصدير عليها أصعب نتيجة لغلاء عملتها مقابل العمولات الأخرى فقد يكون عجز الميزان التجاري أمرا مفهوما على الأقل ويسهل تفسيره من قبل الاقتصاديين.

يعتبر التأثير طردي كل من العملة ومؤشرات أسهم الفائض في الميزان التجاري للإقتصاد جيد بشكل عام ، إنه يظهر بأن الإنتاج والتدفقات النقدية الداخلة للبلد أكثر من التدفق النقدي الخارج بسبب ارتفاع الصادرات على الواردات ، مما يعني مصدر دخل آخر للإقتصاد.

وفي هذه الحالة ترتفع أسعار أسهم مترافقة مع إقبال الناس لشراء الأسهم ذات العوائق المرتفعة، وحتى يقوم المستورد بشراء السلع والصادرات من إحدى البلدان فإنه يحتاج لشراء عملة ذلك البلد مما يزيد من الطلب عليها ويرفع سعر العملة، لكن مع استمرار ارتفاع سعر العملة سوف يصل ذلك حتى تصبح فيها قيمة البضائع مرتفعة بالنسبة للمستورد مما سوف يؤدي إلى تقليص قيمة التبادل التجاري.

أما العجز في الميزان التجاري فهو يعبر عن صادرات قليلة مقارنة بالواردات، مما يؤدي إلى تدفق نقد إلى الخارج أقل مما يدخل الدولة ، فإن كان العجز مستمر ومرتفع فهذا يدل على احتمال انخفاض الإنتاجية وارتفاع معدل البطالة والتي تعود بالسلم إجمالا على الإقتصاد وعلى العكس في حالة الفائض في الميزان التجاري، وقيمة العملة في حالة العجز التجاري سوف تنخفض بسبب تغلب قوى العرض على قوى الطلب مقابل طلب عمولات أجنبية لتغطية ثمن الواردات إجمالا تؤثر نتيجة الميزان التجاري على قيمة العملة وأسواق الأسهم، ويكون تأثير الفائض إيجابيا على كليهما أكثر من أن يكون عجزا لكن في حالة أن هناك عجز في اقصاد فهذا يعني المزيد من الإنتاج والوظائف والاستثمارات وهذا في النهاية يقود إلى ارتفاع العملة وكذلك ترتفع قيمة الأسهم بسبب ارتفاع العوائد في الشركات والذي يؤدي إلى إقبال أكثر على شراء أسهمها.

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة على الميزان التجاري

هناك عدة عوامل مؤثرة في الميزان التجاري وهي :

1. **سعر الصرف:** يؤدي رفع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محليا، مما يجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك فغن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات، حيث تصبح أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين[1].

ونوضح العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(01-03): العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري

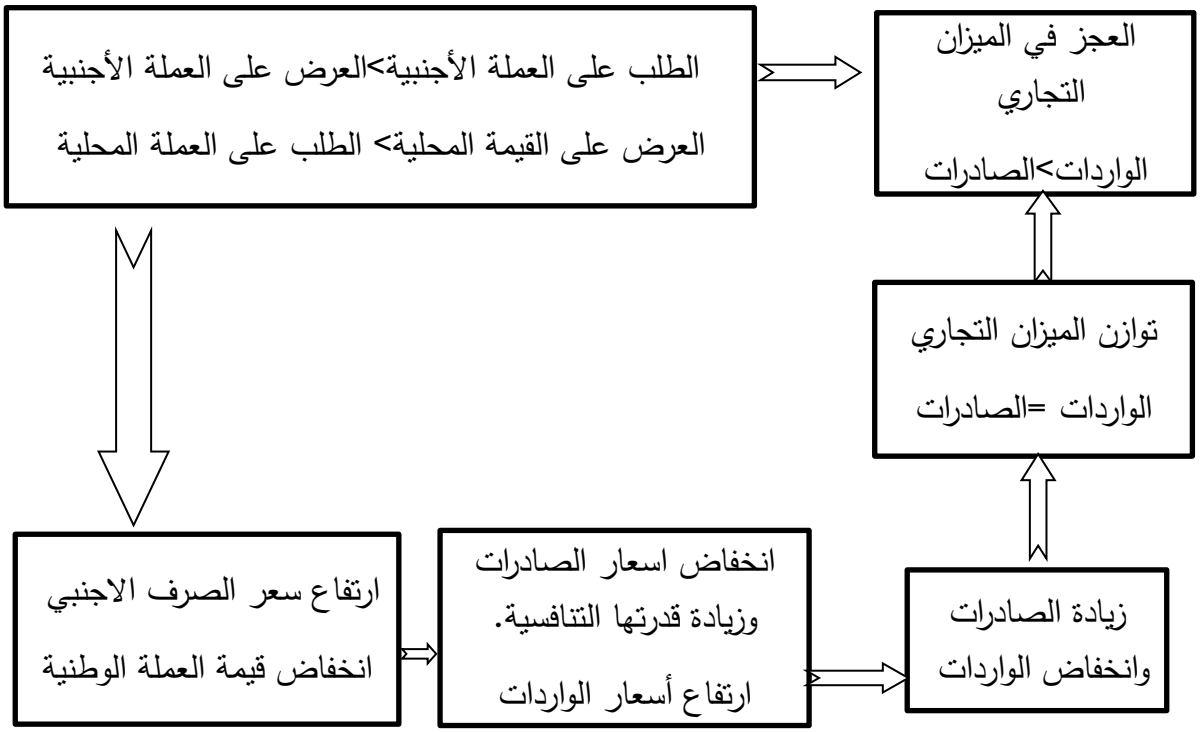

[1] بسام الحجار، **العلاقات الإقتصادية الدولية**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، 2003،ص64

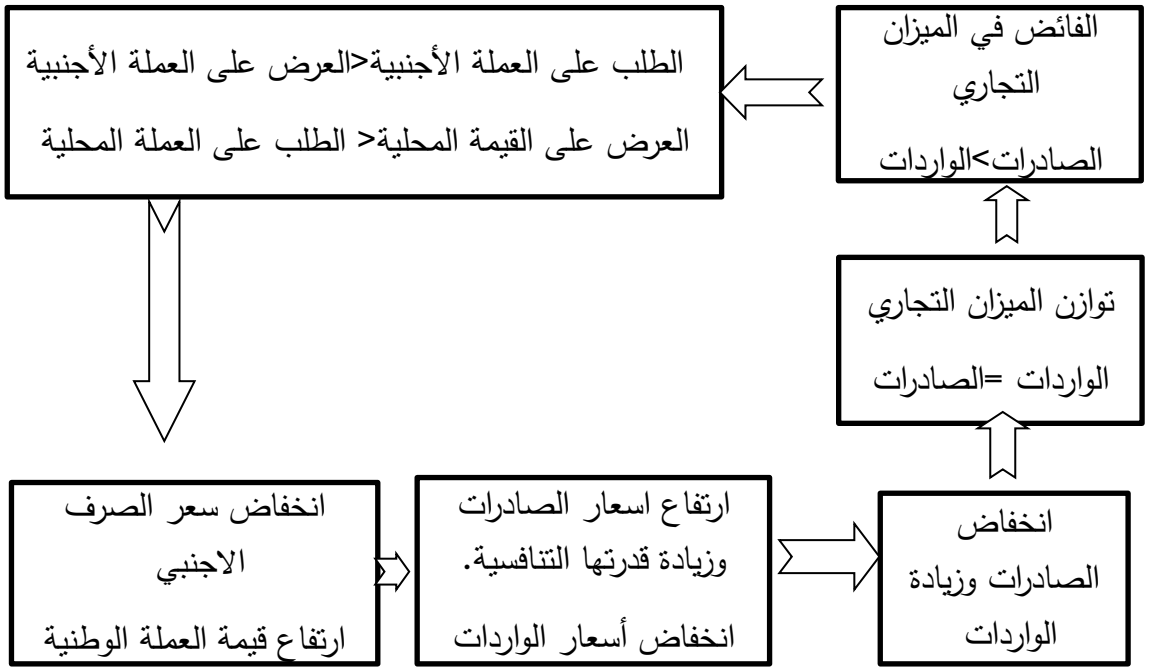

المصدر: محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، مكتبة الإشعاع الفنية، مصر، 1999،ص320

والآن سنتطرق لتأثير سعر الصرف على الصادرات والواردات[1]:

1.1. تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات:

إن زيادة تقلبات أسعار الصرف تؤدي إلى زيادة المخاطر التي تواجه المصدرين والمستوردين، اد أن زيادة تقلبات سعر الصرف توحي بأن هناك بيئة غير مواتية للسياسات الإقتصادية للدولة، وبهذا فإن تقلبات سعر الصرف تنخفض من حجم التجارة الخارجية، حيث يمكن أن يكون هذا التأثير سلبي أو إيجابي، وهذا بتتبع باقي المتغيرات المؤثرة في حجم التجارة الخارجية واتجاهها فضلا عن سلوك المستوردين والمصدرين واختلاف هيكل الإنتاج، إذ أن الدول تتمتع بهيكل إنتاج وتجارة متنوعين تعد أكثر قدرة على الإستجابة لتقلبات سعر الصرف، والعكس في حالة الدول التي تتميز بهيكل إنتاج وحجم وتجارة أقل.

ويتحدد سعر الصرف الاجنبي بتلاقي قوى العرض والطلب من الصرف الأجنبي والميزان التجاري بجانبيه الدائن والمدين(الصادرات والواردات) يعكس لنا قوى سوق الصرف الأجنبي.

حيث يسهم تقلب سعر الصرف في إحداث تغيرات في أسعار السلع المحلية بالنسبة للأسعار في الدول الأجنبية وهذه التلقبات تؤدي على التأثير على الصادرات وذلك حسب درجة مرونة الطلب السعرية عليها، حيث يقصد بتقلب سعر الصرف تخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعمولات الاجنبية أو رفعها.

[1] عدنان تابه النعيمي، **إدارة العمولات الأجنبية**، الطبعة الأولى، دار الميرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012،ص72

ففي حالة تخفيض قيمة العملة المحلية يكون التأثير من خلال إنخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بالأسعلر الأجنبية وارتفاعها داخليا ذلك للأسباب التالية:

- إرتفاع اسعار المواد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج المحلي مما يؤدي إلى إرتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي لإرتفاع الأسعار.
- إرتفاع أسعار الواردات على بعض السلع الإستهلاكية ، حيث يؤدي إرتفاع أسعارها إلى إرتفاع نفقات المعيشة.

نتيجة توقع المستهلكين إرتفاع أسعار السلع في المستقبل بعد تخفيض قيمة العملة سوف يجعلهم يقبلون على شراء السلع الإستهلاكية قبل حدوث الإرتفاع المتوقع في الأسعار، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على هذه السلع والذي يترتب عنه الزيادة الفعلية في الاسعار وتجدر الإشارة إلى أن أهمية الإختلاف بين الأسعار المحلية والأسعار الاجنبية تعتمد على الكثير من العوامل:

- مدى إعتماد الدولة التي خفضت قيمة عملتها على الواردات، فكلما كان اعتمادها على الواردات كبيرا كلما قلت فاعلية التخفيض.
- طبيعة المنتجات المستوردة هل هي مواد أولية ضرورية للصادرات أو منتجات إستهلاكية، فإذا كانت إستهلاكية قلت فاعلية التخفيض.

2.1. تأثير سعر الصرف على الواردات:

إن تخفيض قيمة العملة المحلية يجعل أسعار الواردات أكثر إرتفاعا داخليا، أما سعرها مقوما بالعملة الأجنبية فيضل دون تغيير وبالتالي فإن حجم الواردات بالتأكيد سوف يتقلص، ومنه ستنخفض الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي.

فبالنسبة للسلع الإستهلاكية يؤثر التخفيض على كمية الواردات ويتزايد حجمها من هذه السلع، فتخفيض قيمة هذه العملة يخفض قيمة الدحل القومي المتاح ومن ثم الإستهلاك إلى التراجع، أما إذا تعلق الأمر بالسلع الرأسمالية والمواد الأولية المستوردة فعادة ما تشكل نصيبا وافرا في مكونات الناتج المحلي، ومن ثم تأثير التخفيض على إستيرادها يتوقف على مدى قدرة الدول النامية على إحلال المواد الأولية المستوردة وقدرتها على تغيير تقنيات اللإنتاج فيها بالشكل الذي يمكن من إستغلال الموارد المحلية، وهذا الأمر ليس بالهين حتى وإن توفرت الإمكانية لذلك الإحلال تكون كبيرة بالنسبة للمواد الأولية مقارنة بالسلع الرأسمالية.

أما في حالة إرتفاع قيمة العملة أو لجوء الدولة إلى رفعها بغية تقليل وارداتها على الميزان التجاري يؤديأما في حالة إرتفاع قيمة العملة أو لجوء الدولة إلى رفعها بغية تقليل وارداتها على الميزان التجاري يؤدي إلى زيادة المعروض المحلي من السلع فتنخفض الأسعار، إضافة إلى خفض تكلفة الإنتاج نتيجة خفض تكلفة الواردات من المواد الخام.

2. التضخم:

يؤدي التضخم إلى إرتفاع الأسعار المحلية التي تصبح أعلى نسبيا من الأسعار العالمية، فتنخفض الصادرات وتزداد الواردات، نظرا لكون أن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا، وبالتالي زيادة الصادرات على الواردات الأجنبية، وإنخفاض الطلب على الصادرات المحلية[1].

ومن أهم الآثار السلبية للتضخم، ذلك الأثر الذي يمارس على ميزان المدفوعات للدولة وذلك بسبب زيادة الواردات وإنخفاض الصادرات (عجز الميزان التجاري)، فالزيادة التضخمية في الإنفاق القومي (الدخول النقدية) يترتب عليها زيادة في الطلب ليس فقط على السلع المحلية بل يمتد ذلك إلى السلع الأجنبية المستوردة، فإذا كان الإستيراد غير مقيد، فينعكس الطلب على السلع المستوردة إلى زيادة الطلب على السلع المنتجة محليا، مما يدفع ذلك إلى إشتداد إرتفاع الأسعار ومن زاوية أخرى فإن إرتفاع أسعار السلع المنتجة محليا يضعف من قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية، مما يؤدي إلى إنخفاض الصادرات، وهذا ما يؤثر سلبا على حصيلة الدولة من النقد الأجنبي، فيجعلها غير قادرة على تلبية احتياجات السوق المحلية من السلع (تمويل الواردات).

إن زيادة المستوى العام للأسعار أي إرتفاع معدل التضخم الناتج من زيادة المعروض النقدي من النقود يؤثر أيضا في معدل الفائدة عن طريق التأثيرفي المعدل المتوقع للتضخم فمن توقع الأفراد باستمرار الزيادة في المعروض من النقود فإنهم يتوقعون إرتفاع مستوى الأسعار في المستقبل ومن ثم يتوقعون إرتفاع المعدل المتوقع للتضخم في المستقبل ولفت تحليل الأموال القابلة للإقتراض أن هذه الزيادة في المعدل المتوقع للتضخم الناجم عن زيادة المعروض من النقود هو إرتفاع معدل الفائدة كاستجابة لإرتفاع المعدل المتوقع للتضخم وقد يبدو للوهلة الأولى أن أثر مستوى الأسعار وأثر المعدل المتوقع للتضخم هما نفس الشيء فكلاهما يوضح أن الزيادة في مستوى الأسعار المحفوزة بزيادة المعروض من النقود سوف يرتفع معدل الفائدة

[1] بسام الحجار، مرجع سبق ذكره،ص64

ومع ذلك يوجد إختلاف طرفين بينهما ربما كان هو السبب في مناقشتها كأثرين منفصلين ولتوضيح هاذا الإختلاف نفترض أنه قد حدث اليوم زيادة في المعروض من النقود أدت إلى زيادة دائمة في مستوى الأسعار العام القادم.

فطالما أن مستوى الأسعار قد إرتفع على امتداد العام فإن سعر الفائدة سوف يرتفع عن طريق أثر مستوى الأسعار وفي نهاية العام فقط عندما يكون الإرتفاع في مستوى الأسعار العام القادم.

فطالما أن مستوى الأسعار قد ارتفع على امتداد العام فإن سعر الفائدة سوف يرتفع عن طريق أثر مستوى الأسعار وفي نهاية العام فقط عندما يكون الإرتفاع في مستوى الأسعار قد وصل إلى قمته ، فإن مستوى الأسعار يكون في قمته. إن التضخم يزيد من صعوبة التخطيط المستقبلي سواء على مستوى الأسواق أو على مستوى المشروعات ففي ظل بيئة تضخمه يصعب على الوحدات الإنتاجية تمويل القدر المناسب من الإستثمارات المستقبلية الأمر الذي قد يصيب عمليات الإنتاج بالإرتباك وعدم الإستقرار[1].

وقد يسبب التنظيم أيضا بعض التوترات الإحتماعية ، حيث قد ينشأ تنافس بين الفئات المختلفة في المجتمع نتيجة سعي كل فئة إلى تحقيق مستويات مرتفعة من الدخل بما يتناسب مع الإرتفاع المستمر للأسعار.

- سعر الفائدة–معدل التضخم > 0 أي التحكم في التضخم
- سعر الفائدة– معدل التضخم < 0 اي سعر الفائدة أكبر من معدل التضخم

3. تغيرات أسعار الفائدة:

نوجزها فيما يلي[2]:

يبدي التغير في سعر الفائدة أثرا على حركة رؤوس الأموال، ويؤدي إرتفاع سعر الفائدة في الداخل إلى تدفق رؤوس الأموال إلأى الداخل، بهدف إستثمارها في تملك سندات دات عائد مرتفع، وعلى العكس من ذلك يؤدي إنخفاض سعر الفائدة إلى خروج رؤوس الأموال، ويعود السبب في ذلك أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي ارتفع سعر الفائدة فيها عن المستوى العالمي للإستفادة من الفرق بين السعرين.

---

[1] بوفراد فاطمة الزهراء، يعقوب آمنة، **تحليل وتطور ميزان المدفوعات في الجزائر**، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية –تخصص نقود ومالية دولية– ، ص30–31

[2] كريكط مريم، بالهادف فاطمة، **أثر سياسة سعر الصرف في تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات–دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر، جامعة جيجل2014–2015،ص40

1.3. أثر سعر الفائدة على العرض النقدي:

تقوم البنوك التجارية بالإقتراض عند أسعار الفائدة السائدة في الأسواق النقدية وتحصل على إختياطات مقترضة من البنوك المركزية عن طريق سعر خطي معين.

ومن المعروف فتكلفة البنك مقابل الإختفاظ بالإحتياطات الزائدة هي تكلفة الفرصة البديلة وهي هنا الفائدة يمكن أن يحصل عليها منحة للقروض أو الإستثمار في الأوراق المالية إذا قرر ّلك بدلا من الإحتفاض بالإحتياطات الزائدة ولغرض التبسيط سنفترض أنه عائد.

القروض والأوراق المالية ستتساوى مع سعر الفائدة السوقي فإدا زاد سعر الفائدة فإن تكلفة الفرصة البديلة للإحتفاض بالإحتياطات الزائدة سترتفع (احتياطات زائدة /الودائع)، وتنخفض النسبة المرغوب الإحتفاض بها كن الإحتياطات الزائدة بالنسبة إلى الودائع، وإذا إنخفض سعر الفائدة تنخفض تكلفة الفرصة البديلة للإحتفاظ بالإحتياطات الزائدة وسترتفع نسبة الإحتياطات الزائدة للنظام المصرفي ترتبط إرتياطا عكسيا مع معدل الفائدة وطريقة أخرى لفهم الأثر السلبي لسعلر الفائدة على النسبة (إحتياطات زائدة، الودائع الشبكية) هي نظرية إختيار المحفظة التي تقول أنه إذا إرتفعت العوائد المتوقعة على أصل ما فإن الطلب على هذا الأصل سينخفض كلما زاد معدل الفائدة فإن العائد المتوقع والأوراق المالية سيرتفعون بالنسبة إلى العائد الصفري على الإحتياطات الزائدة وستنخفض نسبة هذه الإحتياطات، إن أسعار الفائدة تؤثر في العرض النقدي من خلال نسبة الإحتياطي الزائد فطلب المقترضين على القروض يؤثر على أسعار الفائدة كما يؤثر في العرض النقدي.

2.3.علاقة سعر الفائدة بالإستهلاك:

إن الزيادة المعروضة من النقود لها أثر توسعي على الإقتصاد فإنها تؤدي إلى زيادة التدخل والثورة ومن ثم زيادة الإستهلاك والتطلع إلى إستهلاك السلع الكمالية وتغير أذواق المستهلكين غير أن المعروض من النقود يؤدي إلى إرتفاع معدل الفائدة للدخل المرتفع وزيادة معدل الفائدة تجعل الأفراد يميلون أكثر إلى إدخال قسط كبير من الدخل والتخلي عن الإستهلاك خاصة السلع غيلر الضرورية أي أن إرتفاع معدل الفائدة يقلل من الإستهلاك نسبيا عن بعض الأفراد.

3.3 علاقة سعر الفائدة بالتوازن في أسعار السلع:

يمكن أن تسبب زيادة المعروض من النقود في زيادة المستوى العام للأسعار على مستوى الإقتصاد القومي، ويتوقع تحليل تفضيل السيولة أن ذلك سيؤدي إلى إرتفاع سعر الفائدة ولذلك فإن أثر مستوى الأسعار الناجم عن زيادة المعروض من النقود هو إرتفاع سعر الفائدة كإستجابة لإرتفاع مستوى الأسعار.

ويتحقق لإستقرار أسعار في الإستقرار في أسعار الفائدة والذي يعد من أهم الأهداف السياسية النقدية نظرا لما تسببه تقلبات سعر الفائدة من آثار واضحة الرؤية في المجتمع الذي يؤثر بصورة سلبية على قرارات المستهلكين وما تسببه تقلبات الأسعار على جميع المستويات الإقتصادية.

4. معدل نمو الناتج المحلي:

يمثل الناتج المحلي الناتج الإقتصادي الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية المقومة لسعر السوق خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، أو هو عبارة عن القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها بلد ما خلال فترة زمنية محددة في السنة، أي أن PIB هو الدخل المكتسب الذي يحصل عليه البلد خلال السنة بغض النضر على عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاجهفي الداخل أي من خلال المساهمة في العملية الإنتاجية سواءا كانت وطنية أم أجنبية.كما ينتج عن زيادة الدخل الوطني في الدولة زيادة الطلب على الواردات، في حين إنخفاض الدخل القومي يؤدي إلى إنخفاض الطلب عليها[1].

المبحث الثالث: الإختلال في الميزان التجاري

الإختلال في الميزان التجاري يعني زيادة الجانب الدائن عن الجانب المدين في الميزان، أي زيادة حقوق الدولة التي تترتب على الدول الأخرى على مطلوباتها لتلك الدول ويحصل في هذه الحالة فائض في ميزان المدفوعات، أو حدوث عجز عندما يتجاوز الجانب المدين الجانب الدائن فيه أي تجاوز المطلوبات التي تستحق على الدولة للدول الأخرى، أي حقوق الدولة اتجاه الدول الأخرى.

وفيما يلي سنتطرق إلى أسباب هذا الإختلال وأنواعه وطرق معالجته.

[1] بوفراد فاطمة الزهراء، يعقوب آمنة، مرجع سبق ذكره،ص33

المطلب الأول: أسباب إختلال الميزان التجاري

يمكن إيجاز أهم أسباب الإختلال في الميزان التجاري في ما يلي[1]:

1. عوامل لا يمكن توقعها أو التنبأ بها ومنُ ثم لا يمكن تجنبها:

وهي العوامل التي تتعلق بالكوارث الطبيعية التي تؤدي إلى نقص في محصول معين أو التغيرات المفاجئة في أذواق المستهلكين محليا وخارجيا والإختراعات العلمية التي تؤثر في الكمية المطلوبة من سلع معينة كإكتشاف مواد أولية صناعية تحل محلا كليا أو جزئيا عن المواد الأولية الطبيعية، أو التدهور المفاجئ في نسب التبادل الدولي نتيجة إرتفاع أسعار الواردات أو إنخفاض أسعار الصادرات أو كليهما معا.

2. عوامل يمكن توقعها أو التنبأ بها ومن ثم يمكن تجنبها

مثال ذلك التضخم والإنكماش الذي يصيب دولة ما فيؤثر على مستويات الأسعار والدخول فيها، وبالتالي الصادرات منها والواردات إليها، وكذلك التضخم والإنكماش الذي يصيب دولة أخرى وتنتقل آثاره عن طريق التجارة الخارجية.

3. تطور فنون الإنتاج

تحاول الدول المختلفة أن تلاحق التطورات السريعة في فنون الإنتاج مما يؤدي إلى زيادة الواردات من الآلات والتجهيزات الفنية ومستلزمات الإنتاج وغيرها من السلع، وعادة ما يتم تمويل هذه الواردات بعقد قروض طويلة الأجل.

4. سعر الصرف الاجنبي

يقوم سعر الصرف الأجنبي بالربط بين مستويات الأثمان القومية في الدول المختلفة، فإذا كان سعر الصرف أعلى من المستوى الذي يتفق مع الأثمان السائدة في الداخل، أدى هذا إلى ظهور عجز في الميزان التجاري وعلى العكس من ذلك إذا تم تحديد القيمة الخارجية لوحدة النقد الوطنية عند مستوى أقل مما يتفق مع مستويات الأثمان السائدة في الدخل في علاقتها بالأثمان في الخارج أدى هذا إلى ظهور فائض في الميزان التجاري.

[1] سوزي عدلي ناشر، مجدي محمود شهاب، **أسس العلاقات الإقتصادية الدولية** ،منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، 2006، ص116

5. الأسباب الهيكلية

ويقصد بها التغير في ظروف العرض والطلب وإنعكاس ذلك على هيكل الإقتصاد القومي وتوزيع الموارد بين مختلف فروعه، مما يؤثر على الميزة النسبية للدولة وبالتالي على هيكل تجارتها الخارجية مثال ذلك ظهور البترول في العديد من الدول العربية أدى إلى تحقيق فائض في ميزانها التجاري (زيادة الصادرات البترولية بصورة كبيرة).

6.الحركات المفاجئة لرأس المال

قد يحدث أن يهرب رأس المال بكميات كبيرة إلى الخارج خوفا من الإضطرابات السياسية أو الحمائية من الضرائب والمصادرة أو البحث عن معدلات أعلى لأسعار الفائدة، أو مجالات أكثر فعالية للإستثمار، أو لفقدان الثقة في عملة دولية رئيسية ويتحدد تأثر الميزان التجاري بهذه الحركات وفقا لحجم رأس المال وطبيعة حركته.

المطلب الثاني: أنواع الإختلال في الميزان التجاري

ينقسم الإختلال في الميزان التجاري إلى:

1. الإختلال الطارئ:

يمكن للإختلال في الميزان التجاري أن يكون وقتيا، وذلك عندما تفرض أوضاع وظروف معينة، فقد يحدث العجز في الميزان التجاري عندما تقل صادرات الدولة بسبب ظروف مناخية غير ملائمة تؤدي إلى إنخفاض صادرات الدولة من المنتجات الزراعية، فمثلا إذا كانت الدولة تعتمد على الإنتاج الزراعي بشكل أساسي في تكوين صادراتها مع عدم قدرتها على تخفيض الواردات.

في هذه الحالة الواردات تفوق الصادرات ويحصل العجز في الميزان التجاري، والعكس عندما تتلائم الظروف والأوضاع المناخية بالشكل الذي يتحقق فائض في الميزان التجاري، كما يمكن أن يحدث الإختلال أيضا نتيجة قيام حرب يمكن أن تؤدي إلى تخفيض الصادرات مما ينتج عنه حصول عجز في الميزان التجاري، أو أي حالات إستثنائية أو طارئة[1].

[1] براهيمي تركية، مرجع سبق ذكره، ص16

2. الإختلال الدوري:

ويقصد به[1]:

تناوب فترة الرخاء والكساد التي تميز الإقتصاديات الصناعية وتؤثر على مستوى الدخل والعمالة وتؤثر بالتالي على التجارة الخارجية، ويحدث عادة في الدول الرأسمالية المتقدمة أساسا ويرتبط بالتقلبات في النشاطات الإقتصادية التي تتعرض لها هذه الدولة دوريا وبشكل مستمر، ومما لا شك فيه أن حالة النشاط والإزدهار التي تتضمنها الدورات الإقتصادية يحصل فيها توسع إقتصادي وزيادة إنتاج الدولة، وبالتالي زيادة قدرتها على التصدير ومن ثم تتفوق الصادرات على الواردات في الميزان التجاري.

3. الإختلال الدائم:

يعد أهم وأعمق أنواع الإختلالات، حيث يستمر وجوده لفترة طويلة وهو ما ينطبق على الدول النامية، ويطلق عليه بالإختلال البنيوي أو الهيكلي، أي الإختلال المرتبط بالبنية الإقتصادية أو الهيكل الإقتصادي، ويعود بالأساس إلى ضعف وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي والذي ينقسم بإرتفاع درجة إعتماده على العالم الخارجي سواءا من خلال استيراد السلع والخدمات ورؤوس الأموال، أو من خلال ضعف قدرته على توفير ما يمكن إتاحته للتصدير من السلع والخدمات ورؤوس الأموال، والذي ينجر عنه تفوق الواردات على الصادرات ومن ثم تسجيل عجز وبشكل مستمر في ميزان المدفوعات.

وهذا النوع من الإختلال المستمر لا يمكن مواجهته بإستخدام الأرصدة الدولية أو الإقتراض من الخارج وذلك لأن طبيعة العجز المستمر سوف تؤدي إلى القضاء على الأرصدة الدولية من جهة، ومن جهة أخرى فإن هناك حدود قصوى للمديونية لا يمكن أن تتخطاها الدول حيث لا تستطيع بعدها أن تحصل على على المزيد من الديون لمواجهة الإختلال الجوهري أو المستمر، وفي هذه الحالة يجب على الدول أن تتخذ إجراءات تصحيحية في هيكلها الإقتصادي سواء بتنويع هيكل الإنتاج أو الحد من الإستيراد وذلك بإستخدام كافة وسائل السياسة الإقتصادية في مجال التجارة الدولية عن طريق فرض الرسوم الجمركية أو الرقابة على الصرف.

[1] إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، **مبادئ الإقتصاد الدولي**، المكتب الجامعي الحديث للنشر والتوزيع، الإسكندرية ،2008، ص 302-301

المطلب الثالث: آثار الإختلال في الميزان التجاري

يختلف الأثر في حالة العجز عنه في حالة الفائض، وفي الإختلال الدائم عنه في الإختلال المؤقت[1]:

- ففي حالة العجز خط الدفاع الاول بالنسبة للدولة هي الإحتياطات الرسمية من ذهب وأرصدة نقدية سائلة، فتقوم باستعمالها بالإنقاص من أجل القضاء على العجز أو زيادة إلتزاماتها أتجاه الخارج، مما يؤدي استمرار هذا العجز دون تدخل سريع إلى تدهور حجم الإحتياطات الدولية سنة بعد أخرى، وكذا إرتفاع إلتزاماتها أتجاه الخرج تهدد قدرتها على الوفاء بها.
- لجوء الدولة ذات العجز الخارجي إلى التمويل الأجنبي، خاصة إذا كانت الدولة تنتهج سياسة إقتصادية تنموية، لكن هذه القروض قد تصل إلى حد لا يمكن الزيادة فوقهان وتقل معها ثقة الدول المقرضة في قدرة هذه الدولة على الوفاء بها نتيجة العجز الدائم في ميزانها.
- يكون للإختلال أثر على الدخل القومي فيؤدي العجز إلى إنخفاضه وبالتالي تدهور الإنتاج وإنتسار البطالة وإنخفاض الإنفاق الإستثماري وزيادة الإنفاق الوطني على السلع الأجنبية مقارنة بالإنفاق الأجنبي على السلع الوطنية، بصفة عامة التأثير على حجم النشاط الإقتصادي في اللإتجاه السالب، خاصة اذا كان الميل الحدي للإستيراد مرتفع ويزيد من حدة الإنكماش.
- الإختلال يؤدي إلى إجراءات تصحيحية تؤدي بدورها إلى إنخفاض نسبي في معدل النشاط الإقتصادي خلال فترة العجز، بالإضافة إلى أنها قد تخضع لشروط الدول الدائنة من أجل ضمان سداد إلتزاماتها.
- أما الفائض كما سبق ذكره أيضا يؤدي إلى زيادة الإحتياطات الرسمية للبلد، لكن استمرار الفائض لا يعني أن الدولة في أوضاع جيدة، لأن هذا التراكم هو أموال جامدة يؤدي إلى مشاكل دولية، صحيح أقل حدة من العجز لكنها تؤثر، حيث يؤدي إلى ندرة العملة المحلية للبلد ذو الفائض في السوق الدولية، لأنها تصدر أكثر مما تستورد، وتصبح الدول الأخرى غير قادرة على التعامل معها فتجد نفسها مضطرة إلى تقييد علاقتها التجارية بينها وبين البلد ذو الفائض، الذي يجد نفسه في أزمة تهدد توازنه الخارجي، وبالتالي اضطراره إلى إتخاد إجراءات تصحيحية من أجل إنقاص الفائض كمنح الإعانات أو إقامة إستثمارات أو غيرها من الأساليب لتخفيض صادراتها وزيادة وارداتها لتفادي الوقوع في أزمة.

[1] كريكط مريم، بالهادف فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص50

وفي الختام يمكن القول أن كل الآثار الناتجة عن الإختلال يمكن التخفيف من حدتها بمحاولة علاجه باستعمال سياسات تصحيحية للمعاملات الخارجية دون أن تكون لها آثار على عناصر أخرى، ويكون في أسرع وقت ممكن من أجل منع تفاقم هذا الإختلال خاصة إذا كان دائم، أما المؤقت فهو لا يمثل خطرا كبيرا.

المطلب الثالث: طرق معالجة الخلل في الميزان التجاري

عموما هناك طريقتان لتصحيح الإختلال في الميزان التجاري وهما[1]:

1. التصحيح عن طريق آلية السوق:

وتأخذ هذه الطريقة ثلاثة أشكال وهي:

1.1. التصحيح عن طريق آلية الأسعار:

يختص هذا التصحيح بفترة قاعدة الذهب، ويتطلب تطبيق هذه الآلية شروط أساسية هي:

- ثبات أسعار الصرف وحيادية النقود بحيث تؤثر فقط على أسعار السلع.
- الإستخدام الكامل لعناصر الإنتاج للدولة، ومرونة الاسعار والأجور.

وتمثل هذه الشروط أهم أركان النظرية التقليدية، ففي حالة حدوث فائض في الميزان فإنه يعني دخول كميات كبيرة من الذهب إلى القطر يرافقها زيادة في عرض النقود في التداول، الأمر الذي ينجم عنه إرتفاع في الاسعار المحلية للقطر المذكور مقارنة مع الأقطار الأخرى ، وسيترتب على ذلك نتيجتين، أولهما هي إنخفاض صادرات القطر إلى الخارج نظرا لإرتفاع أسعارها من وجهة نظر الأجانب، وثانيا إرتفاع إستيرادات القطر من الخارج نظرا لملائمة أسعار السلع الأجنبية من وجهة نظر مواطني القطر، وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى الميزان، أما في حالة حدوث عجز فإن النتيجة ستكون متعاكسة ولكنها ستقود إلى توازن الميزان.

2.1. التصحيح عن طريق سعر الصرف: وهي:

المرحلة التي شهدت سيادة نظام العملات الورقية من خلال الفترة الممتدة ما بين الحربين العالميتين، أما أهم الشروط الواجب توفرها لتطبيق هذه الطريقة هي حرية أسعار الصرف، وعدم تقييدها من قبل السلطات النقدية.

[1] عرفان تقي حسني، **التمويل الدولي**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 1999، ص ص129-142

وتتلخص بأن القطر الذي يعاني من حالة عجز في الميزان عادة ما يحتاج إلى العملات الاجنبية وبالتالي سوف يضطر إلى عرض عملته المحلية في أسواق الصرف الأجنبية، حيث أن زيادة عرض العملة المحلية ستؤدي إلى إنخفاض سعرها في الأسواق المذكورة وعندها ستغدو أسعار السلع والخدمات الممنتجة في ذلك القطر منخفضة مقارنة بالسلع والخدمات الأجنبية فيزداد الطلب عليها، وهكذا تزداد صادراته مقابل إنخفاض استراداته نظرا لإرتفاع أسعار السلع الأجنبية في هذه الحالة، وتستمر هذه الحالة حتى يعود التوازن إلى الميزان.

3.1. التصحيح عن طريق الدخول:

تعتمد هذه الطريقة على النظرية الكينزية التي تهتم بالتغيرات الحاصلة في الدخول و آثارها على الصرف الأجنبي وبالتالي على وضع الميزان التجاري، وأهم شروطه:

- ثبات أسعار الصرف.
- جمود الأسعار.
- الدخل الوطني يستقر عند مستوى أقل من التشغيل الكامل.

2. التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة:

غالبا ما تتدخل السلطات العامة بصورة مباشرة بهدف معالجة الخلل الحاصل في الميزان التجاري تجنبا لإستمراره من ناحية، وللحد من الآثار الإقتصادية والإجتماعية الناجمة من جهة أخرى، ويتم ذلك بإستخدام جملة من الإجراءات يمكن تحديدها على النحو التالي:

1.2.إجراءات تتخد داخل الإقتصاد الوطني:

ومثلها:

- بيع الأسهم والسندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة حصول عجز في الميزان.
- بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الاجنبي.
- إستخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة للضغط على الإستيرادات مثل نظام الحصص والرسوم الجمركية، إضافة إلى تشجيع الصادرات من أجل تحقيق التوازن في الميزان التجاري.
- إستخدام الذهب والإحتياطات الدولية المتاحة لدى القطر في تصحيح الخلل في الميزان.

2.2. إجراءات تتخذ خارج الإقتصاد الوطني:

- اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة مثل: صندوق النقد الدولي، البنوك المركزية الأجنبية أو من أسواق المال الدولية...إلخ
- بيع جزء من الإحتياطي اللذهبي للخارج.
- بيع الأسهم والسندات التي تمتلكها السلطات العامة في المؤسسات الاجنبية لمواطني تلك الاقطار للحصول على النقد الأجنبي.

خلاصة الفصل

لقد حاولنا في هذا الفصل معالجة موضوع الميزان التجاري حيث تطرقنا أولا إلى ميزان المدفوعات الذي يعتبر من أهم المؤشرات الإقتصادية وأداة من أدوات التحليل الإقتصادي، لمعرفة الوضع الإقتصادي لدولة ما في المدى القصير، بالإضافة إلى كونه بيان حسابي يسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات والمساعدات وكل المعاملات الرأسمالية والذهب النقدي الداخلة والخارجة من البلد خلال فترة زمنية محددة، حيث ركزنا على الميزان التجاري الذي يضم جميع المبادلات الدولية من صادرات وواردات وعلاقته بسعر الصرف حيث وجدنا ان تخفيض قيمة العملة المحلية يترتب عليه رفع درجة تنافسية الدولة من ثم زيادة صادراتها وذلك عائد لإنخفاض هذه الاسعار المحلية بالنسبة للأجانب وفي نفس الوقت إرتفاع أسعار الواردات بالنسبة للمتعاملين المحليين في الدولة، والذي بدوره يؤدي إلى تحويل الطلب إلى السلع النتجة محليا بدل السلع المستوردة وبذلك يتم دفع وتشجيع الصناعات البديلة للواردات وذلك ما يساعد ويساهم بشكل مباشر على تخفيض العجز في ميزان المدفوعات.

الفصل الثاني: الإطار النظري للصادرات غير النفطية

تمهيد

- المبحث الأول: مفاهيم حول التجارة الخارجية
- المبحث الثاني: ماهية الصادرات غير النفطية
- المبحث الثالث: محددات الصادرات غير النفطية ومؤشراتها

خلاصة

تمهيد

تحتل التجارة الخارجية مكانة هامة في اقتصاديات مختلف الدول، حيث ليس بإمكان أي دولة العيش بمعزل عن الدول الأخرى، وأنها لا تستطيع إنتاج و تلبية كل حاجيات أفرادها. إن التجارة الخارجية تقوم على أساس وجود الفوارق المختلفة في الإمكانيات و الموارد الطبيعية و مختلف القدرات، و الهدف الأسمى من إقامة التبادل الخارجي عند أي دولة، هو محاولة زيادة الدخل الوطني و ذلك من اجل رفع مستويات المعيشة ، كما تعد الصادرات وخاصة الصادرات غير النفطية في مختلف القطاعات سواء القطاع الصناعي أو الزراعي أو قطاع الخدمات تشكل عاملا حيويا في جهود التنمية نظرا لأهميتها، حيث تأكد للدول النامية ضرورة التوجه نحو الخارج، وتعتبر الجزائر إحدى هذه الدول أي أنها أحادية التصدير، فصادرات المحروقات تهيمن بنسبة 97% من الحجم الإجمالي للصادرات وهي مرهونة بالطلب الخارجي عليها، قد دفعت بالسلطات المحلية في التفكير في مرحلة ما بعد النفط.ولقد تطرقنا في هذا المبحث إلى :

مفاهيم حول التجارة الخارجية.

ماهية الصادرات غير النفطية.

محددات الصادرات غير النفطية ومؤشراتها.

المبحث الأول: مفاهيم حول التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية ذات أهمية كبيرة بالنسبة للنمو الاقتصادي و ذلك من خلال الصادرات التي تمثل منفذا لتصريف الإنتاج عبر الأسواق الخارجية و بالتالي التأثير على حجم الإنتاج و العمل فضلا عن تحقيق مورد من الصرف الأجنبي، بالإضافة إلى الواردات التي تغطي الاحتياجات المحلية غير مشبعة.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية (الأهمية، الفوائد)

1. مفهوم التجارة الخارجية:

هناك عدة تعاريف للتجارة الخارجية نذكر منها ما يلي:

- تعرف على أنها " فرع من فروع علم الإقتصاد والذي يهتم بدراسة الصفقات الإقتصادية الجارية عبر حدود الوطن "[1].
- عرفت أيضا: "أنها عملية التبادل التجاري التي تتم بين الدولة ودول العالم الأخرى وتشمل عملية التبادل هذه السلع المادية، الخدمات، النقود، الأيدي العاملة "[2].
- أيضا " هي المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في إنتقال السلع والأفراد، ورؤوس الأموال، تنشا بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات أو منظمات إقتصادية تقطن في وحدات سياسية مختلفة "[3].

2. أهمية التجارة الخارجية:

إذا مانظرنا إلى جميع دول العالم نجد أن كل منها تختلف عن الأخرى فيما وهبه الله لها من ميزات فاختلاف المناخ والطبيعة الجغرافية والتركيبة السكانية والتكوين الجيولوجي جعل لكل منها ميزة من حيث المنتجات التي يمكن إنتاجها فيها، فالمنتجات التي يمكن إنتاجها في المناطق الحارة لا يمكن إنتاجها في المناطق الباردة، والذي يمكن إنتاجه في المناطق الصحراوية لا يمكن إنتاجه في المناطق الساحلية[4].

في حالة الإنغلاق سوف تتمكن كل دولة من إنتاج عدد محدود من المنتجات وستحرم شعوبها من بقية السلع.

---

[1] موسى سعيد مطر،وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2001، ص13

[2] فداء محمد الصوص، **التجارة الخارجية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،2008، ص9

[3] جمال جويدان الجمل، **التجارة الخارجية**، الطبعة العربية الأولى، عمان، 2013،ص11

[4] فداء محمد الصوص، نفس المرجع السابق،ص 10

كما تكمن أهميتها في ما يلي[1]:

- تحقيق أكبر إشباع ممكن من السلع والخدمات، وذلك من خلال الحصول على سلع وخدمات يصعب إنتاجها محليا.
- توفير السلع التي تكون الدولة غير قادرة على إنتاجها محليا، لأسباب تعود إلى طبيعة السلعة من حيث المتطلبات الإنتاجية لها.
- تأمين إحتياجات الدول النامية من المتطلبات الأساسية للتنمية الإقتصادية، مثل رؤوس الأموال والتكنولوجيا، ومصادر العملات الأجنبية والإدارة الحديثة، التي تساعد على تنشيط القطاعات الإقتصادية المختلفة في الإقتصاد الوطني.
- تحقيق المكاسب المتوقعة من الحصول على سلع وخدمات بتكلفة أقل، مما لو تم إنتاجها محليا.
- زيادة الدخل القومي اعتمادا على التخصص في الإنتاج وتقسيم العمل الدولي.

3. فوائد التجارة الخارجية:

يمكن النظر إلى فوائد التجارة الخارجية من خلال[2]:

1.3. زيادة الرفاه الإقتصادي:

من خلال زيادة إشباع حاجات الأفراد من السلع والخدمات إما بسبب عدم توفر هذه السلع والخدمات في بعض الدول وإنتقالها عن طريق التجارة الخارجية إلى جميع أنحاء العالم أو بسبب الحصول على هذه السلع بتكاليف أقل نتيجة لإستيرادها من دول لديها ميزة نسبية في الإنتاج بسبب وفرات الحجم الإقتصادي.

2.3.الإستغلال الأمثل للموارد:

فبدلا من أن تقوم الدولة في إنتاج كل إحتياجاتها وهذا ما يؤدي إلى هدر في الموارد الطبيعية والمكتسبة التي تملكها فإنها بدلا من ذلك تتخصص في إنتاج السلع التي يتمتع إنتاجها بميزة نسبية مع الدول الأخرى وتستورد السلع التي تتمتع الدول الأخرى بميزة نسبية في إنتاجها وهذا ما يؤدي إلى إستغلال أفضل لموارد الدولتين.

[1] حسام علي داوود، وآخرون، **إقتصاديات التجارة الخارجية**،الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2002،ص17-18

[2] موسى سعيد مطر، مرجع سبق ذكره، ص18

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية إلى السبب الرئيسي والمتمثل في جذور المشكلة الإقتصادية أو ما يسميه الإقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية للموارد الإقتصادية.

ويمكن تلخيص أهم أسباب قيامها في ما يلي[1]:

1. الأسباب الإقتصادية:

وتتمثل في زيادة القدرة الإنتاجية للمشاريع بسبب عنصر التكنولوجيا والدخول في مجال الإنتاج الكبير(إقتصاديات الحجم)، وعجز السوق المحلي على إستعاب هذا الإنتاج، إمكانية استغلال فرص تسويقية في الأسواق الخارجية لظروف تعاني منها تلك الأسواق وبالتالي زيادة الطلب على الصادرات، زيادة تكاليف الإستثمارات في المعدات والآلات والأجهزة المستخدمة في العمليات الإنتاجية كما هو الحال بالنسبة للدول النامية.

2. الأسباب السياسية:

وتتمثل في رغبة بعض الدول الإستيلاء على أسواق خارجية لدول معينة وبالتالي السيطرة على إقتصاديات هذه الدول، مفهوم التبعية الإقتصادية والوضع القائم في المستعمرات، ظهور إتجاه متزايد من قبل بعض الدول للإستيلاء والسيطرة على إقتصاديات دول معينة ولأسباب سياسية من خلال التبادل التجاريين هذه الدول والدول الأخرى وبالتالي تحقيق النفوذ السياسي من خلال الندرة النسبية للسلع المنتجة والمتاجرة بها عالميا.

ونشير أيضا إلى النقاط التالية[2]:

- عدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين دول العالم المختلفة، مما ينتج عنه عدم قدرة الدولة على تحقيق الإكتفاء الذاتي من السلع المنتجة محليا.
- تفاوت التكاليف والأسعار وعوامل الإنتاج والأسعار المحلية لكل دولة، مما يؤدي إلى إنخفاض تكاليف الإنتاج للسلعة في دولة ما، وذلك من خلال تحقيق وفرات الحجم، مقارنة بارتفاع هذه التكاليف لإنتاج السلعة في دولة أخرى.
- إختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من دولة لأخرى، مما ينتج عنه الإستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية.

[1] كاضم عبادي الجاسم، **جغرافية التجارة الدولية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 32-33

[2] فؤاد محمد الصفار، **جغرافية التجارة الدولية**، الطبعة الثالثة، منشأة المعارف بالإسكندرية جلال حزي وشركاءه، 1997، ص35-41

- الفائض في الإنتاج المحلي الذي يتطلب البحث عن أسواق خارجية لتسويق الإنتاج بشرط توفير كافة الظروف الملائمة.
- السعي إلى زيادة الدخل القومي،اعتمادا على الدخل المتحقق من التجارة الخارجية.
- إختلاف الميول والأذواق، الناتج عن التفضيل النوعي للسلعة دات المواصفات الإنتاجية المتميزة.
- الأسباب الإستراتيجية والسياسية والمتمثلة في تحقيق النفوذ السياسي من خلال الندرة النسبية للسلعة المنتجة والمتاجر بها عالميا.

المطلب الثالث: سياسة التجارة الخارجية

تتبع الدول في مجال تجارتها الخارجية عددا من السياسات التجارية التي يمكن أن تتنوع من دولة إلى أخرى حسب ظروفها وتوجيهاتها السياسية والإقتصادية وطبيعة الإقتصاد السائد فيها.

1. تعريف سياسة التجارة الخارجية:

يختلف مفهوم السياسات التجارية باختلاف النظم الإقتصادية، ومن التعاريف المتداولة نذكر ما يلي[1]:

- تعرف على" أنها مجموعة الإجراءات التي تطبقها الدولة في مجال التجارة الخارجية، بغرض تحقيق بعض الأهداف ".
- كما يقصد بها أيضا " إختيار الدولة وجهة معينة ومحددة في علاقاتها التجارية مع الخارج ".
- وتعرف أيضا " هي مجموعة الأساليب والإجراءات التي تضعها الدولة في مجال علاقاتها الإقتصادية الدولية لتحقيق أغراض وأهداف عديدة تختلف من دولة إلى أخرى ولكنها تدور حول
- علاج الخلل في الميزان التجاري أو المدفوعات، ورفع معدلات النمو الإقتصادي، وإستقرار قيمة عملتها الوطنية "[2].

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار، **الإقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007، ص355

[2] يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر،2010، ص

2. أهداف السياسات التجارية:

تعمل سياسات التجارة الخارجية على تحقيق مجموعة من الأهداف وتتمثل في[1]:

1.2. الأهداف الإقتصادية:

- زيادة موارد الخزينة العامة.
- حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية.
- حماية الإقتصاد الوطني من خطر الإغراق.
- حماية الصناعة الناشئة.
- حماية الإقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية.

2.2. الأهداف الإجتماعية:

- حماية مصالحبعض الفئات الإجتماعية.
- إعادة توزيع الدخل القومي.

3.2. الأهداف الإستراتيجية:

- المحافظة على الأمن في الدولة من الناحية الإقتصادية والغذائية والعسكرية.
- العمل على توفير الحد الأدنى من الإنتاج بين الفئات والطبقات المختلفة.

3. أنواع سياسة التجارة الخارجية:

هناك عدة أنواع لسياسة التجارة الخارجية وهي[2]:

1.3. سياسة حماية التجارة الخارجية:

ويقصد بها تبني الدولة مجموع من القوانين والتشريعات واتخاذ الإجراءات المنفدة لها بقصد حماية سلعها أو سوقها المحلية ضد المنافسة الأجنبية.

[1] نفس المرجع السابق، ص72

[2] علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره ص358

2.3. سياسة حرية التجارة الخارجية:

ويقصد بها السياسة التي تتبعها الدول والحكومات عندما لا تتدخل في التجارة بين الدول من خلال التعريفات الجمركية والحصص والوسائل الأخرى.

المطلب الرابع: النظريات المفسرة لظهور التجارة الخارجية

يجمع أغلب الاقتصاديين على أن الدراسة النظرية للتجارة الخارجية ترجع إلى بداية ظهور النظرية الكلاسيكية، ولقد جاءت هذه الأخيرة كرد فعل لآراء المذهب التجاري، والتي كانت تدعو إلى ضرورة فرض القيود على التجارة الخارجية من قبل الدولة، قصد الحصول على أكبر كمية من المعادن النفيسة، كما دافع الكلاسيك عن حرية التجارة الخارجية وعملو على بناء أسس لنظرياتهم.

وسنتطرق لنظريتين هما[1]:

1. النظرية الكلاسيكية:

1.1. نظرية المزايا المطلقة (لآدم سميت) : وردت في نظرية آدم سميت الخاصة بثروة الأمم وحاول تقديم تحليل يوضح كيفية إستخدام التجارة الخارجية في تحقيق ثروة الشعب واهتم بتحليل فكرتين أساسيتين فالنظرية الأولى تقوم على التخصص وبين أن كل دولة يجب أن تتخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تتمتع فيها مزايا مطلقة ولكي يتحقق لها ذلك يجب أن تطبق الفكرة الثانية وهي أساليب تقسيم العمل داخل الدولة أولا ثم على مستوى العالم وذلك أساس أن التخصص وتقسيم العمل يترتب علية زيادة إنتاجية الفرد وبالتالي إمكان إنتاج سلعة بتكاليف إقتصادية، وقد نادى لآدم سميت بإزالة القيود التي كانت مفروضة على التجارة الخارجية.

2.1.نظرية المزايا النسبية(ديفيد ريكاردو):

لقد وضع هده النظرية دافيد ريكاردو عام 1817، وأكملها من بعده جون استيوارت ميل ثم آخرون من المدرسة الانجليزية، و تقوم هده النظرية بتوضيح فرض مفسر يقرر ما سبب قيام التجارة الخارجية، قد أرجعه إلى اختلاف المزايا النسبية بين الدول في إنتاج السلع المختلفة، وقد بنى ريكاردو نظريته هده على أن العمل أساس القيمة أي أن قيمة السلعة يحددها وقت العمل المبذول في صناعتها أو إنتاجها.

[1] مجدي محمود شهاب ، **الإقتصاد الدولي** ، دار المعرفة الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1996، ص ص 31-62

3.1.نظرية القيم الدولية(جون استيوارت ميل):

لقد حلل جون استيوارت ميل الكيفية التي تحدد بها المعدلات التي ستتبادل بها السلع، و كذلك الكيفية التي تتوزع بها فوائد التقسيم الدولي للعمل بين الدول التي تتمتع بميزات نسبية في إنتاج سلع معينة و تبادلها بسلع أخرى، وقد اثبت ميل أن القيمة الدولية للسلعة تحدد عند ذلك المستوى الذي يقع ما بين الحدين الأدنى و الأقصى حيث يحقق التعادل بين قيمة صادرات البلد و قيمة وارداته، كما تعتمد صيغة نظرية القيم الدولية على أساس الطلب المتبادل و مرونة هدا الطلب.

2. النظرية الحديثة:

1.2.نظرية دورة الإنتاج:

لقد قام الاقتصادي فرنون بتطوير نموذج تحليل ديناميكي للميزة النسبية وافتراض أن التقدم التكنولوجي يبدأ بشكل مستمر في البلد الأم المتقدم ومن ثم ينتقل في مرحلة لاحقة إلى دول أخرى و يفرق بين ثلاث مراحل و هي:

- مرحلة المنتج الجديد .
- مرحلة نضج المنتج.
- مرحلة المنتج النمطي.

2.2.نظرية الطلب النموذجي(ليندر):

لقد سلم ليدر في بداية تحليله بأن نظرية نسب عوامل الإنتاج تقدم تفسيرا جيدا للتجارة في السلع الأولية كما سلم بعدم قدرة هذه النظرية على تفسير التجارة الخارجية في منتجات الصناعات التحويلية التي يشكل الطلب عليها على أساس التجارة الخارجية، ولقد فرق ليندر في تفسيره للتجارة الخارجية بين التجارة في المنتجات الصناعية والمنتجات الأولية فالأولى تقوم بين دول لا توجد فيما بينها هامة في نسب عناصر الإنتاج ، أما الثانية فتقوم بين الدول النامية والمتقدمة ويقوم هذا التبادل وفقا للميزة النسبية وتحدد بتوفير الموارد الطبيعية من المواد الأولية في الدول النامية وندرتها في الدول المتقدمة ، أما فيما يخص السلع الصناعية يرى ليندر أنه هناك مجموعة من العوامل التي تحدد الصادرات والواردات المحتملة وهناك مجموعة أخرى تحدد الصادرات والواردات الفعلية ، وأن الميزة النسبية يمكن أن تكون مرتبطة بأهمية الطلب المحلي على السلع المصدرة ، ومنه يعتبر ليندر أن حجم الطلب المحلي من أهم محددات الصادرات المحتملة.

3.2. نظرية إقتصاديات الحجم:

وهي النظرية التي تحاول تغيير النموذج الأساسي الذي قدمه كل من هيكشر واولين في نسب عناصر الإنتاج من خلال إدخال عنصر الزمن في التحليل إدخالا صريحا، وأن ظروف الإنتاج تخضع في المقام الأول لحالات الغلة المتزايدة والغلة المتناقصة.

4.2. نظرية الفجوة التكنولوجية:

يركز نموذج تجارة الفجوة التكنولوجية لتفسيره لنمط التجارة الخارجية بين الدول على إمكانية حيازة إحدى الدول على طرق فنية متقدمة للإنتاج تمكنها من إنتاج سلع جديدة أو منتجات بجودة أفضل أو منتجات بنفقات إنتاجية أقل مما يؤهل هذه الدول إلى إكتساب مزايا نسبية مستقلة عن غيرها من الدول ما يؤدي بالتالي إلى قيام التجارة الخارجية بين الدول وتستمر هذه الفجوة حتى تستطيع الدول الأخرى الوصول إلى هذا المنتج أو مثيله أو متفوق عليه.

المبحث الثاني: ماهية الصادرات غير النفطية

يعد قطاع التصدير في أية دولة كانت من القطاعات الإقتصادية الهامة، خاصة أنها لا توجد دولة من دول العالم تستطيع أن تستغني عن بقية الدول الأخرى، خاصة التي تستطيع أن تنتج ما تحتاج إليه من سلع وخدمات محليا وعلى هذا الأساس حتى تستطيع أي دولة من إستيراد ما تحتاج إليه، فلا بد أن يتوفر لديها القطاع التصديري للمنتجات المحلية لتغطية حاجاتها المختلفة من الإستيراد.

المطلب الأول: مفهوم الصادرات غير النفطية (أهميتها، فوائدها)

1. مفهوم الصادرات غير النفطية:

هناك عدة مفاهيم للصادرات غير النفطية نذكر منها ما يلي[1]:

- تعرف على أنها "مجموعة السلع والخدمات التي تخرج عبر حدود الدولة ، أي تنتقل من دولة إلى أخرى، وذلك من خلال بيعها بصفة رسمية مقابل قيمة مالية عادة ما تكون بالعملة الصعبة ".
- وتعرف أيضا على أنها "مجموعة التدفقات السلعية والخدمية والمعلوماتية والمالية والثقافية والسياحية والبشرية إلى الدول والأسواق العالمية ودول أخرى، بغرض تحقيق أهداف معينة .

[1] مدوري عبد الرزاق، **تحليل فعالية السياسات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر**، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجاري المدرسة الدكتورالية للإقتصاد والتسيير، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد ، تخصص إقتصاد دولي، جامعة وهران، ص88

2. أهمية الصادرات غير النفطية:

تتجلى أهمية الصادرات غير النفطية من خلال قدرتها على خلق فرص عمل جديدة وإصلاح العجز في ميزان المدفوعات كما تفعل الصادرات بصفة عامة، وجذب الإستثمار الخاص المحلي والأجنبي، ومن ثم تحقيق معدلات نمو مطردة وهي كما يلي[1]:

1.2. خلق فرص عمل جديدة:

يعتبر قطاع التصدير المستوعب الأساسي للعمالة الجديدة وقد أكدت ذلك تجارب العديد من الدول، فقد تمكنت عدة دول من شرق آسيا من خلق فرص عمل جديدة والرفع من معدلات نموها باستخدام التوجه التصديري بحيث ساعد ذلك على إنخفاض مستوى البطالة إلى مستويات متدنية تتراوح ما بين 2 إلى 4% في سنة 1998.

2.2. إصلاح العجز في ميزان المدفوعات:

تعتبر الصادرات غير النفطية أحد الموارد الهامة لجلب النقد الأجنبي مما يؤثر بصورة مباشرة على التوازن المالي والإستقرار النقدي للعملة المحلية للبلد وأسعار الصرف، فالصادرات تلعب دورا رئيسيا ومباشرا في معالجة الإختلال في ميزان المدفوعات عن طريق معالجة الخلل في الميزان التجاري.

3.2. جذب الإستثمار المحلي والأجنبي:

يعتبر الإستثمار كمحرك أساسي لنجاح عملية التصدير وهذا ما أكدته العديد من التجارب الدولية الناجحة في عملية التصدير، فالإستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة بالإضافة إلى الإرتباط بالأسواق العالمية، فالتكنولوجيا الحديثة تساهم في تطوير المنتج وخفض تكلفة الإنتاجية، كما يسمح توافر رأس المال بالتوسع في الإنتاج وتحسين جودته، فالإستثمار يعمل على إنشاء صناعات جديدة وتحسين القدرة التنافسية للصناعات القائمة وربط المنتجين المحليين بالأسواق الدولية وهذا ما تحتاجه أي دولة للنهوض باقتصادها وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، كما أن وجود قطاع تصديري قوي يعمل على جذب مزيد من التدفقات الإستثمارية التي تترجم في شكل زيادة في الصادرات الخدمية والسلعية وتقوم بدورها هي أيضا في جذب إستثمارات جديدة، فالعلاقة بين التوجه التصديري للسياسة الإقتصادية وجذب الإستثمارات الجديدة لا

[1] ناصر الدين قريبي، **أثر الصادرات على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر**، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، المدرسة الدكتورالية في الإقتصاد وإدارة الأعمال، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد دولي، جامعة وهران، 2014، ص 81

تتحقق إلا بعد فترة من الزمن وذلك بعد أن تستقر قناعة المستثمر بأن السياسة الإقتصادية توجهت بلا رجعة للتصدير من خلال استمرار التوجه التصديري سنة بعد أخرى.

4.2. تحقيق معدلات نمو مطردة:

إن هدف أي سياسة إقتصادية هو تحقيق معدلات نمو مرتفعة، فالإهتمام بالصادرات عن طريق تنميتها وتطويرها وتشجيعها من خلال خلق المناخ المناسب لدلك سيكون له مردود إيجابي على جذب الإستثمارات المحلية والأجنبية وعلى خلق فرص عمل جديدة وإصلاح العجز في الميزان التجاري زمن ثم في ميزان المدفوعات، ولا يتم ذلك إلا بالعمل على حل المشكلات التي تعوق نمو الصادرات ورسم السياسات المتناسقة والمتكاملة والواضحة المعالم بين مختلف الكيانات المؤسسية التي تؤثر على التصدير في البلد.

3. الفائدة من التصدير:

إن إتاحة الفرصة أمام الصناعات وتنمية الصادرات من أكثر المكاسب التي تعود على الدولة أو الدول التي تمارسها مقارنة مع أمثالها من الدول المتقدمة، إذ بعد أن تصل تلك الصناعات من التطور إلى نقطة الفائض في الإنتاج، والفائض عن حاجة الأسواق المحلية، لذلك فلا سبيل أمامها إلا لتصريف هذا الفائض في الأسواق الخارجية من أجل النمو والتوسع والبقاء في السوق. ويعتبر تصدير الفائض من مختلف المنتجات مهما للإقتصاد الوطني وقد يعود إلى مزايا عدة منها: ظروف المناخ، وفرة الموارد الطبيعية اللازمة، توفر الأيدي العاملة، والتكاليف النسبية المميزة، والتصدير من هذا الباب يؤدي إلى كسب قومي واضح.

ولا تؤدي تنمية الصادرات إلى توفير مورد مستمر للإستثمارات الرأسمالية فحسب بل تؤدي إلى رفع مستوى المعيشة للدولة بشكل عام ولأفرادها بشكل خاص ما يؤدي إلى توسيع أسواقها محليا ودوليا.

كما تؤدي الصادرات دور مهم في إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات والميزان التجاري، عن طريق الحصول على عملات صعبة ترفد الميزان التجاري الذي يشكل جزءا مهما في ميزان المدفوعات [1].

المطلب الثاني: تطور الصادرات غير النفطية

لقد شكل الطلب العالمي وإرتفاع أسعار النفط عاملين مهمين في إرتفاع مستويات النمو خاصة في الآونة الأخيرة وهو ما فسر بوجود فائض في الميزان التجاري، إذ تحتل المحروقات نسبة 98% من إجمالي

[1] الشريف علي الصوص، **التجارة الدولية الأسس والتطبيقات**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن–عمان،2012،ص25

الصادرات، أما الصادرات غير النفطية سجلت تذبذبا ملحوظا تتراوح بين النمو والإنخفاض، حيث بلغت قيمتها 1525 مليون دينار جزائري سنة 1970 لتتراوح بعد سنة 1972 إلى مبلغ 1038 مليون دينار جزائري بمستوى نمو منخفض 1.89%وبعد 1974 يرتفع مستوى النمو بنسبة 4.7% لتبلغ قيمتها 1333 مليون دينار جزائري ثم استمر هذا التذبذب على مدار سنوات الثمانينات بمستوى متوسط 3.75 ، أما بالنسبة لسنة1990 فقد سجلت الصادرات غير النفطية مبلغ 4301 مليون دينار بنسبة إرتفاع 42.89 %.

ونلاحظ خلال هذه الفترة أن الصادرات غير النفطية لم تخرج من الإنخفاض الذي يرافقه الإرتفاع الضعيف من سنة إلى أخرى، وذلك لأنه لم تكن برامج ولا أهداف لتنمية الصادرات غير النفطية.

أما بعد سنة 1992 تطور الصادرات غير النفطية مرتفع ولم تعرف الإنخفاض إلا بعض المرات، ورغم البرامج والدعم المقدم من طرف السلطات إلا أنه لم تتجاوز نسبة 3% ، فالحكومات المتوالية مند ذلك التاريخ إلى يومنا الحالي عملت على تسطير برامج بغرض تنمية الصادرات خارج المحروقات واستهدفت مبلغ 2 مليار دولار إلا أن الهدف لم يتحقق وبقى مبلغ الصادرات غير النفطية يصل إلى 2.8 مليون دولار[1].

المطلب الثالث: أنواع الصادرات غير النفطية

هناك العديد من الصادرات غير النفطية نذكر منها ما يلي[2]:

1. السلع الزراعية:

يحتل القطاع الزراعي في الجزائر مركزا مهما في البنيان الإقتصادي من الناحيتين الإقتصادية والإجتماعية.

وبالرغم من الأهمية الملموسة لهذا القطاع، فإن القصور الذي اتسم به دور هذا القطاع يظهر جليا من خلال مساهمته المتواضعة في الناتج المحلي الإجمالي، وتسعى السياسات الزراعية المتبعة إلى تحقيق نسبة عالية من الأمن الغذائي، بل أنها تتوقع الوصول إلى الإكتفاء الذاتي بالنسبة إلى أغلب السلع الغذائية ، والسعي إلى تحقيق فائض للتصدير في بعض منها، غير أن ذلك لم يحدث لإعتبارات متعددة.

[1] محمد رملي، لخضر عدوكة، **الصادرات غير النفطية والنمو الإقتصادي في الجزائر(دراسة قياسية ومقارنة مع المغرب)**، مجلة رؤى الإقتصادية، العدد9، ديسمبر ،2015،ص57

[2] الموقع الإلكتروني:

, 07/05/2019,13.48www.google.com/amp/s/ogronomie.info

ويسود الإقتناع لدى المهتمين بميدان الزراعة على ضرورة تنمية القطاع الزراعي بما يضمن له إمكانيات المنافسة العالمية، والقدرة على النهوض بقطاع التصنيع الزراعي، والذي يعد النهوض به وزيادة قدرته التنافسية العالمية من أهم متطلبات استمرار النمو بالنسبة للقطاع الزراعي، وتتحدد تنمية القطاع الزراعي في توفير المدخلات البشرية والمادية بأسعار إقتصادية ملائمة لقطاع التصنيع الزراعي كما أنها تعني رفع القطاع الزراعي بما يؤدي إلى زيادة الطلب على مخرجات قطاع التصنيع الزراعي، بل وخلق المزيد من الطلب على مدخلات ومخرجات القطاع الزراعي ذاته.

ومن ناحية أخرى فإن النهوض بقطاع التصنيع الزراعي يعني مزيدا من الطلب على مخرجات القطاع الزراعي ومزيدا من الطلب على منتجاته ومزيدا من الطلب للتصدير ومزيدا من رفع مستوى الدخل في القطاع، هذا علاوة على إستمرار نمو الطلب العالمي على القطاعين كنتيجة طبيعية لنموهما.

2. القطاع الصناعي:

مثلت الصناعة خلال التسعينات الأمل في الخروج من عبودية المحروقات، الصناعة الجزائرية حديثة النشأة قامت على إهمال الزراعة خلال الحقبة الإشتراكية وشكلت الصناعة خارج القطاع النفطي عام 2004، 9% فقط من مدخول الميزانية .

صناعة الحديد بدأت بمركب الحجار خلال السبعينات رغم هذا وبعد العشرية لم يتجاوز الحجار 20% من طاقته الإنتاجية ، ضعف التسيير والإجراءات البيروقراطية وراء ذلك تحولت نحو الصناعات الأخف والتي توفر مناصيب شغل أفضل تمت خوصصة مركب الحجار بشراكة مع ميتاستيل الهندية.

3. قطاع الخدمات:

هو أحد مجالات الصناعة الذي يشكل جزءا من الإقتصاد يهتم بإنتاج الخدمات بدلا من السلع الملموسة، صناعة الخدمات تشمل الخدمات المصرفية والإتصالات وتجارة الجملة والتجزئة وجميع الخدمات المدنية مثل الهندسة برمجة الحاسوب ، الطب، والنشاطات الإقتصادية غير الربحية التي يمكن أن تصدر بين بلدان العالم[1].

[1] الموقع الإلكتروني:
https://a.m.wikipedia.org/wiki, 12/02/2019 ,13.34

المطلب الرابع: أبعاد الصادرات غير النفطية

وتنقسم إلى بعدين هما[1]:

1. الأبعاد المحلية للصادرات غير النفطية:

1.1. الإعتماد على عائدات النفط:

الإعتماد الكبير للإقتصاد الوطني على عائدات تصدير النفط له أثر لبي على القطاعات الإقتصادية الأخرى، حيث تؤثر تقلبات أسعار النفط الحادة على لإيرادات الدولة وبالتالي التخطيط على هذا الأساس، أيضا صدمات أسعار النفط تؤدي إلى إنخفاض الواردات وخاصة من السلع الوسيطة اللازمة، بالإضافة إلى قطاع الصناعات التحويلية وأيضا يسبب تخفيضات في نفقات الإستثمار وبالتالي تؤثر على النمو الوطني واتجاه التنمية، بالإضافة إلى ذلك إيرادات النفط تدعم هيمنة الحكومة على الإقتصاد والمساهمة فيها وتقييد القطاع الخاص.

2.1. ضعف الإنتاج:

يعتمد قطاع التصدير الناجح في التجارة العالمية على قوة الأساس الصناعي، بالإضافة إلى انخفاض حصة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، أيضا الإستثمار في هذا القطاع في مستويات منخفضة

أما من ناحية أخرى تعبئة الإستثمارات في الإسترداد السريع والأنشطة القائمة على التجارة، وقد تسببت نقص الموارد المالية في القطاعات الإنتاجية للإقتصاد وبالتالي حد من وصولهم إلى المعدات الجديدة والتقنيات الحديثة، كنتيجة لمنتجاتها التي تعاني من تكاليف حماية عالية ليست تنافسية .

3.1. تغيرات مستمرة في القوانين واللوائح:

التغيرات المستمرة في اللوائح تسبب عدم اليقين بشأن المستقبل وهذا بدوره يؤثر على المدى الطويل، أيضا التعاقد والمفاوضات التجارية مع الآخرين ومن خلال خلق تخلف في التصدير يسبب خسائر في حصتها في السوق وكذلك في الموارد المخصصة للتسويق.

[1]Abolghasemmakdavi ,Mehdifatemi ,**an investigation of impact of non-oil export on economic growth case of iran**,iranain economic review , 2007, p42

4.1. المؤسسات المختلفة والعديدة التي تقرر قوانين الإستيراد والتصدير:

وجود العديد من المؤسسات ذات الصلة بالتجارة الخارجية ليس فقط في مرحلة القرار ولكن أيضا في الممارسة العملية قد ساهم في تنافر شديد للوائح والسياسات ظهرت بيروقراطية واسعة في منطقة التصدير بسبب مؤسسات صنع القرار المختلفة، نتيجة لذلك يجب على المصدر أن يجتاز العديد من الخطوات للحصول على تراخيص التصدير وبالتالي إضاعة الوقت والطاقة.

5.1. موقف مبسط إتجاه التصدير:

أي مجرد التركيز على الحكومة الحماية وإهمال دور عوامل الإنتاج، مراحل التصدير، تغيرات الطلب وأنماط الإستهلاك المحلي وقضايا مماثلة لها تضر الصادرات غير النفطية.

6.1. تكوين مجموعات المصدرين:

الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم تشكل جزءا كبيرا من المصدر، الشركات الكبيرة والقوية النشطة دوليا والتمتع بها، القوى التفاوضية القوية والنافسة في الأسواق الدولية ضئيلة للغاية.

ممارسات المنافسة المدمرة (بما في ذلك الإغراق) والسياسات غير المتسقة .

7.1. تركيز التجارة والسلع في الصادرات غير النفطية:

وهذا بسبب إنخفاض قوة المساهمة في الأسواق العالمية، انخفاض الطلب على الصادرات، وبالتالي خلق ظروف احتكار ،من ناحية أخرى التحدي والصراع في العلاقات السياسية مع الشركات التجاريين تسبب خسارة في أسواق التصدير بالإضافة إلى ذلك فحص تركيبة البضائع المصدرة.

2. الأبعاد الخارجية للصادرات غير النفطية:

وتتمثل في ما يلي:

1.2. العقبات غير التعريفية:

وأهم هذه العقبات هي العقوبات الإقتصادية على البضائع.

2.2. إهمال متطلبات السوق للبضائع المصدرة:

تلعب تفضيلات المستهلك دورا حاسما في تشكيل الطلب العالمي، ومعرفة إحتياجات المستهلكين، والأفضليات والذوق وكذلك توفير المنتجات مما يتفق مع إحتياجاتهم تلعب دورا هاما في ترويج الصادرات.

3.2. ضعف العلاقات مع المنضمات الدولية الكبرى واستغلال التعاون الإقليمي:

الإتفاقات الإقليمية والدولية هي واحدة من العوامل الفعالة في قطاع التجارة الخارجية لكل بلد، العضوية في المنظمات الإقليمية مثل منظمة التجارة العالمية المنظمات الإقليمية أو المعاهدات سهل التمتع بالتعريفة والمزايا غير التعريفية المرتبطة بهذه المعاهدات والمنضمات بقدر ما أمكن.

4.2. معلومات غير كافية حول تطور الأسواق وضعف نظام المعلومات:

المعلومات في الوقت الحاضر تلعب دورا إستراتيجيا في التجارة الدولية، في كثير من البلدان المتقدمة، بالإضافة إلى الوصول الواسع للمصدرين إلى تقنيات الإتصالات وخبراء التسويق، وإنها تتمتع على نطاق واسع مرافق المعلومات من قبل المؤسسات الحكومية، السلطات الحكومية ليس لديها معلومات كافية عن الأسواق الإقليمية

المبحث الثالث: محددات الصادرات غير النفطية ومؤشراتها

هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تدفع بالصادرات أو تقف عائقا في تطور حجمها كما هناك مجموعة من المؤشرات التي تعبر على مدى تنافسية الصادرات في أي بلد أو تكتل إقتصادي وهي كالآتي:

المطلب الأول: محددات الصادرات غير النفطية

هناك العديد من العوامل التي يمكنها أن تدفع بالصادرات غير النفطية أو تقف عائقا في تطور حجمها ومن بين هذه العوامل أو المحددات نتناول ما يلي[1]:

1. المحددات الداخلية:

تضم هذه المحددات العوامل التالية:

1.1. طبيعة الهيكل الإقتصادي:

يعتبر من أهم المحددات لحجم الصادرات غير النفطية، ويظهر ذلك إذا ما قارنا صادرات الدول النامية بمثيلتها في الدول المتقدمة حيث استغلال الدول النامية في مواردها لتموين صناعتها وجعلها أسواقا لتصريف منتجاتها خاصة الصناعية منها دون إعطاء دعم لهذه الدول النامية لتطوير القطاع الصناعي بها، بل عملت

[1] بروابن شهرزاد، **محددات الصادرات الصناعية –دراسة قياسية لحالة الجزائر 1980–2016**، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص تسيير، جامعة أبي بكر بالقايد ، تلمسان ،2017–2018، ص ص9–11

هذه الدول الإستعمارية على جعل إقتصاديات مستعمراتها ذات تبعية عميقة لها، حيث تختص الدول النامية في الإنتاج الأولي من زراعة، إنتاج منجمي ...الخ، والذي ساهم في بعث الفقر والتأخر في الفن الإنتاجي وكذا إنتشار ظاهرة البطالة، وقد انحصرت الصادرات بصورة أساسية في المنتجات الأولية، وبالتالي بروز إزدواجية إقتصادية حيث أن هناك قطاع منتج للتصدير متطور وقطاع تقليدي لعدم قدرة قطاع التصدير على جر بقية الأنشطة الإقتصادية وكل ما سبق انعكس مباشرة على هيكل الصادرات في الدول النامية.

2.1. دوال الإنتاج في الدول النامية:

نظرا للإعتماد الأولي في الدول النامية على العوامل الطبيعية في الإنتاج خاصة في الإنتاج الزراعي، جعل من دوال الإنتاج الزراعي غير ثابتة والتي تظهر في عدم المرونة النسبية لدالة العرض للإنتاج الزراعي، بالإضافة إلى تميز الإنتاج الزراعي في الدول النامية بالإنخفاض وإرتفاع تكاليفه وارتفاع أسعار المنتجات مما يجعلها غير قادرة على المنافسة الدولية مما يشكل عائقا على نمو الصادرات حيث إنخفاض الإنتاج ومنه قلة العرض الناتج عن عدم كفاية الأساليب الفنية وكذا عدم توفر رأس المال لتطوير الجهاز الإنتاجي...الخ، وهذا ما جعل من التصدير قطاع غير قادر على النمو والتطور.

3.1. النمو السكاني:

إن النمو في الصادرات يتأثر بشكل سلبي بالنمو السكاني الكبير وهو أمر يتميز به معظم الدول النامية، حيث أن ظاهرة الإنفجار السكاني تؤدي إلى الإمتصاص المتزايد للموارد الإقتصادية وتوجيهها إلى إشباع الحاجات المتزايدة للسكان، مما يحول دون تحقيق الفائض الموجه للتصدير وبالتالي التأثير في نمو الصادرات.

4.1. إتجاهالإستثمار:

إن توجيه الإستثمار يعتبر من المحددات الأساسية لحجم وهيكل الصادرات غير النفطية خاصة في الدول النامية، لهذا استوجب وضع بدائل لتنمية الصادرات غير النفطية عند توزيع الإستثمارات على مختلف الأنشطة الإقتصادية، بالنضر إلى ما تعانيه هذه الدول من عجز مستمر في موازين مدفوعاتها، بالإضافة إلى إعطاء تقلبات أسعار صادرات المواد الأولية حجمها من الإهتمام في المدى القصير، وهذا كله باعتبار أن التصدير هو المصدر الوحيد لتمويل المشروعات الإستثمارية بالعملة الصعبة.

5.1. السياسة التجارية:

إن الدفع بصادرات الدول النامية يستدعي تطوير الإنتاج وتحسين جودته لمواجهة المنافسة الدولية، وهذا لا يتحقق إلا في ضل سياسة تنموية متكاملة ومتناسقة ومبنية وفق إستراتيجية مستغلة لكل الموارد المتاحة بأفضل الطرق، وفي هذا الإطار يمكن للسياسة التجارية في تحسين معدلات التبادل بتطبيق أساليب تجارية تعود بالمنفعة على الإقتصاد الوطني، لكن بالتجاوب مع السياسات التجارية للدول المتقدمة لكي لا تضع هذه الأخيرة أمام صادرات الدول النامية.

2. المحددات الخارجية:

يتلخص فيما يلي:

- هناك تباطؤ في زيادة هذا الطلب مما أثر سلبا على صادرات المواد الأولية، وهذا يفسر بما يشهده العالم من بروز البدائل الصناعية المرتبطة بالسياسة الإنتاجية في الدول المتقدمة وزيادة العراقيل التي تضعها هذه الأخيرة أمام ما تستورده من الدول النامية، وبالخصوص مع ظهور التكتلات الإقتصادية بين الدول المتقدمة.
- أثر اتجاه شروط التبادل الدولي على الدول النامية حيث أن معدل التبادل بالنسبة للمواد المصدرة من طرف الدول النامية قد عرف تراجع ملحوظ نتيجة عوامل مرتبطة بالعرض والطلب بفعل ما يلعبه التقدم التكنولوجي خاصة.

المطلب الثاني: مؤشرات الصادرات غير النفطية

يتناول هذا العنصر أهم المؤشرات المتعلقة بالصادرات،باعتبار إن القدرة التصديرية هي من أهم العوامل المحددة لقدرة الدولة على الاستيراد من جهة، و باعتبارها تعكس بشكل قوي طبيعة البنية الاقتصادية لدولة من جهة أخرى، و من بين هده المؤشرات مايلي[1]:

1. نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي للدولة:

وذلك باعتبار انه كلما خصصت الدولة جزءا كبيرا من إنتاجها للتصدير، كان ذلك دليلا على اعتماد كبير للدولة على الخارج، و على انذماجها في التقسيم الدولي للعمل الذي يسيطر عليه الرأسمالية العالمية، غير أنه يجب الاحتياط ضد التفسيرات الميكانيكية لارتفاع نسبة الصادرات إلى الناتج، فقد ترتفع هذه النسبة

[1] بن لحرش صراح، **تشجيع الصادرات خارج المحروقات دراسة حالة**، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،2012-2013، ص24

أيضا في تلك الظروف التي تريد فيها الدولة الحصول على النقد الأجنبي، الضروري لاستيراد السلع الاستثمارية و التقنية اللازمة لإقامة قاعدة إنتاجية تمهد لاستقلالها على المدى البعيد، فالعبرة هنا هي بنمط استخدام حصيلة الصادرات، و ثمة احتياط آخر فيما يتعلق بنوعية الصادرات و بخاصة ما إذا كانت الصادرات سلعا أولية أم سلعا صناعية.

2. نسبة تغطية الصادرات للواردات:

وهو مؤشر يعبر عن مدى إمكانية تغطية الواردات السلعية عن طريق إجمالي الصادرات السلعية والمتمثلة في " الصادرات خارج المحروقات زائد إعادة التصدير"، على إعتبار أن العبرة ليست بإرتفاع نسبة الصادرات وحدها أو بارتفاع نسبة الواردات وحدها وإنما يجب أن يضاف إلى هذا وذلك عامل آخر يتمثل في مدى التناسب بين الصادرات والواردات أو مدى قدرة الصادرات على الوفاء بقيمة حاجات الدولة من الواردات حتى لا تضطر للإستدانة والوقوع في تبعية الديون الأجنبية، وربما يكون من المناسب في بعض الظروف إيجاد نسبة حصيلة الصادرات إلى الواردات الجارية، أي إلى جملة الواردات بعد إستبعاد الواردات من السلع الرأسمالية وتتوقف قيمة هذا المؤشر على مدى وفرة المنتجات القابلة للتصدير وكذلك على سياسة الدولة في إستخدام عائدات التصدير.

3. درجة التركيز السلعي للصادرات:

ويقصد به مدى غلبة الوزن النسبي لسلعة أو لمجموعة من السلع التصديرية للدولة على جملة صادراتها، فعندما ترتفع نسبة سلعة أو عدد قليل من السلع التصديرية إلى جملة صادرات الدولة، إرتفاعا يتخطى النسبة التي يمكن إعتبارها نسبة مأمونة، تزداد إحتمالات الحرج في وضع الدولة، وتزداد إحتمالات ضعف مقدرتها على المساومة ومن ثم تزداد إحتمالات تبعيتها للخارج، ومن المهم عند النظر في درجة التركيز السلعي للصادرات التمييز بين السلع الأولية والسلع الصناعية.

ولا ريب أن ظاهرة التركيز على سلعة واحدة أو عدد ضئيل من السلع الأولية في الصادرات يعكس تخلف الهياكل الإنتاجية في الدول ومحدودية قدرة تلك الدول على إستغلال مواردها وثرواتها المتاحة، وفي الوقت الذي تشير فيه تلك الظاهرة إلى تفاقم تلك التبعية واستمرارها، مما يجعلها تنطوي على مخاطر أشد وطأة مما لو كانت الصادرات أكثر تنوعان فالخطر يكون كبيرا في حالة السلع الأولية، بينما قد لا يدعو إرتفاع السلع الصناعية في الصادرات للخطر، ويعتمد في تحليل هذا المؤشر على بعض المؤشرات الأخرى ومن بينها مؤشر تنوع الصادرات والذي يقيس مدى إنحراف هيكل صادرات الدولة عن هيكل الصادرات العالمية،

وتتراوح قيمته بين الصفر والواحد الصحيح ، ويقال أنه يساعد على التمييز بين البلدان ذات الهيكل الأكثر تنوعا للصادرات.

4. النسبة التي تخصص للتصدير من الإنتاج المحلي للسلع أو المنتوجات السلعية الرئيسية:

أو بعبارة أخرى نسبة ما يخصص من الإنتاج المحلي للاستخدام المحلي، سواء لأغراض الاستهلاك النهائي أو لأغراض التصنيع،و يعتبر هدا المؤشر من المؤشرات ذات الأهمية الكبرى في التعبير عن مدى تكامل الاقتصاد المحلي من زاوية التقارب بين نمط الإنتاج و نمط الاستهلاك، فالأصل هو ألا تنعزل الصادرات عن الطلب الداخلي و إنما تكون امتدادا طبيعيا له.

5. مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات:

الغرض من هذا المؤشر التعرف على مدى اعتماد البلد موضوع الدراسة على بلد أو عدد قليل من البلدان، أو كتلة من التكتلات العالمية في تصريف صادراته، وقد تمت صياغة هذا المؤشر عبر تركيبه من ثلاث مؤشرات فرعية هي:

- النصيب النسبي في جملة الصادرات للكتلة صاحبة النسبة الأكبر في شراء المنتجات التصديرية للدول المعنية.
- النصيب النسبي في جملة الصادرات للدولة صاحبة النسبة الأكبر في شراء المنتجات للصادرات للدول المعنية.
- النصيب النسبي في جملة الصادرات لأهم خمس دول في استيعاب صادرات الدولة المعنية.

المطلب الثالث: مشاكل التصدير غير النفطي

يعد نشاط التصدير من أهم الأنشطة التي تنتهجها الدول النفطية من بينها الجزائر، للتخفيف من الإعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل، بالإضافة إلى تطوير وتنمية القطاعات غير النفطية (الصناعة، الزراعة، الصيد البحري، الخدمات)، ومع تزايد حدة المنافسة أصبح نشاط التصدير يواجه بعض التحديات والمشاكل أدت إلى إضعاف القدرة التنافسية للمنتجات جعلتها في صورة غير متكافئة مع مثيلاتها في الأسواق الخارجية.

ومن خلال الدراسات النظرية والميدانية يتضح أن هناك ثلاثة أنواع من المشاكل تختلف حسب مصدرها سواء كانت ناتجة عن الإجراءات والقوانين أو المحيط الداخلي للمؤسسة أو بسبب الإجراءات داخل الأسواق الخارجية.

ويمكن توضيحها في ما يلي[1]:

1. **المشاكل الرسمية:**

- قصور المساعدات الرسمية المحلية في التغلب على مشاكل التصدير.
- ضعف الحواجز الضريبية لدعم الشركات المصدرة للمنتجات.
- عدم مساندة القوانين المحلية في توجيه التصدير.
- إرتفاع أسعار العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية في أسواق التصدير.
- غياب مؤسسات تمويل الصادرات .
- عدم إكتمال وضع مواصفات موحدة للبضائع المصدرة.
- قصور في عدد الشركات المحلية لترقية الصادرات.

2. **المشاكل الداخلية:**

- تركيز الجهود الإدارية على الأسواق المحلية على حساب الأسواق الخارجية.
- محدودية الموارد المالية التي تساعد على التوسع في الأسواق الخارجية.
- عدم كفاية المنتج المحلي للتوسع في التصدير الخارجي.
- نقص المعلومات عن الأسواق الخارجية.
- نقص الخبرة في مجال التسويق الدولي.

3. **المشاكل الخارجية:**

- المنافسة بين المؤسسات داخل الأسواق الخارجية.
- محدودية منافد التوزيع في الأسواق الدولية.
- عدم وضوح اللوائح والإجراءات المتعلقة بالتصدير في الأسواق الخارجية.
- زيادة التعريفة الجمركية على السلع الخارجية في الأسواق الخارجية.

[1] قاسمي الأخضر،**اثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر-باتنة- 2013-2014، ص88-89

- إرتفاع درجة المخاطرة من ممارسة البيع في الأسواق الخارجية.
- إختلاف اللغة وعوامل البيئة التسويقية الخارجية عن البيئة المحلية.
- سياسة الإغراق التي تمارسها الشركات الأجنبية.
- إختلاف طريقة إستخدام البضائع المحلية عنها في الأسواق الخارجية.

خلاصة الفصل

من خلال ما تطرقنا إليه في المباحث الثلاث استخلصنا ما مدى أهمية الصادرات غير النفطية بالنسبة لإقتصاديات الدول، وعلى هذا الأساس تم التطرق في هذا الفصل إلى أساسيات حول الصادرات غير النفطية حيث توصلنا أنه من المستحيل على أي دولة أن تتخلى عن القطاع التصديري في مختلف معاملاتها ، كما أشرنا إلى أهم المشاكل التي يعاني منها قطاع الصادرات غير النفطية حيث تعاني الصادرات غير النفطية من عدة عقبات جعلت مساهماتها في الناتج المحلي ضئيلة جدا وذلك نتيجة عدة عوامل من بينها ضيق السوق المحلي والطرق الفنية، بالإضافة إلى عقبات تواجهها في جانب الطلب الخارجي تظهر في القيود التعريفية المتشددة التي تفرضها الدول المستوردة.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية واستشرافية للصادرات غير النفطية على الميزان التجاري

تمهيد

- **المبحث الأول: هيكل الصادرات الجزائرية(2000-2017)**
- **المبحث الثاني: دراسة الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2017)**
- **المبحث الثالث: تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر ودورها في تقليل العجز في الميزان التجاري**

خلاصة

تمهيد

في ظل عالم تسوده العولمة والمنافسة الشديدة والتطور التكنولوجي زاد الإهتمام بالصادرات خارج قطاع المحروقات خاصة في ضل الأزمة الإقتصادية الحالية التي تعاني منها الجزائر ، حيث سخرت كل الوسائل والتدابير للنهوض بنمو إقتصادي بوضعها مجموعة من الإستراتيجيات في إطار سياسات عمومية محددة تعمل على تشجيع وتحفيز التصدير من غير المحروقات عبر قناة الإصلاحات التي تمس جميع المنظومات الإقتصادية، فالصادرات خارج المحروقات وترقيتها أصبحت حتمية إقتصادية تقع تحت مسؤولية الدولة خاصة مع دخول الجزائر معترك إقتصاد السوق الذي يفرض عليها تجارتها بعد تقييدها لفترة من الزمن، وعليه سنتناول في هذا الفصل ما يلي:

هيكل الصادرات غير النفطية الجزائرية خلال الفترة (2000-2017)

دراسة الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة(2000-2017)

استراتيجيات تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر ودورها في تقليل العجز في الميزان التجاري

المبحث الأول: هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة من (200-2017)

سنتعرض في بداية الأمر إلى تطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة الممتدة ما بين (2000-2017)، ثم بعدها نعرج على التوزيع السلعي للصادرات غير النفطية والصادرات النفطية الصادرات ، لنصل بعدها إلى التركيز الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال نفس الفترة.

المطلب الأول: تركيبة هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة من (2000-2017)

سنعمل على تحليل هيكل الصادرات الجزائرية على مدار الفترة الحاصلة ما بين (2000-2017) من خلال الإعتماد على معطيات الجدول التالي:

الجدول رقم(03-03):تركيبة هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة الحاصلة ما بين (2000-2017)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الصادرات خارج المحروقات		الصادرات من المحروقات		إجمالي الصادرات	
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
2000	612	2.77	21419	97.22	22031	100
2001	648	3.38	18484	96.61	19132	100
2002	734	3.89	18091	96.10	18825	100
2003	673	2.73	23939	97.26	24612	100
2004	788	2.48	30925	97.51	31713	100
2005	907	1.97	45094	98.02	46001	100
2006	1152	2.12	53456	97.87	54614	100
2007	1332	2.21	58831	97.78	60163	100
2008	1937	2.44	77361	97.55	79298	100
2009	1066	2.34	44411	97.66	45477	100
2010	1619	2.80	56143	97.20	57762	100
2011	2140	2.90	71662	97.10	73802	100
2012	2048	2.82	70571	97.18	72620	100
2013	2161	3.28	63662	96.72	65823	100

2014	2810	4.59	58362	95.41	61172	100
2015	2057	5.85	33081	94.15	35138	100
2016	1781	6.00	27917	94.00	29698	100
2017	1930	5.49	33203	94.51	35132	100

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على: تقارير بنك الجزائر

من خلال تحليل الجدول رقم(03-03) يتبين لنا أن هيكل الصادرات الجزائرية يعتمد بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات بمتوسط 97% من إجمالي الصادرات للفترة من (2000-2017) وهي نسبة تؤكد على التركيز الشديد في هيكل الصادرات السلعية وهيمنة النفط عليها، حيث تتراوح نسبتها ما بين 94% و 98% ، ولقد سجلت سنة 2005 أعلى حصيلة لها وذلك بقيمة تقدر ب 45094 مليون دولار ونسبة 98.02%، بينما أدنى نسبة سجلت سنة 2016 إذ بلغت 94% بقيمة قدرت ب27917 مليون دولار، كما نلاحظ تذبذب حصيلة الصادرات النفطية خلال خمس سنوات الأخيرة وعدم استقرارها نتيجة لانخفاض أسعار النفط والكميات المصدرة منه في الأسواق العالمية، والذي انعكس بشكل واضح على تطور حجم وقيمة الصادرات الإجمالية.

وفي المقابل نجد أن الصادرات خارج المحروقات قدرت نسبتها من إجمالي الصادرات بحوالي 3% في المتوسط خلال نفس الفترة، وهي نسبة جد متواضعة تعكس الخلل في هيكل الصادرات السلعية ، حيث سجلت سنة 2005 قيمة قدرت ب907 مليون دولار أي بنسبة 1.97%من إجمالي الصادرات، ثم تطورت هذه القيمة لتصل إلى حوالي 2000 مليون دولار سنة 2011 بنسبة2.90 %لتتطور هذه النسبة وتصل إلى 6% سنة 2016، إلا أن هذه الزيادة راجعة لانخفاض أسعار البترول التي أثرت على إجمالي الصادرات، ومنه نستنتج أن الجزائر مازالت تعاني من ضالة نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات لإجمالي الصادرات الكلية.

وهذا ما سنوضحه في الشكل الموالي:

الشكل رقم(03-04): تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2017)

الوحدة:مليون دولار

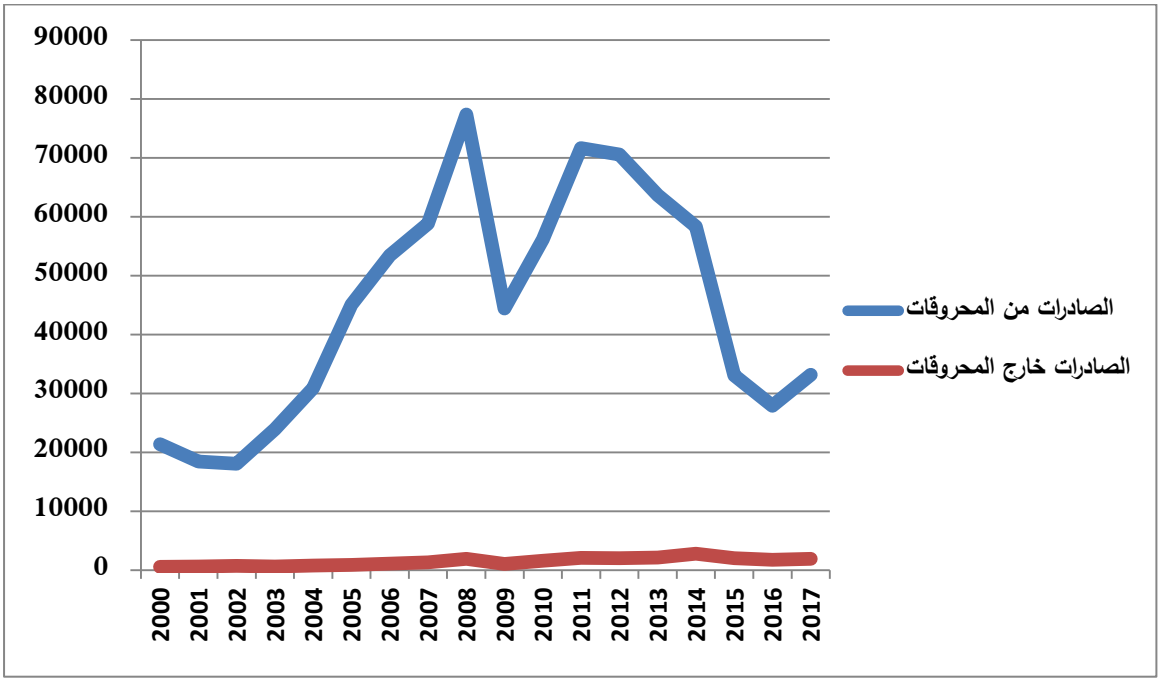

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(03-03)

وخلاصة القول أن صادرات الجزائر تتميز بسيطرة كلية للمحروقات وهي تمثل العامل الأساسي الذي يتحكم في التوازنات الكبرى، فكل الإستراتيجيات التنموية التي اعتمدت قائمة بشقها المالي على الموارد المتأتية من تصدير المحروقات، زيادة على هذا فإن مبيعات المحروقات تسعر بالدولار الأمريكي وهو ما يعكس درجة ارتباطالاقتصاد الجزائري بهذه العملة وما يطرأ عليها من تقلبات، حيث تعكس هيمنة صادرات المحروقات بصفة بارزة على الصادرات الجزائرية بنسبة تزيد عن 97% طيلة فترة الدراسة، كما تبرز الأهمية التي يتمتع بها قطاع المحروقات في مختلف التوازنات الخارجية، أما النمو الاقتصادي يبقى يرتكز أساسا على هذه المحروقات، لكن الملاحظ هو غياب آثار ملموسة لهذا القطاع على باقي قطاعات الاقتصاد الوطني بالرغم من استحواذه.

على نسبة كبيرة من القروض الموجهة للاقتصاد وجاذبيته عدد من الأجانب فيما يخص الاستثمار، أما عن الصادرات خارج المحروقات لازالت تمثل نسبيا ضعيفة جدا في حجم الصادرات الكلي.

الآن سنرى مدى مساهمة الصادرات غير النفطية في إجمالي الصادرات من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (03-05): نسبة الصادرات غير النفطية والصادرات النفطية الجزائرية خلال الفترة (2000-2017)

الوحدة:%

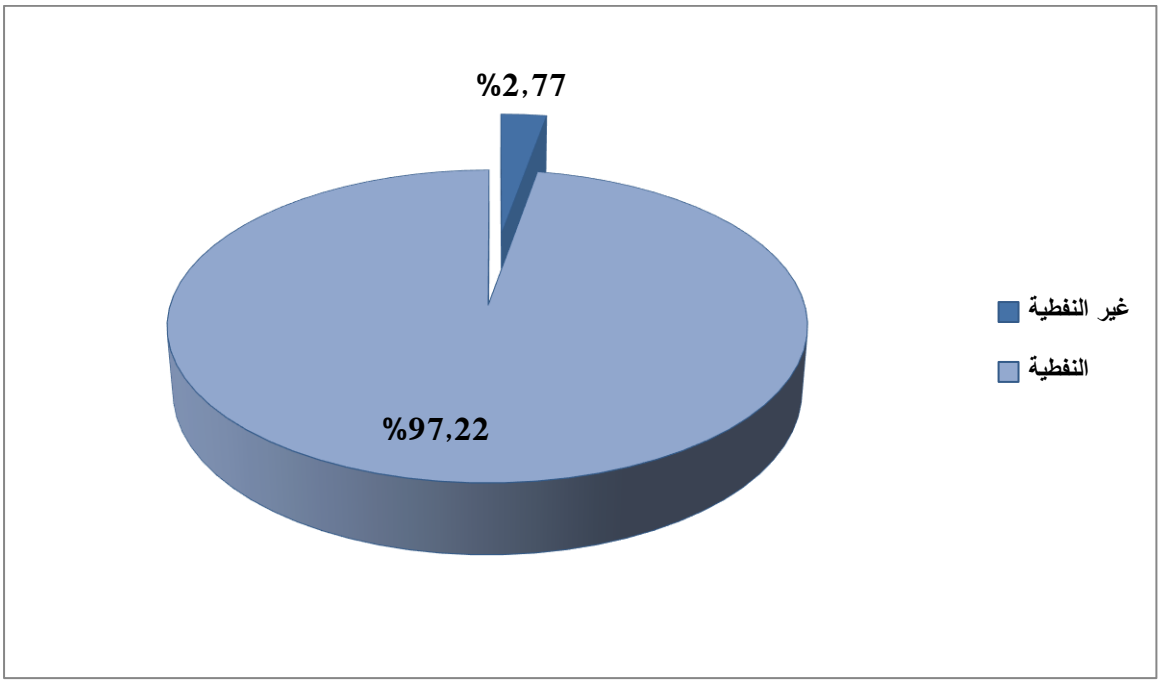

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(03-03).

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الصادرات غير النفطية تحتل نسبة ضئيلة من إجمالي الصادرات حيث قدرت قيمتها ب 2.77%، أما بالنسبة للصادرات النفطية فقد بلغت قيمتها 97.22%خلال فترة الدراسة الممتدة من سنة (2000-2017).

المطلب الثاني: التوزيع السلعي للصادرات غير النفطية في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين (2005-2017):

سنقوم في مطلبنا هذا إلى التطرق إلى أبرز السلع غير النفطية التي تقوم الجزائر بتصديرها لمختلف دول العالم وذلك من خلال معرفة الترتيب السلعي لهذه الصادرات من خلال الإعتماد على مختلف الإحصائيات الموجودة.

الصادرات غير النفطية:

نقوم بتحليل كل سلعة من الصادرات على حدى، ومن ناحية الأهمية فيمكن ترتيب المواد المشكلة للصادرات الجزائرية غير النفطية كالتالي:

1. المواد نصف المصنعة:

تأتي المواد نصف المصنعة في المرتبة الأولى في قطاع الصادرات خارج المحروقات من خلال الملاحظة في الجدول رقم (03-04) ، وقد شهدت انتعاشا مستمرا في قيمتها حيث انتقلت من 656 مليون دولار أمريكي عام 2005 إلى قيمة تقدر ب 1390 مليون دولار أمريكي عام 2008، ثم تراجعت قيمتها إلى أن تصل إلى 692مليون دولار أمريكي عام 2009 ثم سجلت إنتعاشا مرة أخرى ابتداءا من عام 2010 حيث انتقلت من 1089 مليون دولار أمريكي إلى 2350 مليون دولار أمريكي عام 2014، ثم تراجعت عام 2017 لتصل قيمتها إلى 1410 مليون دولار أمريكي.

2.المواد الأولية:

وتحتل المرتبة الثانية في قطاع التصدير غير النفطي كما هو ملاحظ في الجدول رقم(03-04) حيث نلاحظ قيم الصادرات من المواد الأولية هي منخفضة عامة، فالملاحظ أن قيمة الصادرات للمواد الأولية كانت تقدر ب134 مليون دولار أمريكي وهي أدنى قيمة لها، ثم شهدت انتعاشا في قيمتها حيث قدرت ب 195 مليون دولار أمريكي عام 2006 ثم تراجعت إلى قيمة 153 مليون دولار أمريكي عام 2007 ثم كان انتعاش في قيمتها فوصلت عام 2008 إلى قيمة تقدر ب 340 مليون دولار أمريكي وهي أعلى قيمة سجلت في هذه الفترة ، ثم تراجعت تراجعا مستمرا ابتداءا من سنة 2009، حيث قدرت هذه القيمة ب (108،167،162،165،170، 84،105،110) لعام (2009-2016)، لتصل عام 2017 إلى أدنى قيمة لها وهي 73 مليون دولار أمريكي.

3. المواد الغذائية:

تحتل المنتجات الغذائية المرتبة الثالثة في قطاع الصادرات غير النفطية تختلف نسب وقيمة الصادرات للمواد الغذائية من سنة إلى أخرى حيث شهدت تحسنا طفيفا من عام (2005-2008) حيث كانت تقدر قيمتها ب67 مليون دولار أمريكي، و121 مليون دولار أمريكي على التوالي أي نسبة 0.15% لعام 2008 من إجمالي الصادرات، ثم شهدنا انخفاض عام 2009 في قيمة صادرات المواد الغذائية تقدر ب 113 مليون دولار أمريكي، ثم تبدأ القيمة بالتزايد لتصل عام 2013 إلى أعلى قيمة وهي 402 مليون دولار أمريكي ، ثم نلاحظ انخفاضا نسبيا في السنوات المقبلة لتصل عام 2017 إلى قيمة 349 مليون دولار أمريكي.

4. التجهيزات الصناعية:

وتحتل المرتبة الرابعة في قطاع الصادرات غير النفطية حيث سجلت قيم مختلفة من عام لآخر، حيث سجلت أدنى قيمة لها عام 2015 حيث قدرت ب 17 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 0.05%من إجمالي الصادرات لهذا العام، وسجلت أعلى قيمة لها تقدر ب78 مليون دولار أمريكي لعام 2017 أي بنسبة 0.22 %من إجمالي الصادرات لهذا العام.

5. السلع الاستهلاكية:

تأتي المواد الإستهلاكية في المرتبة الخامسة في قطاع الصادرات غير النفطية حيث شهدت ارتفاعا إلى 49 مليون دولار أمريكي سنة 2009 مقارنة بقيمة تقدر ب34 مليون دولار أمريكي سنة 2008، ثم تراجعت قيمتها ابتداء من عام 2010، حيث أخذت أدنى قيمة لها سنة 2014 تقدر ب10 مليون دولار أمريكي.

6. التجهيزات الفلاحية:

تحتل المرتبة الأخيرة في قطاع الصادرات غير النفطية أي لم تعتمد الجزائر على تصدير التجهيزات الفلاحية فكانت شبه معدومة .

وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(03-04): التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية غير النفطية خلال الفترة الحاصلة بين (2005-2017)

الوحدة: مليون دولار

البيان / السنوات		المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد النصف مصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية
2005	القيمة	67	134	656	-	36	14
	%	7.38	14.77	72.32	-	3.99	1.54
2006	القيمة	73	195	828	-	44	43
	%	4.09	16.48	46.43	-	2.46	2.41
2007	القيمة	92	153	988	-	44	34
	%	7.01	11.67	75.36	-	3.35	2.59
2008	القيمة	121	340	1390	-	69	34
	%	6.19	17.40	71.13	-	3.53	1.74
2009	القيمة	113	170	692	-	25	49
	%	10.77	0.37	65.96	-	2.38	4.67
2010	القيمة	305	165	1089	-	27	33
	%	18.83	10.19	67.79	-	1.66	2.03
2011	القيمة	357	162	1495	-	36	16
	%	17.28	7.79	72.39	-	1.74	0.77
2012	القيمة	314	167	1519	-	30	18
	%	15.33	8.15	74.16	-	1.46	0.87
2013	القيمة	402	108	1608	-	25	18
	%	18.60	4.99	74.40	-	1.45	0.83

2014	**القيمة**	323	110	2350	2	15	10
	%	11.49	3.91	83.62	0.07	0.53	0.35
2015	**القيمة**	239	105	1685	-	17	11
	%	11.64	5.10	81.91	-	0.82	0.53
2016	**القيمة**	327	84	1299	-	53	18
	%	18.36	4.71	72.93	-	2.97	1.01
2017	**القيمة**	349	73	1410	-	78	20
	%	18.08	3.78	73.05	-	4.04	1.03

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: – موقع بنك الجزائر

- (2005–2009)النشرة الإحصائية الثلاثية رقم11، سبتمبر2010، 2019،14.53/05/22
- (2009_2011) النشرة الإحصائية الثلاثية رقم30 ،جوان 2015، 2019 /05/22، 15.03
- (2011–2015) النشرة الإحصائية الثلاثية رقم33،مارس 2016 ،2019/05/22، 15.07
- (2015–2017) النشرة الإحصائية الثلاثية رقم44،سبتمبر 2018، 2019/05/22، 15.

ومن خلال الجدول رقم(03–04) يمكن وضع الشكل التالي لتوضيح ما سبق ذكره.

شكل رقم(03-06):التوزيع السلعي للصادرات غير النفطية

الوحدة: %

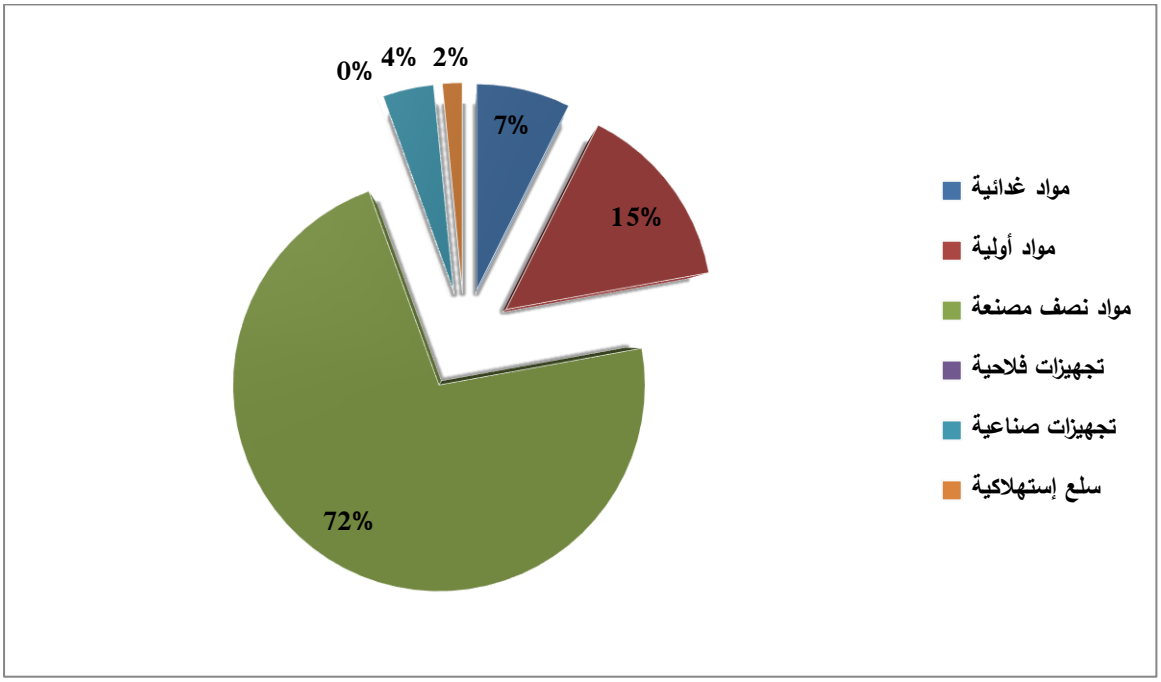

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم(03-04)

المطلب الثالث: إتجاهات الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2017):

خلال هذا المطلب سنقوم بالتطرق إلى أهم الدول التي تحتل المراتب الأولى في توجه صادرات الجزائر نحوها وذلك خلال 17 سنة الأخيرة وهذا ما يبينه الجدول التالي التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب الأقاليم الجغرافية و تطورها .

الجدول رقم(03-05): التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2017)

الوحدة:مليون دولار

	الإتحاد الأوروبي	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	الدول الأورو بية الأخرى	أمريكا الجنوبية	آسيا	الدول العربية	دول المغرب العربي	الدول الإفريقية الأخرى
2000	13792	5825	181	1672	210	55	254	42
2001	12344	4549	87	1037	476	315	275	26
2002	12100	4602	130	951	456	248	250	50
2003	14503	7631	123	1220	507	355	260	13
2004	17396	11054	91	1902	686	521	407	26
2005	25593	14963	15	3124	1218	621	418	49
2006	28750	20546	7	2398	1792	591	515	14
2007	26833	25387	7	2596	4004	479	760	42
2008	41246	28614	10	2875	3765	797	1626	365
2009	23186	15326	7	1841	3320	564	875	93
2010	28009	20278	10	2620	4081	694	1281	79
2011	37307	24059	102	4270	5168	810	1586	146
2012	39797	20029	36	4228	4683	958	2073	62
2013	41277	12210	52	3211	4697	797	2639	91
2014	40378	10344	98	3183	5060	648	3065	110
2015	19930	4134	30	1131	1733	439	1319	84
2016	17221	6945	80	1943	2197	416	1173	51
2017	20291	6496	63	2473	3321	749	1268	102
المجموع	459953	242992	1129	42475	47374	10057	20044	1445

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات **المركز الوطني للإعلام والإحصاء** التابع لمديرية الجمارك الجزائرية.

من خلال الجدول(03-05) يتبين لنا أن مجموعة دول **الإتحاد الأوروبي** تحتل الصدارة في معاملاتها مع الجزائر فيما يخص الصادرات خلال الفترة (2000-2017) حيث انتقلت من 13792 دولار سنة 2000 إلى ما قيمته 20291 مليون دولار ، حيث سجلت أعلى قيمة للصادرات الموجهة

لدول الإتحاد الأوروبي سنة 2013 بقيمة 41277 مليون دولار من إجمالي الصادرات خلال هذه السنة مقارنة بسنة 2012، والناجم عن زيادة الطلب على الطاقة من طرف الإتحاد الأوروبي وارتفاع أسعارها في السوق العالمي، أما أدنى نسبة فسجلت في سنة 2002 بقيمة 12100 مليون دولار بفعل انخفاض الطلب على الطاقة في هذه السنة وانخفاض أسعارها إتباعا لذلك، أما **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية** فاحتلت المرتبة الثانية من حيث امتصاصها للصادرات الجزائرية والتي هي بصورة أساسية منتجات بترولية حيث عرفت ارتفاعا ملحوظا خلال هذه الفترة، فانتقلت من 5825 مليون دولار سنة 2000 إلى ما قيمته 6496 مليون دولار مع نهاية 2017، حيث سجلت أعلى قيمة لها سنة 2008 بقيمة قدرها 28614 مليون دولار.

الدول الآسيوية فتصدرت المرتبة الثالثة من حيث نفاد الصادرات الجزائرية إليها حيث تضاعفت بأكثر من 22 مرة خلال هذه الفترة فمن 210 مليون دولار كمستوردات من الجزائر سنة 2000 لتصل إلى ما قيمته 3321 مليون دولار سنة 2017 مسجلة أعلى قيمة لها سنة 5168 مليون دولار سنة 2011، وتأتي **دول أمريكا الجنوبية** في المرتبة الرابعة من حيث الأهمية حيث بلغت الصادرات إليها سنة 2017 ما قيمته 2473 مليون دولار، لتأتي بعدها **دول المغرب العربي** لتبلغ إليها الصادرات الجزائرية في سنة 2017 ما قيمته 1268 مليون دولار وهي نسبة ضعيفة إذا ما قارناها مع بقية الأقاليم الأخرى وتنحصر بصورة أساسية مع تونس والمغرب أن نصيب الدول الأخرى من الصادرات الجزائرية مثل ليبيا وموريتانيا فهي محدودة ولا تكاد تذكر، وعرفت الصادرات الجزائرية إلى **الدول العربية الأخرى** عرفت تطورا ملحوظا حيث انتقلت من 55 مليون سنة 2000 إلى 749 مليون دولار سنة 2017، وهي قيم ضئيلة جدا إذا ما قارناها ببقية الدول الأخرى، وذلك راجع إلى وجود الحواجز الجمركية بين الدول العربية والتي تحد من حرية المبادلات ، وإلى كون السلع المنتجة في الدول العربية متشابهة، وصغيرة الحجم، سواء منها المصنعة أو الغذائية مما يصعب تسويقها، بالإضافة إلى قلة تنافسية منتجات الدول العربية في الأسواق الخارجية مقارنة ببقية المنتجات العالمية الأخرى ولذلك وجب على الدول العربية الأخرى أن تعمل على زيادة حجم التجارة البينية بينها وذلك من خلال استغلال المقومات المشتركة بينها والعمل على إقامة تكتلات فيما بينها لمواجهة هيمنة الدول الأخرى على الأسواق الخارجية عن طريق وضع سياسات مبنية على التعاون التجاري وتحسين مستوى التبادل فيما بينها، أما **الدول إفريقية** فقد احتلت المرتبة الخامسة حيث بلغ مجمل صادراتها خلال فترة الدراسة ما قيمته 1445 مليون دولار، أما

الدول الأوربية فقد احتلت المرتبة الأخيرة كأقل قيمة حيث قدر مجمل صادراتها خلال الفترة من (2000-2017) ب 1129 مليون دولار أمريكي.

المبحث الثاني: دراسة الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة من (2000-2017)

سنتعرض في هذا المبحث في بداية الأمر إلى تطور هيكل الواردات الجزائرية خلال الفترة الممتدة ما بين(2000-2017) ، ثم نعرج إلى تطور الميزان التجاري خلال نفس الفترة بعدها نتطرق إلى أهمية الصادرات غير النفطية في الميزان التجاري.

المطلب الأول: تركيبة هيكل الواردات خلال الفترة من (2005-2017)

سنعمل على تحليل هيكل الصادرات الجزائرية على مدار الفترة ما بين(2000-2017) من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(03-06): هيكل الواردات الجزائرية خلال الفترة من (2005-2017)

الوحدة: مليون دولار

البيان / السنوات	الطاقة	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد النصف مصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الإستهلاكية
2005	212	3587	751	4088	62	8452	3102
2006	244	3800	843	4934	96	8528	3011
2007	324	4954	1325	7105	146	10026	3752
2008	395	7796	1378	9154	174	15434	5036
2009	549	5863	1201	10165	233	15140	6145
2010	945	6027	1404	9944	341	15573	5987
2011	1164	9805	1776	10431	387	15951	7944
2012	4955	9023	1839	10623	330	13604	9997
2013	4385	9580	1841	11310	508	16194	11210
2014	2879	11005	1891	12852	658	18961	10344
2015	1699	7051	1177	8971	526	13195	6573
2016	1613	8223	1563	14437	503	15412	8338
2017	1992	8437	1524	10981	611	13962	8450
المجموع	21356	95151	18513	124995	4575	180432	89889

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات تقرير بنك الجزائر

من خلال الجدول رقم (03-06) أعلاه نقوم بتحليل كل سلعة من الواردات الجزائرية كالتالي:

1.التجهيزات الصناعية:

تهيمن التجهيزات الصناعية على قطاع الواردات حيث حققت خلال فترة الدراسة (2000-2017) ما قيمته 180432 مليون دولار أمريكي، حيث عرفت ارتفاعا مستمرا في قيمها بحيث انتقلت من 8452 مليون دولار والتي تعتبر أقل قيمة مسجلة خلال هذه الفترة إلى ما قيمته 13962 مليون دولار أمريكي سنة 2017 ، كما حققت أعلى قيمة لها سنة 2014 بقيمة قدرت ب 18961 مليون دولار أمريكي.

2. المواد نصف المصنعة:

صنفت المواد المصنعة في المرتبة الثانية في قطاع الواردات الجزائرية ، حيث عرفت تزايدا ملحوظا خلال فترة الدراسة حيث انتقلت من أقل قيمة لها وهي 4088 مليون دولار أمريكي والمحققة سنة 2005 إلى ما قيمته 10981 مليون دولار أمريكي سنة 2017، محققة أعلى قيمة سنة 2016 بقيمة قدرها 14437 مليون دولار أمريكي، والسبب في ارتفاع الاستيراد في المواد النصف مصنعة راجع إلى كون الجزائر من الدول المستخرجة غير المنتجة بسبب افتقارها آلات ومعدات التصنيع المتطورة .

3.المواد الغذائية:

احتلت المواد الغذائية المرتبة الثانية في قطاع الواردات حيث نلاحظ أنها في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة حيث انتقلت قيمتها من 3587 مليون دولار أمريكي سنة 2005، إلى غاية بلوغها 8437 مليون دولار أمريكي سنة 2017 محققة أعلى قيمة من الواردات الغذائية سنة 2014 بقيمة قدرها 11005 مليون دولار أمريكي.

4. السلع الإستهلاكية:

تحتل السلع الإستهلاكية المرتبة الرابعة في قطاع المستوردات حيث انتقلت من ما قيمته 3102 مليون دولار أمريكي سنة 2015 ، وبقيت في حالة تزايد إلى غاية بلوغها ما قيمته 11210 مليون دولار أمريكي سنة 2013 كأعلى قيمة لها، ثم بدأت في التراجع مرة أخرى حتى بلغت ما قيمته 8450 مليون دولار سنة2017.

5. الطاقة:

تحتل الواردات من الطاقات المرتبة الخامسة حيث كانت قيمتها 212 مليون دولار أمريكي سنة 2005 ، وبدأت في التزايد حتى بلغت ما قيمته 1992 مليون دولار سنة 2017 وتعتبر الواردات من الطاقات منخفضة مقارنة بالواردات من السلع الأخرى وذلك راجع لامتلاكها مواد خام طاقوية.

6.المواد الأولية:

تحتل المواد الأولية المرتبة السادسة من حيث المستوردات الجزائرية حيث قدرت سنة 2005 ب 751 مليون دولار أمريكي، وبقيت في حالة تزايد إلى غاية بلوغها ما قيمته 1524 مليون دولار أمريكي سنة 2017، ويرجع الاستيراد القليل للمواد الأولية في الجزائر .

7. التجهيزات الفلاحية:

تحتل التجهيزات الفلاحية المرتبة الأخيرة من حيث الاستيراد حيث كانت قيمتها 62 مليون دولار فقط سنة 2005 ، ثم تزايدت حتى بلغت ما قيمته 611 مليون دولار سنة 2017، ويرجع احتلال التجهيزات الفلاحية المرتبة الأخيرة وذلك بسبب محاولة الجزائر التحسين في قطاعها الفلاحي وزيادة إنتاجها من مختلف المنتجات الزراعية.

من معطيات الجدول(03-06) نتحصل على الشكل الآتي:

الشكل رقم(03-07): التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة من (2000-2017)

الوحدة: مليون دولار

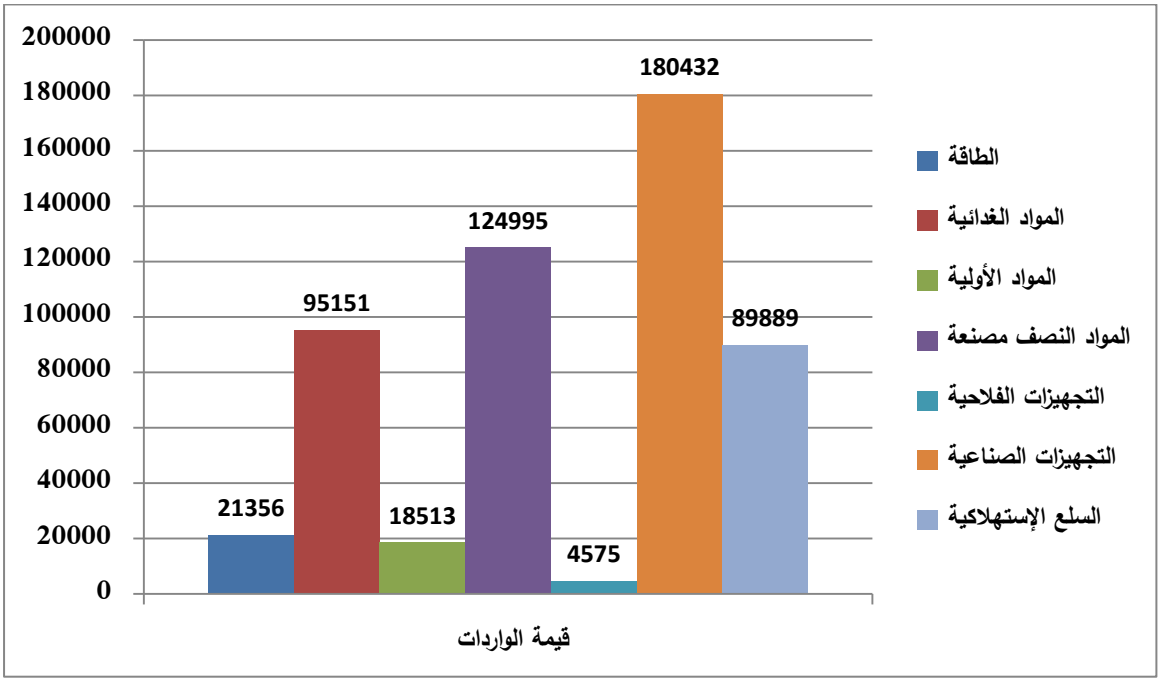

المصدر: من إعداد الطالبتين الاعتماد على معطيات الجدول رقم(03-06)

المطلب الثاني:وضعية الميزان التجاري للفترة (2000-2017):

نوضح من خلال الجدول التالي وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال مرحلة الدراسة الممتدة من الفترة (2000-2017)، حيث معدل التغطية نحصل عليه من خلال المعادلة التالية:

معدل التغطية=(الصادرات/ الواردات) * 100

الجدول رقم (03-07): تطور الميزان التجاري الإجمالي (2000-2017)

الوحدة: مليون دولار

التعيين / السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	معدل التغطية%
2000	22031	9173	12858	240
2001	19132	9940	9192	192
2002	18825	12009	6816	157
2003	24612	13534	11078	182
2004	32083	18308	13775	175
2005	46001	20357	25644	226
2006	54613	21456	33157	255
2007	60163	27631	32532	218
2008	79298	39479	39819	201
2009	45194	39294	5900	115
2010	57053	40473	16580	141
2011	73489	47247	26242	156
2012	71866	50376	21490	143
2013	64974	55028	9946	118
2014	61172	58330	2842	105
2015	28886	39192	-10332	74
2016	30026	47089	-17063	64
2017	34763	45957	-11194	76

المصدر: المديرية العامة للجمارك، بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية ص28 فترة 2014

من خلال الجدول رقم(03-07) :

1. الصادرات:

- **الفترة من (2000-2002):** نلاحظ خلال هذه الفترة انخفاض طفيف في قيمة الصادرات حيث انتقلت من ما قيمته 22031 مليون دولار سنة 2000 إلى ما قيمته 18825 مليون دولار سنة 2002.
- **الفترة من (2002-2008):** خلال هذه الفترة نلاحظ ارتفاع في قيمة الصادرات حيث انتقلت من ما قيمته 18825 مليون دولار سنة 2002 إلى ما قيمته 24612 مليون دولار سنة 2003، واستمرت في الإرتفاع حتى بلغت ذروتها سنة 2008 بقيمة قدرها 79298 مليون دولار وهذا راجع لفترة البحبوحة المالية التي كانت تعيشها الجزائر خلال هذه الفترة.
- **سنة 2009** :نلاحظ أنه سنة 2009 حدث انهيار في قيمة الصادرات حيث انخفضت مباشرة من ما قيمته 79298 مليون دولار سنة 2008 إلى ما قيمته 45194 مليون دولار وذلك راجع لتراجع مداخيلها البترولية وذلك بسبب تراجع أسعار النفط مما أدى إلى إنخفاض كميات المحروقات المصدرة ونظرا لإعتماد الجزائر على صادرات المحروقات ، أدى هذا إلى تعرضها لهذه الصدمة .
- **الفترة من (2009-2011):** في هذه الفترة نلاحظ بداية ارتفاع في قيمة الصادرات مرة أخرى حيث انتقلت مما قيمته 45194 مليون دولار سنة 2009 إلى ما قيمته 73489 مليون دولار سنة 2011.
- **الفترة من (2011-2015):** نلاحظ خلال هذه الفترة بداية انخفاض الصادرات مرة أخرى إلى غاية انهيارها مجددا سنة 2015 مسجلة أقل قيمة لها خلال فترة الدراسة، حيث قدرت ب 28886 مليون دولار، وتعتبر هذه الحالة كما حدث سنت 2009 حيث انخفضت أسعار النفط ما أدى إلى إنخفاض صادرات الجزائر التي تعتمد على صادرات المحروقات ، ما أدى إلى تراجع مداخيلها .
- **الفترة من (2015-2017):** نلاحظ خلال هذه الفترة حدث تحسن ملحوظ في قيمة الصادرات حيث انتقل من 28886 مليون دولار سنة 2015 إلى ما قيمته 34763 مليون دولار سنة 2017.

2. الواردات:

- **الفترة من(2000-2014):** خلال هذه الفترة نلاحظ ارتفاع متواصل في قيمة الواردات الجزائرية حيث انتقلت مما قيمته 9173 مليون دولار سنة 2000 إلى ما قيمته 58330 مليون دولار سنة 2014 كأعلى قيمة حققتها الجزائر خلال فترة الدراسة .
- **سنة (2014-2015):**خلال هذه السنة نلاحظ انخفاض كبير في قيمة الواردات الجزائرية حيث انخفضت انخفاض مباشر من ما قيمته 58330 مليون دولار، إلى ما قيمته 39192 مليون دولار سنة 2015 .
- **الفترة من (2015-2017):** هنا نلاحظ عودة الإرتفاع في قيمة الواردات حيث انتقلت من 39192 مليون دولار إلى 45957 مليون دولار .

وسنفصله في الشكل التالي:

الشكل(03-08): تطور وضعية الصادرات والواردات الفترة (2000-2017)

الوحدة: مليون دولار

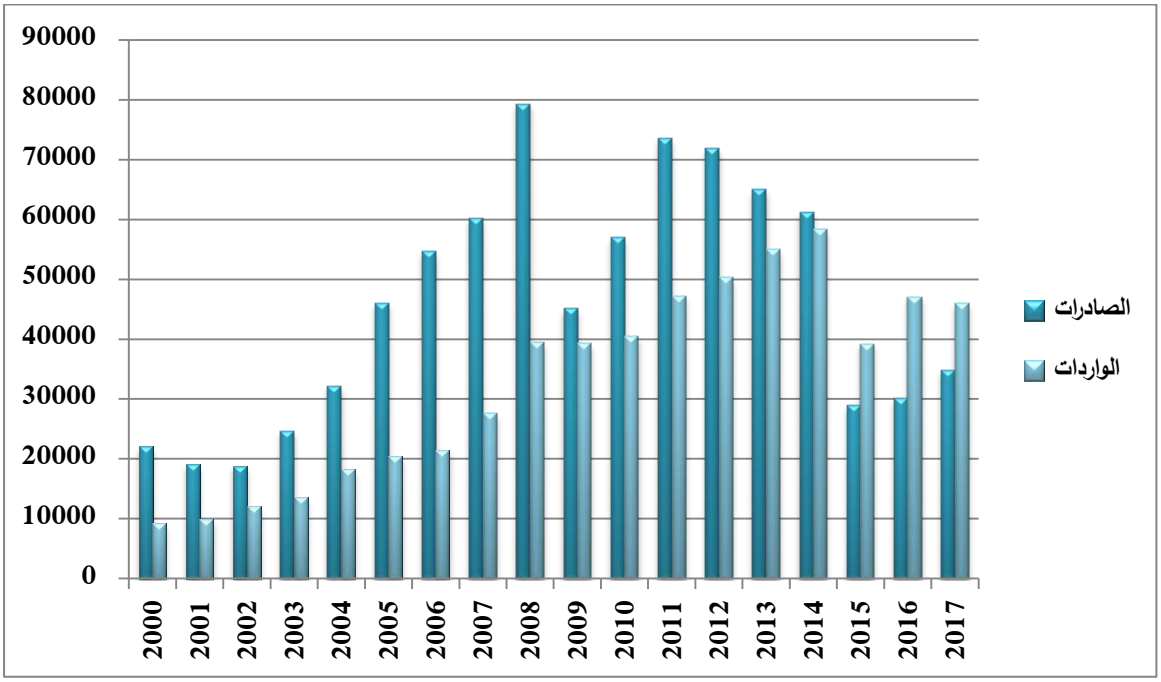

المصدر:من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم(03-07)

من خلال ما سبق نلاحظ أن الصادرات والواردات الجزائرية تعاني من تذبذب مستمر في قيمتها جراء ما يحدث من أزمات مختلفة حيث تتأثر كغيرها من دول العالم .

الآن نعرض وضعية الميزان التجاري خلال فترة الدراسة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(03-09): تطور وضعية الميزان التجاري(2000-2017)

الوحدة: مليون دولار

المصدر: من إعداد الطالبتين الإعتماد على معطيات الجدول رقم (03-07)

من خلال الجدول رقم (03-07) والشكل أعلاه نلاحظ أنه:

- **الفترة من (2000-2002)**: نلاحظ خلال هذه الفترة انخفاض الفائض في الميزان التجاري من ما قيمته 12858 مليون دولار سنة 2000 إلى ما قيمته 6816 مليون دولار سنة 2002 وذلك بسبب انخفاض قيمة الصادرات وزيادة قيمة الواردات.
- **الفترة من (2002-2008)**: خلال هذه الفترة نلاحظ ارتفاع في رصيد الميزان التجاري حيث بلغ أعلى قيمة له سنة 2008 قدرت ب 39819 مليون دولار وهي أعلى قيمة له خلال فترة الدراسة (2000-2017) وهدا بسبب ارتفاع الفرق بين قيمة الصادرات والواردات حيث أصبحت قيمة صادرات الجزائر أكبر من وارداتها وذلك راجع لارتفاع أسعار.
- **سنة 2009**: خلال هذه السنة نلاحظ انخفاض حاد في رصد الميزان التجاري حيث انخفض الفائض فيه إلى ما قيمته 5900 مليون دولار وذلك بسبب أزمة إنخفاض أسعار النفط التي

أثرت على كميات صادرات المحروقات حيث أنخفضت الصادرات مقارنة بالواردات مما انعكس على موازين الدول وتأثر الموازين التجارية به.

- **الفترة من (2009-2011):** خلال هذه الفترة نلاحظ عودة ارتفاع الفائض في الميزان التجاري حيث انتقل من 5900 مليون دولار سنة 2009 إلى ما قيمته 26242 مليون دولار سنة 2011.
- **الفترة من (2011-2014):** خلال هذه الفترة نلاحظ عودة انخفاض الفائض في الميزان التجاري حيث انخفض من ما قيمته26242 مليون دولار سنة 2011 حتى بلوغه 2842 مليون دولار سنة 2014.
- **الفترة من(2014-2017):** خلال هذه الفترة حدوث عجز في الميزان التجاري في الثلاث سنوات الأخيرة كلها، حيث سجل أعلى عجز سنة 2016 بقيمة قدرها 17063- مليون دولار وذلك راجع لارتفاع قيمة الواردات وتفوقها على الصادرات الجزائرية التي تأثرت بصفة كبيرة بانخفاض أسعار النفط وذلك بسبب اعتماد الجزائر عليه في مختلف صادراتها ما أثر على الميزان التجاري بالسلب.

مما سبق ذكره نقوم بوضع الشكل التالي :

الشكل رقم(03-10): تطور معدل التغطية للفترة (2000-2017)

الوحدة: %

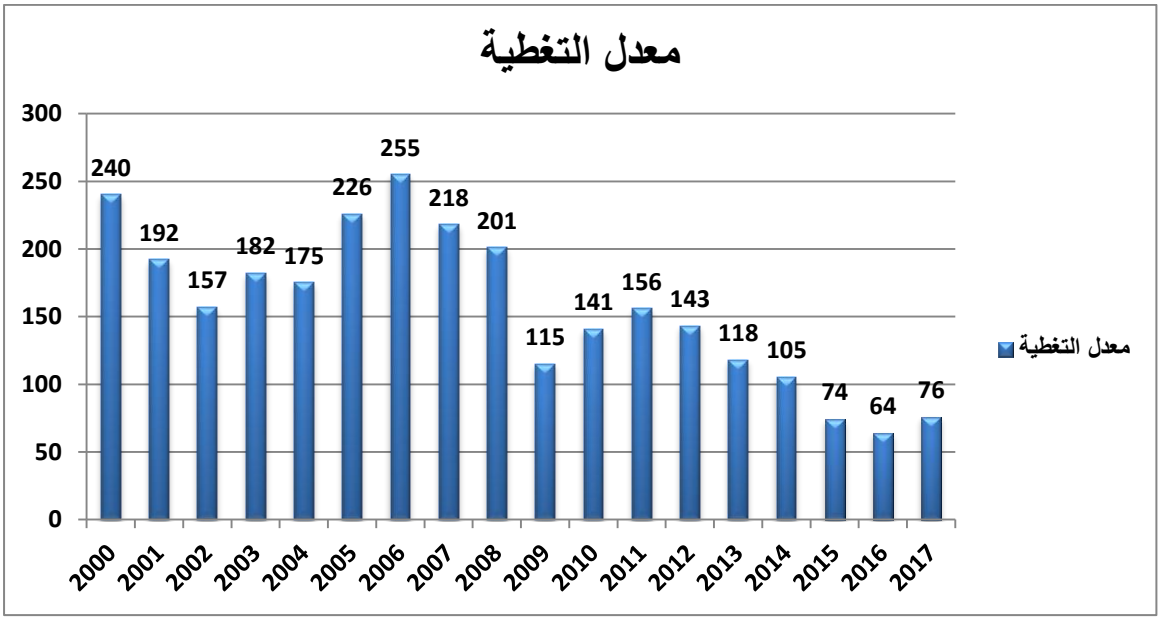

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (03-07)

من خلال الشكل رقم (03-10)أعلاه وبالاعتماد على معطيات الجدول رقم(03-07) نقوم بتحليل معدل تغطية الصادرات للواردات:

- **الفترة من (2000-2002):** خلال هذه الفترة نلاحظ انخفاض في معدل التغطية حيث انتقل مما قيمته 240% سنة 2000 إلى ما قيمته 157% سنة 2002.
- **الفترة من (2002-2006):** نلاحظ عودة ارتفاع نسبة التغطية خلال هذه الفترة حيث انتقل من 157 % إلى ما نسبته 255% سنة 2006 كأعلى معدل تغطية خلال فترة الدراسة حيث غطت الصادرات الواردات بنسبة كبيرة.
- **الفترة من(2006-2009):** خلال هذه الفترة نلاحظ عودة انخفاض نسبة تغطية الصادرات للواردات حيث انتقلت من أعلى نسبة لها 255% إلى 115% سنة 2009.
- **الفترة من (2009-2011):** نلاحظ خلال هذه الفترة عودة ارتفاع معدل التغطية بنسبة قليلة حيث انتقل من 115% سنة 2009 إلى ما نسبته156% سنة 2011.
- **الفترة من (2011_2017):** خلال هذه الفترة نلاحظ عودة انخفاض معدل التغطية حيث كل سنة ينخفض بنسبة معينة إلى أن وصل سنة 2016 إلى ما نسبته 64% والذي يعتبر أقل نسبة تغطية محقق خلال هذه الفترة أما سنة 2017 نلاحظ تحسن طفيف في نسبة تغطية الصادرات للواردات حيث أنتقل من 76% سنة 2017.

من خلال ما تطرقنا نلاحظ أن لأسعار النفط أهمية كبيرة في التأثير على صادرات الجزائر بالإرتفاع أو الإنخفاض وهذا ما سنعرضه في الشكل التالي:

أولا سنعرض في الجدول تطور أسعار النفط خلال الفترة من (2000-2017):

الجدول رقم (03-08): تطور أسعار النفط خلال الفترة من (2000-2017)

الوحدة: مليار دولار للبرميل

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
أسعار البترول	28.8	24.85	25.24	29.03	32.66	54.64	65.85	74.77	99.97	62.25

2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
80.15	112.94	111.04	108.97	100.23	53.06	45	54.1

المصدر:من إعداد الطالبتين بالإعتماد على بنك الجزائر

من خلال معطيات الجدول رقم (03-07) والجدول رقم(03-08) نضع الشكل التالي:

الشكل رقم (03-11): علاقة سعر النفط مع الصادرات

الوحدة: دولار للبرميل

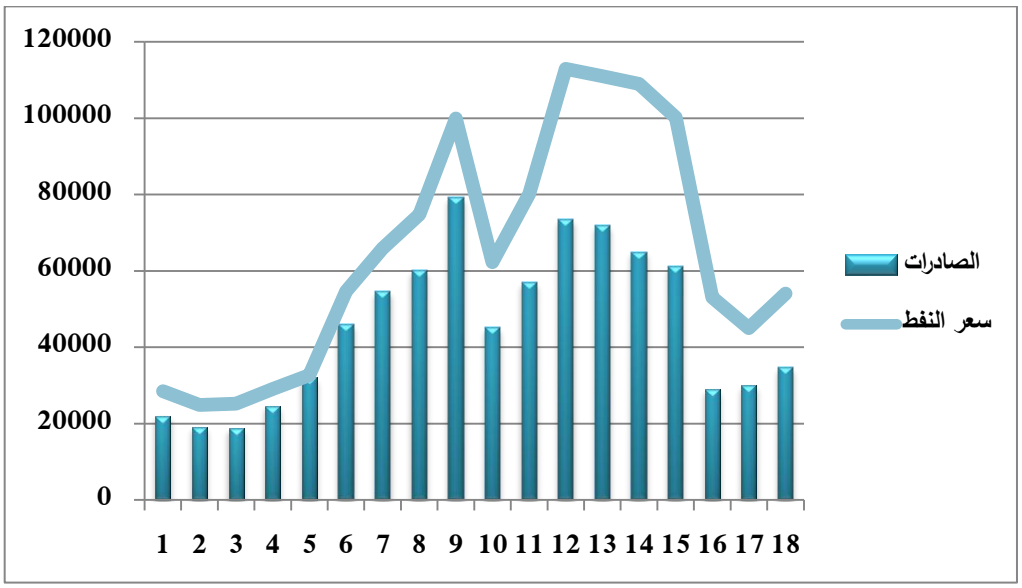

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول(03-07) رقم والجدول رقم(03-08)

وعليه كما نلاحظ في الشكل أعلاه أن لسعر النفط أثر بليغ على قيمة الصادرات حيث كلما ارتفعت أسعار النفط زادت قيمة الصادرات في الإرتفاع ، وكلما انخفضت أسعار النفط انخفضت معها قيم الصادرات .

المطلب الثالث: العلاقة بين الميزان التجاري والصادرات غير النفطية

من خلال ما سبق ذكره نلاحظ أن الصادرات بصفة عامة تعتبر من أهم مكونات الميزان التجاري الذي يتأثر بتغيرها سواء بالإرتفاع أو الإنخفاض ، أما الصادرات غير النفطية فلها دور فعال في تعديل الميزان التجاري خاصة في الوقت الذي يعاني فيه من لعجز بسبب انخفاض أسعار النفط ؛،جراء مختلف الأزمات النفطية العالمية التي تؤثر عليها بشكل سلبي؛ مما أدى بمختلف الدول من محاولة تنويع صادراتها غير النفطية ومن بين هذه الدول الجزائر التي تأثرت بشكل كبير بهذا الانهيار في الأسعار حيث قامت بالعمل على تنويع صادراتها غير النفطية لتفادي هاته الأزمات التي سنتطرق إليها وأيضا سنذكر مختلف المخططات التنموية التي وضعتها الجزائر كحل للعجز في الميزان التجاري.

1. تنويع الصادرات:

ترغب الجزائر في تنويع اقتصادها الوطني لإنهاء حالة التبعية الكبيرة للمحروقات، لاسيما بعد تراجع عائداتها المالية بسبب انخفاض أسعار النفط، وما سببه ذلك من انكماش في الميزان التجاري الجزائري الذي أثر بشكل مباشر على الحياة اليومية للمواطن

وأكدت الدولة الجزائرية لأكثر من مرة نيتها في تنويع الإقتصاد حتى تتخطى حالة الانكماش وذلك من خلال تقليص الواردات والوصول إلى إنتاج كل ما يحتاجه الجزائريون؛ وحسب أرقام الربع الأول من عام تهيمن المحروقات على الصادرات الجزائرية بنسبة 97% ، ورغم ذلك فقد ارتفعت الصادرات خارج المحروقات بشكل طفيف خاصة في المواد الإستهلاكية الغذائية، بينما تستورد الجزائر مواد أساسية منها الحليب والسكر ومواد البناء.

ولكن تنفيذ هذا التنويع صعب نوعا ما وذلك راجع لنقص الخبرة الإنتاجية في الجزائر والإتكال الطويل على الاستيراد في مختلف المجالات لاسيما ما تعلق بالمواد الأولية والإستهلاكية يجعل مسعى الدولة صعبا على المدى القصير في ظل العجز التجاري ونقص القدرة الشرائية وارتفاع التضخم.

وتعود صعوبة ذلك أيضا إلى نقص التنسيق بين أعضاء الحكومة وتناقض التعليمات؛ ويظهر ذلك من خلال التسهيلات المنادى بها ، مقابل ذلك تصدر تعليمات من بنك الجزائر للاستحواذ على العملة الصعبة الذي يجنيها المصدر[1].

[1] الموقع الإلكتروني:
https://arabic.cnn.com/world/2016/06/25/algeria-economy-diversification ,10/06/2019,22.00

2.الأزمات النفطية:

هناك العديد من الأزمات التي مست الجانب النفطي نلخصها فيما يلي[1]:

1.2. صراع المنتجين والمستهلكين

لازمت صناعة النفط العالمية أزمات متلاحقة و«جنون» في الأسعار، ومرت بالعديد من التحديات والأزمات خلال العقود الماضية، تأثرت خلالها الدول المنتجة، وكذلك الدول المستهلة بهذه الأزمات، وأثرت في نمو واستقرار الأسواق واستطاعت في فترات معينة تجاوز هذه الأزمات بنجاح على رغم صعوبتها. إلا أن الصراع ظل قائماً انعكس على الأسعار وعلى الضرائب والاتهامات المتبادلة باستهداف الآخر، كان من ثمارها «تلويث» سمعة النفط وتحويله من سلعة استراتيجية إلى المتهم الأول بالإضرار بكوكب الأرض، في المقابل تحولت الدول المستهلكة إلى قوى «إمبريالية» تستهدف السيطرة على منابع النفط والحصول عليه بأثمان بخس.

2.2. النفط سلاح سياسي:

في أزمة النفط 1973 أو صدمة النفط الأولى بدأت في 15 تشرين الأول (أكتوبر 1973 (، عندما قام أعضاء منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (أوبك)، بإعلان حظر نفطي «لدفع الدول الغربية لإجبار إسرائيل على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة في حرب 1967»، وأعلنت «أوبك» أنها ستوقف إمدادات النفط إلى الولايات المتحدة والبلدان الأخرى التي تؤيد إسرائيل في صراعها مع سورية ومصر والعراق، كانت هذه الشرارة الثانية ضد الدول المصدرة للنفط بعد الشرارة الأولى التي اندلعت مع تأميم النفط، حينها تم تصنيف النفط ليس سلعة اقتصادية فقط، بل سلاحاً في السياسة الدولية استمر العمل به حتى وقتنا الراهن.

3.2. حرب الأسعار:

في بداية الثمانينات الميلادية وتحديداً العام 1982 شهدت أسواق النفط تنافساً شرساً بين الدول المنتجة، الأمر الذي خفض الأسعار إلى مستويات 14 دولاراً للبرميل ؛ وعلى رغم محاولات السعودية إقناع «أوبك» بتدارك الأمر إلا أن كل المحاولات باءت بالفشل في ذلك الوقت، ما لبثت الأمور أن

[1] الموقع الإلكتروني:
http://www.alhayat.com/article/748335, 11/06/2019,00.00.

تطورت وشهد العام 1986 حرب أسعار طاحنة بين الدول المنتجة وتنـافست في زيادة الإنتاج وتقديـم تخفيضات كبرى، وهو ما أدى لانخفـاض الأسعار لما دون 10 دولارات للبرميل، إذ عصفت هذه الفترة بمدخول الدول التي تعتمد على النفط ومن بينها المملكة، صاحبها انهيار في الموازنات، وعجز عن الاستيفاء بمتطلبات التنمية.

4.2. المضاربون الدوليون:

تسبب الأزمة المالية العالمية في 2008 إلى نشوء مضاربات جنونية على أسعار النفط في الأسواق الدولية الأمر الذي وصل بسعر البرميل إلى 147 دولاراً، وهو أعلى مستوى له في تاريخ النفط، إذ تم تصنيف المضاربين في الأسواق كلاعب رئيس في السوق، إلى جانب المنتجين والمستهلكين، وأضيفوا إلى قائمة المؤثرين في الأسعار، ومن ذلك الوقت لم تستطع الأسواق النفطية تجاوزهم، على رغم المحاولات الكبيرة التي بذلت لإخراجهم من «اللعبة»، بسبب سيطرتهم على قسم كبير من الإنتاج العالمي الذي يباع في الأسواق، فضلاً عن إنتاج الشركات العابرة للقارات التي لا تخضع لقوانين «أوبك» أو الاتفاقات الدولية.

3. برامج وسياسات تحقيق التنمية في الجزائر

هناك عدة برامج ومخططات اعتمدتها الجزائر للنهوض باقتصادها نذكر منها ما يلي[1]:

1.3. برنامج الإنعاش الإقتصادي (2000-2004):

في إطار بداية الألفية استهلت الحكومة الجزائرية هذا القرن ببرنامج اعتبرته الجزائر نقطة تحول في مسيرتها التنموية، وخاصة بعد الإرتفاع الكبير الذي عرفه سوق النفط العالمي وامتلأت الخزينة بعوائده، هذا البرنامج أطلق عليه اسم برنامج الإنعاش الإقتصادي، والذي يعبر عن الإنفاق العام ذي الإتجاهالكينزي، ولقد خصصت الحكومة الجزائرية لإنجاز هذا البرنامج مبلغ 525 مليار دينار والتي تهدف من خلاله إلى تعزيز الطلب الكلي، تدعيم النشاطات المنتجةالتي توفر قيمة مضافة ومناصب عمل، وتطوير القطاع الفلاحي، وتحفيز المؤسسات الإنتاجية، خاصة المحلية وإعادة بناء المنشآت القاعدية خاصة التي تدعم النشاط الإقتصادي، وتوفير الإحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تطوير الموارد البشرية، وهو الذي اعتمدتها الجزائر كبنية تحتية للإنطلاق في تطبيق المشاريع .

[1] مشري محمد الناصر ،بقة الشريف، **تقييم حصيلة برامج ومخططات التنمية في الجزائر**، مجلةالإقتصاد الإسلامي العالمية، ماي، 2019.

2.3. البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي (2005-2009):

دفعت النتائج الإيجابية المحققة في البرنامج االسابق وزيادة ارتفاع اسعار البترول إلى 39 دولار للبرميل السلطات الجزائرية إلى تحفيزها على مواصلة سياسة المشاريع الكبرى التي تصب في باب الإنفاق العمومي، حيث دعمت الجزائر استراتيجيتها للإنعاش الإقتصادي ببرنامج خماسي (2005-2009) جديد أطلقت عليه البرنامج التكميلي لدعم النمو، حيث خصصت له الحكومة ما يقارب 4202.7 مليار دينار، وهذا الجدول يوضح توزيع مخصصات هذا البرنامج حسب كل باب:

الجدول رقم (03-09): توزيع الأغلفة المالية لبرنامج دعم النمو حسب كل باب

الباب	الغلاف المالي(مليار دينار)	النسبة
تحسين مستويات المعيشة	1908.5	45.5%
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5%
دعم التنمية الإقتصادية	337.2	8%
تحسين الخدمات العمومية	203.9	4.8%
تطوير تكنولوجيا الحديثة للإتصال	50	1.2%
المجموع	4202.7	100%

المصدر: مجلس الأمة، البرنامج التكميلي لدعم النمو،2005-2009،ص6

- **تحسين مستويات المعيشة:** يعتبر تحسين المعيشة عاملا مهما في تطوير الأداء الإقتصادي، من خلال إنعكاساته على آداء عنصر العمل، ومن ثم على حركية النشاط الإقتصادي ولهذا بلغ المبلغ المقدر لتحسين المعية في البرنامج التكميلي ما قيمته 1908.5 مليار دينار كأعلى قيمة.
- **تطوير المنشآت الأساسية:** احتلت المرتبة الثانية بنسبة 40.5%من إجمالي قيمة البرنامج التكميلي للدعم وهذه النسبة تعكس الأهمية التي أولتها الحكومة الجزائرية لقطاع البنى والمنشآت الأساسية؛ والذي يعتبر الدعامة والأساس لقيام أي منظومة إقتصادية.
- **برنامج التنمية الإقتصادي:** كانت أكبر حصة في هذا الباب موجهة إلى القطاع الفلاحي ، فقد خصص له قيمة 300 مليار دينار، وهو بذلك يعكس مكانة القطاع الفلاحي في الإقتصاد الوطني، لذا يعتبر أكبر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي خارج المحروقات، أما الصناعة

فخصصت لها 13.5 مليار دينار؛ وذلك لتحسين التنافسية بين المؤسسات الصناعية؛ وبهدف دعم الصيد البحري خصص له 12.4 مليار دينار، أما قطاع السياحة فبلغ غلافه المالي ما قيمته 3.2 مليار دينار،أما الباقي فخصص لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا نظرا للدور الذي تلعبه في إزدهار النشاط الإقتصادي.

- **تحسين الخدمات العمومية وبرنامج تطوير الإتصالات الحديثة:** هنا قامت الحكومة بتخصيص مبلغ قدره 34 مليار دينار لقطاع العدالة لأن هذا القطاع حساس جدا، لكونه الضمان الأفضل لحقوق الأفراد والمؤسسات وحلقة الثقة بين المتعاملين، أما قطاع البريد والتكنولوجيا والإتصال فقد خصص له مبلغ 50 مليار دينار وهذا اجع لأهمية التكنولوجيا الحديثة في حياة الأفراد.

4. برنامج التنمية الخماسي (2010-2014):

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطنية التي انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة آنذاك، ورصدت له الحكومة غلافا ماليا قدره 21.214 مليار دينار، وتعكس قيمة الإستثمارات العمومية للبرنامج الخماسي إرادة السلكات العمومية في المحافظة على هذه الديناميكية الخاصة؛ التي تشمل جميع القطاعات لاسيما بالنسبة لمنشآت الطرقات والسكك الحديدية وغيرها، ويشمل هذا البرنامج قسمين أساسيين :

- استكمالا لمشاريع الكبرى الجاري إنجازها عل الخصوص في قطاعات السكك الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دينار ما يعادل 130 مليار دولار.
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دينار، ما يعادل حوالي 156 مليار دولار.

5. البرنامج الخماسي(2015_2019):

لقد باشرت الحكومة الجزائرية خلال الفترة الأخيرة مجموعة من الإصلاحات الرامية بشكل خاص إلى تنويع الإقتصاد وتحسين مناخ الأعمال، وتعزيز الأمن الطاقوي، وحماية البيئة، وتطوير فروع الإقتصاد الأخضر والنهوض بالمجالات الترابية؛ تشجع الخطة الخماسية الجديدة التي أقرتها الحكومة الجزائرية خلال (2015-2019) لزيادة دعم مسيرة النمو التي بدأت مند العشرية التي سبقت على الأستثمار في القطاعات الرئيسة للإقتصاد الأخضر بالأخص الزراعو والمياه وإعادة تدوير واسترجاع النفايات والصناعة والسياحة، وخصص لهذا البرنامج الخماسي ميزانية تقدر ب

22.100 مليار دينار أي 280 مليار دولار، ويشمل هذا الملخص مجموعة من المجالات نلخصها كما يلي:

- استكمال المشاريع التي هي في طور الإنجاز؛
- تنمية الصناعات الغذائية من خلال تعزيز الإنتاج الزراعي وإيجاد مجال جديد لتصدير المنتجات ذات القيمة المضافة؛
- تكثيف الجهود في البحث عن حقول النفط وغاز جديدة؛
- تزويد 1.5 مليون مشترك جديد بالكهرباء و2 مليون مشترك بالغاز؛
- إنشاء برنامج واسع للطاقات المتجددة؛
- محاولة استغلال الإمكانيات الطبيعية المتاحة لدعم التنمية السياحية؛

المبحث الثالث: استراتيجيات تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر ودورها في تقليل العجز في الميزان التجاري

إن ترقية الصادرات غير النفطية تبقى من التحديات الكبرى التي تواجهها السلطات العمومية الجزائرية، ولهذا الغرض عملت هذه السلطات على تسطير مجموعة من الإستراتيجيات التي من شأنها أن تساهم في النهوض بهذا القطاع ، فهذا التفكير الجديد كان نتيجة الأزمة البترولية لعام 1986 أي انخفض سعر البترول إلى أدنى مستوى له مما أجبر السلطات بأن تهتم بتحسين أداء الاقتصاد الوطني في إطار محدد ألا وهو القطاع غير النفطي.

المطلب الأول: استراتيجيات تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر

سنتناول في هذا المطلب النقاط التالية[1]:

1. إستراتيجية تحرير التجارة الخارجية:

نظرا للوضع المتدهور لاقتصاد البلد الذي ألقى بثقله على التجارة الخارجية عقب أزمت 1986 قد عملت الحكومة على تحرير هذا القطاع بصفة تدريجية في إطار برنامج يسمى بالتعديل الهيكلي سنة1989.فهذا البرنامج قد حمل في طياته سلسلة من التدابير الهادفة إلى استعادة التوازنات الكلية والجزئية من خلال إجراء التصحيحات الأزمة على مختلف التشوهات في الاقتصاد الجزائري، فتعهد

[1] مدوي عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص ص209-238

السلطات الجزائرية بتنفيذ هذه التدابير يمثل مقابل المساعدة المطلوبة من صندوق النقد الدولي وتتمثل التدابير الواردة في برنامج التعديل الهيكلي على النحو التالي:

- تخفيض عجز الميزانية.
- تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.
- إعادة النظر في سياسة الدعم وتحديد الأسعار.
- التحرير التدريجي للتجارة الخارجية.

2. إستراتيجية سعر الصرف وتخفيض العملة:

إن اعتماد السلطات النقدية على إستراتيجية سعر الصرف كان الهدف من ورائها التخلص من العجز الذي صاحب الحساب الجاري الخارجي للجزائر بالخصوص بعض النكسة البترولية لعام 1986، وذلك بترقية الصادرات غير النفطية عن طريق تعديل سعر صرف العملة الوطنية بما يتناسب والإنتاج الوطني.

وعلى العموم الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات التي عاشت المرحلة الانتقالية، فإنه شهد حالة اختلال اقتصادية بوجود اضطراب في موازين الاقتصاد الكلي. وباعتبار أن أسعار الصرف المغالى فيها لا يمكنها الاستمرارية لفترات قصيرة وما تترك وراءها سوى انعكاسات سلبية على الاقتصاد، كخروج العملة الصعبة، وانهيار النظم الضريبية، توسع السوق الموازي، كلها أسباب كانت وراء اتخاذ السلطات النقدية الجزائرية قرار تخفيض العملة الوطنية، وكما كانت تهدف من جراء إتباع هذا الأسلوب تحسين معدلات التبادل الدولي.

3. إستراتيجية الإصلاح النقدي والضريبي والجمركي

1.3. إستراتيجية الإصلاح النقدي:

لقد أصدر بنك الجزائر مجموعة من الإجراءات المتعلقة بمراقبة الصرف وأشكال التحصيل، وذلك من أجل تسهيل عملية مراقبة الصرف مع وضع تدابير مشجعة في تحصيل إيرادات التصدير في هذا المجال:

- النظام رقم 90-02 المؤرخ في 8 سبتمبر 1990 والمتعلق بتحديد شروط فتح وتسيير الحسابات بالعملة الصعبة للأشخاص المعنويين، فهذا النظام يعمل على تمكين المتعامل الاقتصادي من استلام مدا خيل التصدير من خلال ما يلي:

- يسمح هذا النظام للأشخاص المعنويين الجزائريين الذين يخضعون للقانون الجزائري من فتح حساب وتشغيله بالعملة الصعبة لدى أي بنك جزائري.
- يسمح هذا النظام بالتحويل الجزئي والكلي لإيرادات التصدير إلى حساب المتعامل الاقتصادي.

- نظام رقم 90-03 المؤرخ في 8 سبتمبر 1990 يحدد شروط تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل النشاط الاقتصادي وإعادة تحويلها إلى الخارج ومداخيلها، فهذا النظام يعمل على توجيه أحسن لرؤوس الأموال القابلة للانتقال إلى الجزائر من:
  - تمويل النشاطات الإنتاجية التي تسمح بزيادة العملة الصعبة.
  - تقليل من حجم الاستيراد.
  - دعم قطاع الخدمات العامة في مجال النقل والاتصالات وتوزيع المياه والكهرباء بالطريقة التي تؤدي إلى زيادة مرد وديتها.

وفيما يتعلق بتحويل رؤوس الأموال إلى الخارج ، فإنه يجب أن يسبق كل تحويل تأشيرة من بنك الجزائر(المادة 14 من النظام رقم 90-03).

- نظام رقم 91-13 المؤرخ في 14 أوت 1991 المتعلق بالتوطين والتسوية المالية للصادرات خارج المحروقات، فعملية التوطين توجب على المصدر أن يختار بنك وسيط قبل تصدير السلع والخدمات حيث يلتزم لديه بالقيام بمختلف العمليات المصرفية . وأما فيما يخص التسوية المالية للصادرات، فإنه يجب على المصدر أن يرحل ناتج صادراته عند تاريخ استحقاق الدفع ، كما المحروقات في الجزائر.
- يجب أن لا تتعدى فترة تسديد قيمة الصادرات120 يوما من تاريخ شحن البضائع إلا في الحالة التي يمنع فيها بنك الجزائر الترخيص.
- نظام رقم 07-01 المؤرخ في 3 فيفري 2007، يتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة، فهذا النظام يسمح بمجرد ترحيل الإيرادات الناجمة عن الصادرات من غير المحروقات للسلع والخدمات للبنك الوسيط من أن يضع:
  - حصة بالعملة الصعبة في حساب المصدر.
  - مقابل القيمة بالدينار لرصيد الإيرادات الناجمة عن التصدير الخاضعة لإلزامية التنازل.

- إيرادات التصدير من غير المحروقات، والتي تم ترحيلها بعد الآجال المحددة لا تمنح صاحبها الحق في الاستفادة من الحصة من العملة الصعبة.

وتتم عملية مراقبة ترحيل ناتج الصادرات خارج المحروقات من قبل البنك المعتمد على أساس الوثائق التي يرسلها كل من المصدر والمصالح الجمركية.

2.3. إستراتيجية الإصلاح الضريبي:

لقد تميز النظام الضريبي الجزائري بالثقل والتعقيد في فترة احتكار الدولة للتجارة الخارجية حيث كان من الصعب التحكم فيه وتسييره، فقد شهد هذا النظام أنداك تعدد في الضرائب والرسوم بمعدلات مختلفة. ومع توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق بتحرير تجارتها الخارجية قد أدخلت استراتيجيات ضريبية جديدة في إطار سياسة الميزانية التي تبنتها الدولة ضمن قانونها المالي لسنة 1991 ، حيث احتوت بداخلها إصلاحات عميقة للنظام تهدف بها إلى ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات، وهكذا أنشأت ضرائب جديدة بإلغاء الضرائب السابقة، وقد تمثلت هذه الضرائب في الضريبة على الدخل الإجماليIRG والضريبة على أرباح الشركات IBS ، والرسم على القيمة المضافة TVA .

1.2.3. الضريبة على الدخل الإجمالي IRG:

لقد تم تأسيس الضريبة على الدخل الإجمالي في إطار قانون المالية لسنة 1991، حيث تم تناولها في أحكام المادة 38 منه ، والتي نصت على ما يلي: " تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى ضريبة الدخل وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة "، ومن خلال هذا المفهوم نصل إلى ما يلي:

- أن ضريبة IRG تتميز بالشفافية والبساطة كونها ضريبة وحيدة وسنوية وتصريحيه تفرض على الدخل رغم تنوع مصادره.
- إن اعتماد ضريبةIRG على سلم متصاعد قد يقربها أكثر من تحقيق العدالة الضريبية.
- أن ضريبة IRG قد جاءت لتبسيط النظام الضريبي، حيث قد حلت محل مختلف الضرائب التي كانت تفرض على المداخيل لتحقق بعد ذلك مبدأ الشمولية في الجباية.

وتتمثل المداخيل التي تخضع للضريبة على الدخل الإجمالي في كل من : الأرباح الصناعية والتجارية، وأرباح المهن غير التجارية ، الإيرادات الفلاحية، المداخيل العقارية الناتجة عن إيجار الأملاك المبنية

وغير المبنية ، رؤوس الأموال المنقولة، المرتبات والأجور والمنح، فوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية وغير المبنية.

وتعتبر الضريبة على الدخل الإجمالي ضريبة مباشرة وتصاعدية بحسب الجدول الآتي:

الجدول رقم(03-10): السلم الضريبي على الدخل الإجمالي

قسط الدخل الخاضع للضريبة (دج)	نسبة الضريبة%
لا يتجاوز 120000	0
من 120001 إلى 360000	20
من 360001 إلى 1440000	30
أكثر من 1440000	35

المصدر: قانون المالية لسنة 2008 (قانون رقم 07-12 المؤرخ في 30 ديسمبر 2007، الجريدة الرسمية، رقم 82).

2.2.3. الضريبة على أرباح الشركات IBS:

لقد تأسست الضريبة على أرباح الشركات بموجب المادة 135 من الباب الثاني للقانون رقم 90 - 36 حيث نصت على ما يلي: " تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح والمداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136 "، ومن خلال هذا التعريف نجد أن الضريبة على أرباح الشركات هي:

- ضريبة سنوية حيث تفرض على المداخيل المحققة خلال السنة.
- ضريبة عامة حيث تفرض على مجمل الأرباح المحققة من قبل الشركات دون تمييز طبيعتها.
- ضريبة وحيدة كونها تفرض مرة واحدة علة مداخيل وأرباح الشركات.
- ضريبة نسبية أي أرباح الشركات تخضع لمعدل ثابت.
- ضريبة تصريحيه حيث يقوم المكلف بتقديم تصريح سنوي على الأرباح المحققة.

وبهذه الخصائص يسعى الإصلاح الضريبي المتعلق بفرض الضريبة على أرباح الشركات إلى عصرنه جباية الشركات من خلال تحقيق العبء الضريبي عليها، وفي هذا المجال جاء قانون المالية التكميلي

لسنة 2006 ليحدد مراحل جديدة لضريبة IBS بمعدل عادي يقدر ب25% ومعدل مخفض ب 12.5%فهذه المعدلات من شأنها أن تحفز المؤسسات على التوسع وزيادة حجم الاستثمار.

ومن أجل تفعيل قطاع التصدير خارج المحروقات قد استفادت من الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات كل عمليا البيع والخدمات الموجه للتصدير.

3.2.3. الرسم على القيمة المضافةTVA:

لقد تم تأسيس هذا الرسم بموجب القانون رقم 90-36، فالمادة رقم 65 منه قد نصت على تأسيسه بنص صريح ، فهذا الرسم قد عوض كل من الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج TUGP والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات TUGPS، وبالتالي هذه الإستراتيجية الضريبية الجديدة قد عملت على إصلاح وتبسيط الجباية غير المباشرة عن طريق إلغاء الرسوم التي كانت سائدة والتي لا تتماشى والمستجدات الاقتصادية العالمية، فالرسم على القيمة المضافة يختلف عن الرسوم السابقة له كونه لا يمس إلا القيمة المضافة من الإنتاج ، وبذلك هو يفرض فقط على الثروة الجديدة.

4.2.3. الرسم على النشاط المهني TAP:

لقد أنشأ الرسم على النشاط المهني بموجب قانون المالية لسنة 1996 أين عوض كل من "الرسم على النشاط الصناعي والتجاري، والرسم على النشاط المهني غير التجاري "، وبذلك أصبح هذا الرسم من أبرز الضرائب المحصلة لصالح الولايات والبلديات والصناديق المشتركة للجماعات المحلية .

ويعتبر الرسم على النشاط المهني TAP ضريبة مباشرة حيث تستحق دوريا بحسب تصريح المكلف بمبلغ رقم أعماله أو إيراداته المهنية الإجمالية.

5.2.3. الدفع الجزافي VF :

يعتبر الدفع الجزافي الذي تم استحداثه وفق قانون المالية لسنة 1996 من الضرائب المباشرة والمحصلة لصالح الولايات والبلديات والصناديق المشتركة للجماعات المحلية، حيث يعفى في إطاره كل المؤسسات التي تقوم ببيع السلع الموجهة للتصدير.

وبناءا على ما سبق ، فإن إستراتيجية الإصلاح الضريبي كان الهدف منها تنمية الإنتاج الوطني بما يسمح بترقية وتفعيل الصادرات خارج المحروقات.

3.3. استراتيجيات الإصلاحات الجمركية:

1.3.3. الأنظمة الجمركية وتحفيز التصدير:

يعتبر النظام الجمركي من الأدوات التي تعتمد عليها الدولة في تنظيم تجارتها الخارجية ومراقبتها، لهذا قد شهد هذا النظام تعديلات هامة في أحكامه بالخصوص مع صدور قانون النقد والقرض رقم 90-10، فهذه التعديلات تعمل على تكييف التشريعات والقوانين الجمركية بحسب متطلبات اقتصاد السوق الذي أصبح بمثابة الاتجاه الرئيسي الذي تسلكه الدولة، ولعل الهدف المرجو تحقيقه من هذه التعديلات هو تسطير سياسة جمركية فعالة تتماشى والتطورات الاقتصادية.

وفي هذا الإطار، يتميز القانون رقم 98-10 المؤرخ في 1998/08/22 بين عدة أنظمة جمركية اقتصادية التي تهتم بالأنشطة الصناعية الموجهة للتصدير أهمها نظام القبول ونظام إعادة التمويل بالإعفاء، ونظام التصدير المؤقت، حيث هذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(03-11): المزايا التي توفرها الأنظمة الجمركية لقطاع المصدرين

نظام القبول المؤقت	نظام إعادة التمويل بالإعفاء	نظام التصدير المؤقت
- يسمح بدخول البضائع المستوردة والمعدة لإعادة التصدير إلى الإقليم الجمركي وذلك خلال فترة زمنية معينة. - تستفيد البضائع التي تدخل الإقليم الجمركي من امتياز وقف الرسوم والحقوق التي تفرض عند الاستيراد ولكن دون المساس بالمحظورات الاقتصادية.	- يسمح بأن تستورد، بالإعفاء من الحقوق والرسوم عند الاستيراد، بضائع متجانسة من حيث نوعيتها وجودتها وخصائصها التقنية مع البضائع التي أخذت في السوق الداخلية المحلية واستعملت للحصول على منتجات سبق تصديرها بشكل نهائي.	- يسمح هذا النظام بالتصدير المؤقت للبضائع التي سيعاد استيرادها لهدف معين وفي فترة زمنية معينة، ودون تطبيق تدابير الحظر الاقتصادي، وذلك إما على حالتها دون أن يطرأ عليها تغيير أو بعد تحويلها . - يسمح هذا النظام للمصدرين بالمشاركة في المعارض والتظاهرات الدولية.

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على المادة رقم 193،186،174 من قانون الجمارك

2.3.3. تخفيض الحقوق الجمركية وترقية الإنتاج الوطني:

ومن أجل بعث قطاع الصادرات خارج المحروقات تم استحداث تقنية جديدة تتمثل في التعريفة الجمركية التي تحتوي على قائمة أو جدول يضم كافة البضائع والرسوم التي تفرض عليها عند الاستيراد

والتصدير، فهذه القائمة توجد في ملحق الاتفاقية الدولية للنظام المنسق لتعيين وترميز البضائع المحررة في 14 جوان 1983، فهذه الاتفاقية انضمت إليها الجزائر بموجب القانون رقم 91-09 المؤرخ في 1991/04/27، والذي تضمن الموافقة على هذه الاتفاقية الدولية، ومن ثم التقنية الجديدة التي تم استحداثها في إطار إستراتيجية الإصلاح الجمركي كان الهدف منها أكثر تسهيل المبادلات التجارية الدولية.

4. إستراتيجية تكوين إطار مؤسساتي:

بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة مسبقا من قبل السلطات العمومية في مجال ترقية الصادرات غير النفطية، قد عملت كذلك هذه السلطات على تشجيع القطاع العام والخاص عن طريق خلق إطار قانوني تعمل على تنفيذه مؤسسات جديدة استحدثتها الدولة لهذا الغرض ، وتتمثل فيما يلي:

- الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير SAFEX
- الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX
- إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعةCACI
- إنشاء الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات CAGEX
- إنشاء صندوق خاص لترقية الصادرات FSPE
- الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين ANEXAL
- المجلس الوطني الاستشاري لترقية الصادرات CNCPE

5. إستراتيجية دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تشغل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيزا مهما في التنمية الاقتصادية نظرا لدورها الرائد في تطوير صادرات الدول كما ونوعا، حيث هذا ما جعلها تحظى بالاهتمام لدى السلطات العمومية للدول، والجزائر كغيرها من الدول قد عملت في هذا المجال على استحداث إستراتيجيات تعمل أولا على ترقية نشاط إنتاج مؤسساتها الاقتصادية وثانيا على تصريف منتجاتها نحو الخارج وهذا في إطار سياسة اقتصادية تهدف إلى ترقية الصادرات غير النفطية وذلك من خلال مجموعة من الآليات والبرامج نذكر منها ما يلي:

- آلية ترقية الاستثمار(أعطى امتيازات مهمة للقطاع الخاص في مجال الاستثمارات).
- آلية الخصخصة (من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني).

- آلية التمويل (من أجل رفع قدراتها التنافسية في ظل اقتصاد السوق)

6. إستراتيجية الاندماج في الاقتصاد العالمي:

لقد سطرت الحكومة الجزائرية سلسلة من الإستراتيجيات لإرساء سياسات عمومية تعمل على ترقية الصادرات غير النفطية، غير أن هذه الإستراتيجيات لم تتمكن من الوصول إلى هدفها المنشود بفعل عدم مرونة جهازها الإنتاجي والصناعي، وبذلك كان لابد على الجزائر أن تفكر في إستراتيجية جديدة أكثر نجاعة من سابقاتها والتي من شأنها أن تساهم في تحقيق الهدف المسطر في إطار تحرير تجارتها الخارجية، وذلك في إطار جغرافي متعاون في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية وغيرها من المجالات، فهذا التعاون يوفر مزايا ومكاسب تعجز الدول عن تحقيقها بمفردها.

المطلب الثاني: مستقبل الصادرات غير النفطية في ظل الأوضاع الإقتصادية الراهنة

الآفاق المستقبلية والنظرة الإستشرافية للجزائر من الناحية الإقتصادية إلى غاية 2030، حيث أجمع الخبراء الاقتصاديون على ضرورة تبني إرادة سياسية حقيقية في ميدان الإقتصاد على مدى العشرين سنة القادمة، وذلك بتقديم مداخلات قيمة حول قدرة الجزائر على استشراف مستقبلها الإقتصادي في آفاق 2030، حيث قدم الخبير الإقتصادي السيد بشير مصيطفى طرحا اقتصاديا واقعيا بتناول بالخصوص وزن الإقتصاد الوطني على المستويين الإقليمي والدولي، إلى جانب تحليل وضعية السوق الجزائرية من خلال السلع والخدمات والعمل والنقد.

كما يعتبر النموذج الإقتصادي الجديد من أهم القرارات التي صادقت عليها الحكومة سنة 2016 والذي له دور كبير في تقرير آفاق الإقتصاد الجزائري في إطار سياسة تنويع الإقتصاد الوطني وإصلاحه هيكليا على ثلاث مراحل تهدف إلى تحقيق معدل نمو ب 6.5% خارج المحروقات خلال العشرية القادمة. وهكذا فإن المرحلة الأولى من النموذج (2016-2019) تمحورت حول بعث هذه السياسة التنموية الجديدة وستتميز بنمو تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات باتجاه المستويات المستهدفة.

أما المرحلة الثانية (2020-2030) فستكون مرحلة انتقالية هدفها تدارك الإقتصاد الوطني تليها مرحلة استقرار وتوافق (2026-2030) يكون في آخرها الإقتصاد قد استنفد قدراته الاستدراكية وتتمكن عندها مختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن. وعلى صعيد التحول الهيكلي للإقتصاد يرمي النموذج الجديد إلى تحقيق معدل نمو سنوي خارج القطاع النفطي 6.5 % ما بين 2020 و2030 وارتفاع محسوس للناتج الداخلي الخام الفردي الذي ينتظران أن يتضاعف ب 2.3% مرة إلى جانب تضاعف

مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام لينتقل من 5.3%إلى 10%، غير أن بلوغ هذا الهدف يقتضي رفع القيمة المضافة للقطاع الصناعي بشكل معتبر حسب الوثيقة. ويتعلق الأمر أيضا بعصرنة القطاع الفلاحي قصد بلوغ الأهداف المرتبطة بالأمن الغذائي وتنويع الصادرات.

خلاصة الفصل:

مما سبق يمكن القول بأن الجزائر تفطنت لخطر الأحادية في التصدير وتبنت لذلك إستراتيجية لتنمية صادراتها غير النفطية كغيرها من الدول، للتخلص من الأحادية في التصدير بتوفيرها لأرضية قانونية تشجيعية إنتاجية خارج النفط لتجنب مخاطر تقلبات أسعار النفط التي تأثر على إيرادات الدولة بالسلب ، بالإضافة إلى تقديمها لتحفيزات للمصدرين وإنشائها للهيئات المدعمة للنشاط التصديري والقطاع الإنتاجي غير النفطي ؛ للصادرات غير النفطية أهمية كبيرة رغم ضعف مساهمتها في إجمالي الصادرات ، إلا أنها تؤثر على الميزان التجاري مثلها مثل الصادرات النفطية، حيث تعتبر الزراعة والسياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين أهم المجالات التي يمكن الإستثمار فيها للنهوض بالصادرات غير النفطية نظرا للإمكانيات التي تزخر بها من خلال تفعيل دور القطاعات الثلاثة في تنمية الصادرات غير النفطية.

خاتمة عامة

لقد استهدفت الدراسة موضوع الصادرات غير النفطية ودورها في تحقيق الفائض في الميزان التجاري الجزائري، كون زيادتها تؤدي إلى حدوث فائض في الميزان التجاري.

الجزائر لها من الموارد الطبيعية والبشرية والمادية، ما يؤهلها لأن تكون من بين الدول المتقدمة، إلا أنه وللأسف لها من الإختلالات ما يكبح تقدمها، ولعل أبرزها هي مشكلة التبعية النفطية، بالإضافة إلى أن النفط مادة نابضة وسلعة لها أبعاد إستراتيجية فبإرتفاع أسعار هذه السلع تزدهر الجزائر وبانخفاضها تتدهور موازينها التجارية ويتأزم إقتصادها ، بالإضافة إلى خطر فقدان الإستقلال الإقتصادي للدولة، ما يجعلها في تبعية دائمة للأسواق الخارجية، بالإضافة إلى خطر نضوب النفط باعتباره مادة غير متجددة أو ظهور بدائل الطاقة النفطية.

كل هذه المخاطر تقضي بوجوب التفكير في مرحلة ما بعد النفط والتوجه نحو تنمية الصادرات غير النفطية بإيجاد أنجح السبل التي تمكنها من رفع القدرات الإنتاجية، وإنتاج منتجات لها ميزة تنافسية في الأسواق الخارجية والأسواق المحلية.

فإستراتيجية تنمية الصادرات والتي تعتبر عن مجموعة من الإجراءات والسياسات التي ترفع من تنافسية المنتج المصدر في السوق العالمي، وإن فكرة تبني الجزائر لإستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية كانت قبل أزمة 1986 وقد جسدت الإستراتيجية مند دخولها حيز التنفيذ مجموعة من السياسات هدفت بالأساس إلى تقديم تحفيزات في شتى المجالات للمنتج والمصدر، مدعمة هذه الإجراءات بإنشائها لمؤسسات تدعم النشاط التصديري والقطاع الإنتاجي غير النفطي، ذلك لأهمية الصادرات غير النفطية، رغم ضعف مساهمتها في إجمالي الصادرات الجزائرية إلا أنها تؤثر على الميزان التجاري مثلها مثل الصادرات النفطية.

❖ **اختبار الفرضيات**

من أجل القيام بهذه الدراسة قمنا بوضع مجموعة من الفرضيات تحت الإختبار فكانت الإجابة كما يلي:

- **الفرضية الأولى:** تمكنا من تأكيد الفرضية الأولى حيث أن التنويع في الصادرات يساهم في تمكين الجزائر من التخصص في إنتاج السلع والخدمات التي تملك فيها ميزة نسبية ، مما يؤدي

إلى زيادة معدلات إنتاجية عوامل الإنتاج وبالتالي تحسن حجم الإنتاج الذي يعود إلى تحقيق نمو إقتصادي.

- **الفرضية الثانية:** مكنتنا هذه الدراسة من إثبات صحة الفرضية الثانية فرغم الإستراتيجيات المتبعة في تنمية الصادرات غير النفطية إلا أن التطور في المجال غير النفطي لم يعرف تزايدا مند أمد، فتقريبا لم تتغير نسبة الصادرات غير النفطية في إجمالي الصادرات .

❖ **النتائج**

وبناءا على دراستنا حاولنا من خلال الفصول الثلاثة الوصول إلى مجموعة من النتائج تتمثل في:

1. يعتبر الميزان التجاري من أهم أقسام ميزان المدفوعات فهو يبرز السلع التي تملك فيها الدولة ميزة تنافسية ، كما يبرز مدى قدرة السلع المحلية في إختراق الأسواق الدولية.
2. تمثل الصادرات جزء من هيكل الميزان التجاري بالإضافة إلى أنها وسيلة لجلب العملة الصعبة.
3. هناك عدة نظريات تطرقت إلى أسباب قيام التجارة الدولية.
4. الميزان التجاري الجزائري حقق فائضا في رصيده خلال الفترة 2000-2015 إلا أن ذلك لا يعود إلى تمكن السلع الجزائرية من اختراق الأسواق الدولية إنما إلى ارتفاع أسعار النفط، كما سجل عجزا خلال الفترة من 2015-2017 وذلك بسبب انخفاض الصادرات وزيادة الواردات .
5. تركيز الجزائر على الصادرات النفطية يجعلها عرضة لجملة من المخاطر.
6. تدهور أسعار النفط أثر بالسلب على صادرات الجزائر مما أدى إلى انخفاض مواردها المالية .
7. حققت الإستراتيجية التي تبنتها الجزائر من خلال برامج لدعم القطاعات الحيوية من أجل تنمية صادراتها غير النفطية نتائج ملموسة مقارنة بما كانت عليه لكن ليس إلى الحد الذي تضاهي فيه الصادرات النفطية.
8. المخططات التنموية الموضوعة لم تتلقى التمويل الذي تحتاجه خاصة عند انخفاض أسعار النفط ما أدى بالجزائر إلى إعلان حالة التقشف .
9. للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور كبير في الزيادة الطفيفة التي عرفتها الصادرات غير النفطية الجزائرية من خلال مساهمتها في تنويع الصادرات غير النفطية.

❖ **الاقتراحات**

1. ضرورة بدل المزيد من المجهودات الموجهة لتنمية الصادرات غير النفطية دعما للنتائج المتوصل إليها في الآونة الأخيرة.
2. ضرورة تنويع الإنتاج والإنتاج لغرض التصدير للسلع المنظورة وغير المنظورة على حد سواء، ذلك لأن التنوع هو أحد الطرق الناجحة للتخلص من الأحادية في التصدير.
3. استثمار الفوائض المالية المتحصل عليها نتيجة ارتفاع أسعار النفط، خلال هذه الفترة محل الدراسة في تنمية الصادرات غير النفطية.
4. إنه وبغية تنمية الصادرات غير النفطية وجب تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها من قدرات إنتاجية كبيرة.
5. ضبط أو التقليل من تصدير المواد الخام والأولية والعمل على استغلالها وتنميتها .

❖ **آفاق الدراسة**

نظرا لإرتباط الموضوع بمختلف جوانب الإقتصاد فإنه مهما حاولنا الإلمام به فدائما تبقى هناك جوانب يشوبها النقصان وتبعا لذلك نقترح بعض المواضيع التي يمكن أن تكون محل بحث ودراسة وتتمثل فيما يلي:

- دور وأثر الصادرات غير النفطية في الحد من العجز في الميزان التجاري.
- محددات النمو الإقتصادي في القطاع غير النفطي مع دراسة قياسية.
- مدى فاعلية ترقية الصادرات في الجزائر.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب

1. الطاهر لطرش، **الإقتصاد النقدي والبنكي**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2015.
2. الشريف علي الصوص، التجارة الدولية الأسس والتطبيقات، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
3. الفار إبراهيم محمد، **سعر الصرف بين النظرية والتطبيق**، دار النهضة العربية ، القاهرة، 1991.
4. أحمد فريد مصطفى، **الإقتصاد النقدي والدولي**، مؤسسة شباب الجامعية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009.
5. إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، **مبادئ الإقتصاد الدولي**، المكتب الجامعي الحديث للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008.
6. بسام الحجار، **العلاقات الإقتصادية الدولية**، مجد المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، 2003.
7. بكري كامل، **مبادئ الإقتصاد**، دار الجامعة للنشر والتوزيع، بيروت، 1986.
8. جمال جويدان الجمل، **التجارة الخارجية**، الطبعة العربية الأولى، عمان،2013.
9. حسام علي داوود ،وآخرون، **إقتصاديات التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان،2002.
10. حسين عمر، **المدخل إلى دراسة علم الإقتصاد . العلاقات الإقتصادية الدولية .**، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، القاهرة،1997.
11. خالد محمد السواعي، **التجارة والتنمية**، دار المناهد للنشر والتوزيع، عمان،2016.
12. رضا عبد السلام، **العلاقات الإقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر،2010.
13. سمير فخري نعمة، **العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية،عمان،2011.
14. سوزي عدلي ناشر،مجدي محمود شهاب، **أسس العلاقات الإقتصادية الدولية**، منشورات الحبلي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت،2006.

15. شقيري نوري موسى وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

16. طارق فاروق الحصري، **الإقتصاد الدولي**، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر،2010.

17. عادل أحمد حشيش، مجدي شهاب، **العلاقات الإقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية،2005.

18. عدنان تابه النعيمي، **إدارة العملات الأجنبية**، الطبعة الأولى، دار الميرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

19. عدنان علي إبراهيم العامري،

20. علي عبد الفتاح أبو شرار، **الإقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007.

21. عرفان تقي حسين، **التمويل الدولي**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 1999.

22. فليح حسن خلف، **التمويل الدولي**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2004.

23. فداء محمد الصوص، **التجارة الخارجية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008.

24. فؤاد محمد الصغار، **جغرافية التجارة الدولية**، الطبعة الثالثة، منشأة المعارف بالإسكندرية جلال حزي وشركائه، 1997.

25.كاضم عبادي الجاسم، **جغرافية التجارة الدولية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

26. محمد علي إبراهيم العامري، **الإدارة المالية الدولية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013.

27. محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني للنشر والتوزيع، بيروت، 2010.

28. محمد دويدار، **مبادئ الإقتصاد السياسي والإقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2007.

29. موسى سعيد مطر، وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013.

30. مجدي محمود شهاب، **الإقتصاد الدولي**، دار المعرفة الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1996.

31. يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

ثانيا: الرسائل الجامعية

1. براهيمي تركية، **انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، بسكرة،2016-2017.

2. بوفراد فاطمة الزهراء، يعقوب آمنة، **تحليل وتطور ميزان المدفوعات في الجزائر**، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية دولية، 2016-2017.

3. برواين شهرزاد، **محددات الصادرات الصناعية. دراسة قياسية لحالة الجزائر 1980-2016.**، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص تسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2017-2018.

4. بن لحرش صراح، **تشجيع الصادرات خارج المحروقات دراسة حالة .**، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2012-2013.

5. قاسمي الأخضر، **أثرالصادرات غير النفطية على النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة مستقبلية حول تنويع الإقتصاد الجزائري**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد نقدي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013-2014.

6. ناصر الدين قريبي، **أثر الصادرات على النمو الإقتصادي . دراسة حالة الجزائر.**، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المدرسة الديكتورالية في الإقتصاد وإدارة الأعمال، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، جامعة وهران، 2014.

7. مدورين عبد الرزاق، **تحليل فعالية السياسات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر**، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المدرسة الدكتورالية للإقتصاد والتسيير، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد، تخصص إقتصاد دولي، جامعة وهران، 2014-2015.

ثالثا: المجلات

1. محمد رملي، لخضر عدوكة، **الصادرات غير النفطية والنمو الإقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية مقارنة مع المغرب)**، مجلة رؤى الإقتصادية، العدد 9، ديسمبر، 2015.
2. مشري محمد الناصر،بقة الشريف، **تقييم حصيلة برامج ومخططات التنمية في الجزائر**،مجلة الإقتصاد الإسلامي العالمية، ماي،2019.
3. **رابعا: النصوص القانونية**
4. **قانون المالية لسنة 2008** ، 12 المؤرخ في 30 ديسمبر 2007، الجريدة الرسمية، رقم 82.

خامسا: التقارير

1. **التقارير السنوية لبنك الجزائر (2009-2017).**
2. **المركز الوطني للإحصاء والإعلام التابع لمديرية الجمارك الجزائرية.**

المراجع بالأجنبية

أولا: الكتب

1. Abolgasemmakdavi ,mehdifatmi , **anivastigation of impaktexport on economicgrowth case of iran** , iranianeconomic , nol 12, no 09, spring, 2007.

ثانيا: المواقع الإلكترونية

1. www.google.com/amp/s/ogronomie-info .
2. https://a.m.wikipedia.org/wiki .
3. http://www.alhayat.com/article/748335.
4. https://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2014/12/15.

الملخص

❖ **الملخص**

تتمركز الصادرات الجزائرية بصفة شبه تامة حول المحروقات والمتمثلة في كل من البترول والغاز، فهذا الأمر يجعل الإقتصاد الوطني في موقع أكثر حساسية للتقلبات الإقتصادية العالمية، فإعتماد الجزائر على مادة واحدة عند التصدير سيترتب عنه آثار سلبية على هياكلها الإقتصادية خاصة الإستثمارية والإنتاجية منها.

وتأتي هذه الدراسة من أجل معرفة مدى أهمية الصادرات غير النفطية في أقتصاد البلدان وما لها من تأثير في حل مشكل التعرض للأزمات النفطية ، وكذا مدى تأثيرها على الموازين التجارية، كما كان الهدف من دراستنا معرفة مدى مساهمة مخططات التنمية الموضوعة في الجزائر في حل مشكل أحادية التصدير وتنمية صادراتها النفطية كما ونوعا، وبدراستنا لخصوصيات هذا الموضوع نستطيع القول أن الجزائر لم تتمكن من تحقيق الأهداف المرجوة من جراء تطبيق مخططاتها .

❖ **الكلمات المفتاحية:** الصادرات غير النفطية، الميزان التجاري، تنويع الصادرات، مخططات التنمية الخماسية، استراتيجيات التنمية، الأزمات النفطية.

❖ **Summary**

Algerian exports are concentrated almost entirely on hydrocarbons, which are represented in both oil and gas. This makes the national economy more sensitive to global economic fluctuations. The dependence of Algeria on one item at export will have negative effects on its economic structures, especially investment and productivity.

The aim of this study is to find out the importance of non-oil exports in the economies of the countries and their impact on solving the problem of oil crises and their impact on trade balances. And the development of its oil exports in quantity and quality. In our study of the specificities of this subject, we can say that Algeria has not been able to achieve the desired objectives due to the implementation of its plans.

❖ **Keywords**: non-oil exports, trade balance, export diversification, five-year development plans, development strategies, oil crises.